

الخليل - بـ العـربـي

او

فلسطـين ثـانـيـة

الاتـحاد الـوطـني لـطلـبة الـكـوـيت

يونـيـه ١٩٦٩

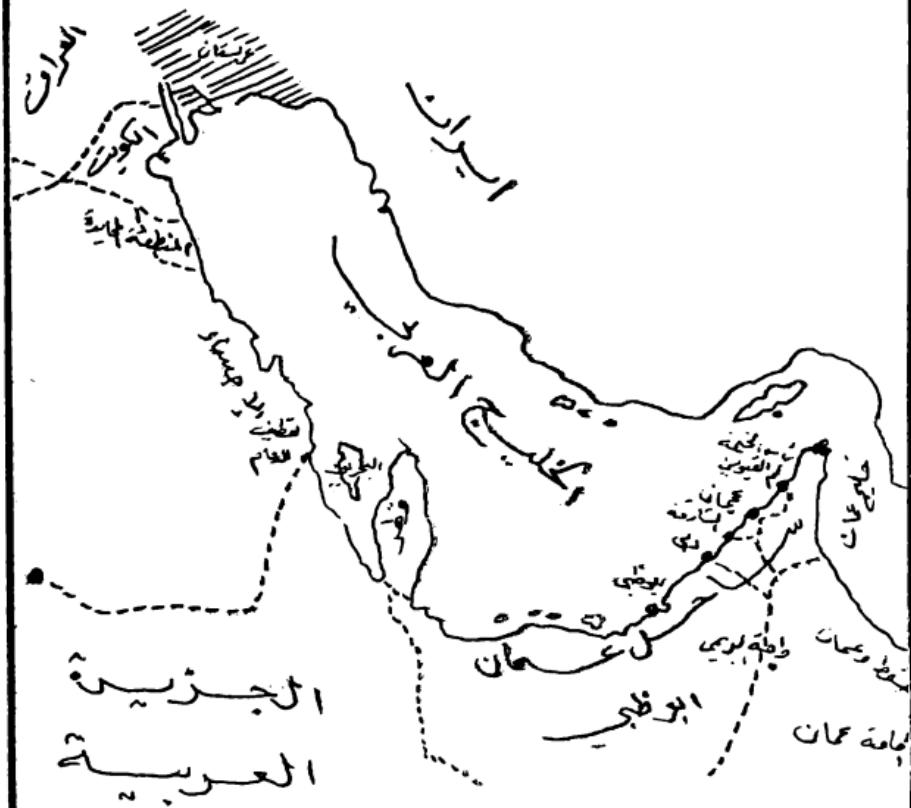
الخليج العربي

او

فلسطين ثانية

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

يونيه ١٩٦٩



المحتويات

مقدمة

الفصل الأول :

مقدمة تاريخية

الفصل الثاني :

الاطماع الإيرانية واقعياً

الفصل الثالث :

الوضع الراهن

الفصل الرابع :

النفوذ الإيراني في إمارات الخليج العربي

الفصل الخامس :

حقيقة الاطماع الإيرانية في الخليج العربي

الفصل السادس :

مستقبل الخليج العربي

مقدمة

منذ أن ظهر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت إلى الوجود وهو يعمل جاهداً وبقدر استطاعته على كشف الأوضاع في خليجنا العربي، واضعاً كل امكانياته ومجنداً جميع أعضائه لبسط هذه القضية الخطيرة أمام الرأي العام العربي والعالمي .

ان ما يجري في خليجنا العربي يكاد يكون خافياً على الكثير من أبناء أمتنا وتکاد تلك المنطقة العزيزة من وطننا العربي أن تطرق بستار كثيف من الصمت يلله الاستعمار والرجعية حولها حتى لا يطلع الشعب العربي على ما يحاك فيها من مؤامرات ودسائس لطمس عروبة الخليج وابقاء السيطرة الاستعمارية . ان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وهو يتقدم للشعب العربي بهذه الدراسة يلفت نظر الشباب العربي الى ان قضية الخليج لا تقل خطورة عن قضية فلسطين بل ان ما يحدث في الخليج العربي ما هو الا صورة أخرى لما حدث في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ وفي الفترة التي جندت الصهيونية كل امكانياتها لتنظيم هجرة اليهود الى فلسطين .

وقبل حلول عام ١٩٧١ ، فإن الاتصالات والاجتماعات مستمرة بين جميع الاطراف ذات المصلحة المشتركة في الخليج العربي لعمل اللازم وسد الفراغ العسكري الناتج عن سحب جميع القوات البريطانية من الخليج . وفي الحقيقة لابد من ان نذكر هنا ان بريطانيا لا يمكن ابداً ان تتخلى عن مصالحها البترولية ولذلك فهي تعد العدة - بعد ان وجدت صعوبة في تحمل نفقات وجودها العسكري - وتجند جميع القوى ذات المصلحة المشتركة لخدمة اهدافها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة . ان ادعاء الحكومة الإيرانية بملكيتها لبعض مناطق الخليج بالإضافة الى الهجرة الأجنبية المنظمة كلها أمور خططت لها بريطانيا منذ مدة بدعيى المحافظة على « ميزان القوى » لمنع التغلغل الشيوعي على حد زعم بريطانيا .

ومحاولات بريطانيا وغيرها من دول المنطقة الرجعية على تشجيع حكام الامارات على اقامة اتحاد فيما بينهم ما هو الا خطة محكمة لخدمة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة، ولا شك ان الهدف من «الاتحاد بين امارات الخليج» ليس حماية الشعب العربي في الخليج من الهجرة الاجنبية والحفاظ على وحدة اراضيه ، واستخراج خيراته البترولية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولرفع مستوى شعب المنطقة .

وماذا عن العركات التحررية في الخليج العربي ؟ لقد وعي شعب المنطقة اهربى تلك المؤامرات وقد تجسد هنا الوعي في ثورة ظفار قبل سنوات . وقد اتخذت هذه الثورة - خصوصا بعد استقلال جنوب اليمن وانسحاب بريطانيا من قاعدتها في عدن - النضال والكفاح ضد الاستعمار والرجعية وسيلة لحماية مصالح الشعب العربي ودرء الخطر الاجنبي عن ارضه .

ولذلك فنحن نناشد الشباب العربي ان يجنداوا جميع امكانياتهم لشرح هذه القضية في جميع المجالات العربية والدولية . ونناشد القوى الثورية والتقدمية في الوطن العربي مساندة الشعب العربي في الخليج في نضاله ضد الاستعمار والرجعية والهجرة الاجنبية .

الميّة التنفيذية

الفَصْلُ الْأُولُ

مقدمة تاريخية

بريطانيا والخليج

بتتنفيذ الاستراتيجية البريطانية الجديدة شرق السويس تدخل منطقة الخليج العربي مرحلة جديدة من مراحل صراعها مع الاطماع الاستعمارية والتوسعية .

ويبدو من كل ظواهر هذه المرحلة التي بدأ تنفيذها بالفعل قبيل اعلان بريطانيا عن استراتيجتها ، انها أكثر خطورة من جميع مراحل الصراع الاستعماري التي شهدتها هذه المنطقة طوال الثلاثة قرون الأخيرة ، كما أنها أشد ضراوة نتيجة لأسلوب التكتل والتنسيق الذي ينتهجه جميع الاستعماريون والرجعيون الطامعون في هذه المنطقة الان فيما بينهم . والنقطة الأكثر أهمية ان معسكرهم قد اتسع بتركيز اهتمام بعضهم بالمنطقة ، بعد ان كانت أقل جدية ، وبظهور البعض الآخر الى السطح بعد ان كان يتعدد في الاعلان عن اطماعه صراحة .

عندما دخلت بريطانيا الخليج العربي لأول مرة ، كان هدفها التحكم فيه على أساس انه أفضل طريق يصلها الى مستعمراتها الكبرى - الهند ، ومن أجل ذلك سلكت مختلف السبل السياسية والعسكرية للسيطرة عليه ، وجعله خاضعا لها .

ولقد استغلت بريطانيا تفوقها البحري في القرنين الثامن والتاسع عشر في المحيط الهندي والخليج العربي ، ووجود بعض العملاء والخلفاء لها في المنطقة ، فقامت بعدة غزوات بحرية الى منطقة الخليج (من الهند) متوجحة في ذلك بباب عدة كمحاربة القرصنة وتجارة الرقيق ، والمحافظة على الوضع الراهن ، ومناصرة حليف ٢٠٠ الخ ، العحج التي كان وراءها دائما رغبة الاستعمار البريطاني في التوسيع والسيطرة .

و قبل استقلال الهند ، كانت بريطانيا قد وفرت الظروف والمواضيع التي مكنتها من السيطرة التامة على منطقة الخليج ، بعد أن استخدمت القوة العسكرية في تجزئة المنطقة إلى دويلات صغيرة وأضعاف حكمها، وفرض معاهدات جائزة عليها ومن ثم تطوير هذه المعاهدات من معاهدات جزئية حول مواضع معينة (كمحاربة القرصنة مثلًا) إلى حماية ، إلى استعمار مباشر شامل معتمدة في ذلك على القوة العسكرية ، ومجموعة من العلماء الذين قبلوا السير في ركبها في سبيل المشاركة في استغلال شعب المنطقة ، عن طريق بقائهم كوجوه «وطنية» للحكم الاستعماري .

و خلال هذه الفترة الطويلة ، وحافظا على مصالحها كانت بريطانيا تدعى دائماً أن سياستها هي «**المحافظة على الوضع الراهن**» وقد انتهت هذه السياسة لكن تضمن مصالحها في أكثر من جزء أو في دولتين متباينتين وذلك حتى تكسب كل الأطراف إلى جانبها ، وقد بدأ هذه السياسة أكثر وضوحاً واستعملاً من قبل الانجليز تجاه ادعاءات إيران في البحرين ، وفي المحاولات التي قامت بها إيران لاحتلال البحرين ولكن بريطانياً ما ان تجد أن مصالحها مهددة حتى تتدخل عسكرياً لحماية هذه المصالح متخلية عن هذه السياسة .

وعندما استقلت الهند عن بريطانيا سنة ١٩٤٧ كان من المفروض أن تتخلى بريطانيا عن الخليج باعتبار أن هيئته تكمن في أنه ليس إلا طريقاً إلى الهند (المستعمرة) ولكن الذي حدث أن بريطانيا زادت تمسكاً بالخليج ، وقررت البقاء فيه ، والسبب هو تدفق ثروة جديدة فيه وهي البترول الذي اكتشف لأول مرة في البحرين سنة ١٩٣١ ومن ثم في بقية إمارات الخليج (الكويت ١٩٤٦ ، قطر ١٩٤٩ ، أبو ظبي ١٩٦٠ ، وأخيراً في عمان الداخل) .

الآن وقد أحدث تدفق البترول انقلاباً اقتصادياً واجتماعياً (ليس هنا مجال الحديث عنه) كان من المفروض أن يقف مستوى شعب المنطقة المعيشى نتيجةً لضالة عدد السكان بالنسبة لضخامة عائدات البترول ، غير أن الذي حدث أن هذه الثروة تعرضت لابشع عملية استغلال من قبل الاحتكارات وشركات النفط الأمريكية والأوروبية، ومن قبل مجموعة الحكم العلماء الذين اعتقدوا أن عائدات البترول ملکاً خاصاً بهم ، وبذلك أصبح الهدف الرئيسي للوجود الاستعماري البريطاني والأمريكي بعد ذلك في الخليج هو استغلال الثروة البترولية ، في منطقة الخليج

الذى يشكل الان ٧٥ % من استهلاك أوربا ، أما الولايات المتحدة الامريكية فانها ترى أنه من الحكم استيراد جزء من استهلاكها ، وذلك للمحافظة على ابارها من النضوب .

ومن المصادر الغربية التى تؤكد أهمية بترول الشرق الاوسط الذى يشكل بترول الخليج العربي جزءا أساسيا منه من هذه المصادر الكراسى الذى أصدره فى شهر مارس ١٩٦٧ معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن تحت عنوان «مصادر النزاع فى الشرق الاوسط» وقد جاء فى هذه الوثيقة ان بريطانيا أكثر اهتماما ببترول الشرق الاوسط فهى تملك وحدتها ثلث موارده كلها ، وتستعمل الان سنويا ٧٠ مليون طن تتوقف بدونها كل مظاهر الحياة فى الجزيرة البريطانية ، وسوف تزيد هذه الكمية المطلوبة لبريطانيا من بترول الشرق الاوسط الى ٢٠٠ مليون طن سنويا فى ظرف عشرين سنة فضلا عن أرباحها الطائلة من عملياته المتعددة .

ـ وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية جاء فى الوثيقة «الولايات المتحدة تملك وحدتها ٥٣ % من موارد البترول فى الشرق الاوسط ، وهى لا تعتمد عليه الان فى احتياجاتها الخاصة ، ولكن أرباحها من عملياته طائلة ، وهى على أى حال سوف تحتاج الى استعمال الكثير منه فى المستقبل فالتقدير انه فى العشرين سنة القادمة سوف يزيد استهلاكها من البترول فى الولايات المتحدة عن انتاجها منه بمقدار ٢٦٠ مليون طن كل سنة » .

ومع هذه الأهمية الاقتصادية التى ينظر الاستعمار الغربى من خلالها الى منطقة الخليج العربى - كجزء حيوى من منطقة الشرق الاوسط - فان هناك أهمية أخرى ، وهى الأهمية الاستراتيجية ولقد كانت هذه الأهمية تكمن قديما فى أن هذه المنطقة هي أفضل طريق الى الهند ، أما فى وقتنا الحاضر فهو كما تقول الوثيقة البريطانية نفسها بالنسبة لبريطانيا « طريق استراتيجى عالمى ، وذلك بحكم روابطها المختلفة بشرق أفريقيا ، وباسيا واستراليا » .

ـ وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فانه « طريق استراتيجى عالمى للمواصلات ، فضلا عن أن قناة السويس أفضل طريق بحري بين الاسطول الامريكى السادس - أقوى مظاهر الوجود العسكرى الامريكى

في البحر الابيض والمناطق المطلة عليه - وبين الاستطول الامريكي السابع ، أقوى مظاهر الوجود الامريكي العسكري في المحيط الهندي وبحار الصين والمناطق المطلة عليها » .

ومن أجل ذلك فقد عملت بريطانيا كما تقول الوثيقة البريطانية أيضا على تأمين المنطقة عن طريق التنفيذ السياسي والارتباط بالقوى المحلية والوجود العسكري « كيف ... » ٤٤

ان المراحل التي مر بها الاستعمار البريطاني وهو في طريقه الى تشدد قبضته على هذه المنطقة وتوسيع احتلاله لها ، كانت تتستر دائما لتحقيق هدفها هذا ، والوقوف أمام الطامعين الآخرين وراء سياسة «المحافظة على التوضع الراهن» ولقد استطاعت بريطانيا عن طريق هذه الحجة السياسية تحقيق هدفها في الماضي ، والتخلص من كثير من أمنان هؤلاء كالفرنسيين والفرس وال سعوديين والشماليين » .

ولقد استمرت بريطانيا طوال الثلاثين سنة الاخيرة تمارس نفس السياسة ضمن خطين الاول - باستغلال المعاهدات الجائرة ، وغير المتكافئة ، المعقودة بينها وبين حكام امارات المنطقة والتي تمنع بريطانيا كل الصالحيات في التحدث باسمها ، واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالشئون الخارجية (فقط) نظريا ، وعمليا بالتدخل في الشئون الداخلية أيضا ..

الثاني - وبما أنه لم يبقى سوى ايران دولة طامعة في الخليج (على الأقل بشكل ظاهر وعملي) وبوجود بريطانيا في ايران ، فقد اتخذت بريطانيا موقف مجاملة الطرفين ايران وامارات الخليج - على أساس المحافظة على علاقاتها الطيبة مع الطرفين ، وفي نفس الوقت اتخاذ موقف ايران والذي يطالب بضم هذه الاجزاء من الوطن العربي (حجية تهديدية) تستخدemaها بريطانيا ضد امارات الخليج (وخاصة البحرين) للحصول منها على امتيازات وتنازلات جديدة ، كالحصول على امتياز مجحف بالنسبة لتأجير قاعدة جديدة أو أعطائها مجالا أوسع للتعرك ضمن النطاق العسكري أو ضمن الوضع الداخلي ، حتى وصل الامر الى حد ادعاء الانجليز ان حكام البحرين (منلا) لا يريدون الاستقلال ، او تخلى بريطانيا عنهم ، خوفا من احتلال ايران لبلدهم !!

وتتطور الوضع خلال السنوات العشر الاخيرة من المجاملة السياسية

والمحافظة شبه المعايدة على «الوضع الراهن» الى عمل تنسيق موحد بين الاستعمار البريطاني وايران، ثم دخلت اسرائيل (ضمن هذا التنسيق المصلحي) بواسطة الصهاينة الايرانيين والمتجمسين بجنسيات امارات الخليج وهذا ما يقودنا الى استعراض المراحل التي قطعتها ايران في مطالبتها بامارات الخليج (وعلى رأسها البحرين) .

الاطماع الابرانية

مع تغير الظروف الدولية ، تغيرت محاولات ووسائل ايران في تحقيق اطماعها في الخليج العربي ويمكن تلخيص المحاولات التي قامت بها ايران في تحقيق هذه الاطماع في ما يلى :-

- (١) محاولات غزو عسكرية بهدف احتلال البحرين وغيرها .
- (٢) تدبير مؤامرات سياسية ، الهدف منها اخضاع البحرين تحت نفوذها السياسي .
- (٣) تقديم مجموعة من المذكرات والاحتجاجات الى بريطانيا والهيئات الدولية تدعى فيها ملكيتها للبحرين وبقية امارات الخليج العربي .
- (٤) تنفيذ مخطط سرى طويلاً الامد بالتعاون مع الانجليز والصهاينة (عسكري وسياسي) استعداداً لخطة انقضاض مرقبة .

وبالنسبة لمحاولات الاحتلال فقد قام الايرانيون بعدة محاولات لاحتلال اجزاء من مناطق الخليج العربي ، وتركزت هذه المحاولات على البحرين وذلك ضمن الفترة بين سنة ٦١٥ - ١٨١٢ م ، ففي العصور القديمة لم يسيطر الايرانيون على البحرين الا قرناً واحداً بين سنة ٦١٥ - ٧٢٣ ، في عهد الاسرة الساسانية ، وقد زال سلطانهم عنها بعد ان فتحها العرب المسلمين ، اعاد الايرانيون احتلالهم للبحرين بعد ذلك عام ١٦٢٢ م ، ولكن سلطتهم لم تكن مباشرة ومنتظمة تتخلىها الاضطرابات وبعد استيلاء العرب عليها ، استردتها فادر شاه عام ١٧٣٦ ولكنها قتلت واستردها العرب عام ١٧١٧ كما حدثت غزوات متفرقة في عام ١٧٨٣ بين العرب والفرس أما المحاولة الفاشلة قبل الاخيرة التي قام بها الفرس لاحتلال البحرين فكانت سنة ١٨٢٠ ، وكانت رد فعل للتدخل البريطاني في الخليج وقد منحت بريطانيا فارس بعض السفن ، وطلبت

حكومة طهران من حكام ساحلها الشرقي وأغلبهم من العرب تجمعوا ما
يستطيعون من السفن للقيام بمحاولة الغزو هذه ولكنها منيت بهزيمة
مذكورة . وفي عام ١٨٢٢ لجأت ايران الى الطرق الدبلوماسية لتأكيد
ملكيتها للبحرين فعقد حاكم شيراز اتفاقاً مع وليم بروس (الحاكم
العام البريطاني في الخليج) تذكر مقدمته أن جزر البحرين كانت دائماً
تابعة لفارس حتى احتلتها العرب سنة ١٧٨٣ ، ثم تتعهد بريطانيا
بمساعدة ايران اذا ما رغبت الاخيرة غزو البحرين . ولكن هذا الاتفاق
لم يدخل مرحلة التنفيذ لامتناع كل من حكومة بومبي ، وشاه ايران عن
توقيعه ، وبذلك أصبح باطلًا ، وببطلان هذا الاتفاق لجأت ايران الى
محاولة أخرى لغزو البحرين في أواخر سنة ١٨٢٢ ولكنها لم تكن أحسن
حظاً من المحاولات التي سبقتها . (١)

وان كانت محاولة الغزو - والاحتلال - هذه الاخيرة بالنسبة
للبحرين ، فان ايران قد قامت بمحاولات أخرى (بعضها ناجح) في
احتلال مناطق أخرى من الخليج العربي ، في وقت متأخر قليلاً عن آخر
محاولة لها لغزو البحرين .

من هذه المحاولات الاحتلال ايران لجزيرة « صری » « وهنجام » وفشلها
في احتلال جزيرة ثالثة هي جزيرة « بوموس » .

تقع جزيرة « صری » بين جزيرتي داس التابعة لامارة أبو ظبي ،
وبوموس التابعة لامارة الشارقة وقد بدأت أول خطوة ايرانية لاحتلالها
سنة ١٩٢٥ عندما وصلتها بعض قطع من الاسطول الایرانی تحت قيادة
« دربابيكیه » الذي أبلغ سكان الجزيرة بعد أن نزل وجيشه « أن ایران
ستنتهي في جزيرتهم صری - جمرک . وانها ستعفى السكان من
رسومه » .

ويبدو ان ایران عادت وتراجعت بعد ذلك عن خطتها لأن الموقف ظل
غامضاً وعادنا حتى فبراير ١٩٦٣ ففي هذا الشهر وصل الى جزيرة صری
بعض المسؤولين الایرانيين ووزعوا مبلغاً من المال على سكانها ، ذكرت
الانباء أيامها أنه كان بمعدل ٢٠٠٠ تومان ایراني لكل فرد ٠٠٠ أن
أسباب توزيع هذه الرشوة لا زالت مجهولة حتى الان ، الا أن من
الواضح أنها كانت مقابل ولاه سكان هذه الجزيرة لایران وأكبر دليل
على ذلك ما حدث في شهر مايو ١٩٦٤ حينما أخذ الایرانيون ينزلون الى

الجزيرة معدات عسكرية تحت حراسة شلّة من الجيش الإيراني
ويشرعون في بناء مطار حربي هناك . (٢)

وكانت هذه الخطوة التي حدثت في مايو ١٩٦٤ هي الاخيرة في
الراحل التي اتبعتها ايران لاحتلال هذه الجزيرة العربية ، ولا شك انها
طريقة غريبة ، نظراً للهدوء الذي تمت فيه ، ويرجع ذلك في اعتقادنا الى
سبب أساسى هو ان هذه الجزيرة أحدى جزر الخليج العربي الكثيرة
والجهولة ، ورغم اننا لا نعرف بالضبط لمن تتبع من الامارات الا انه من
المرجح انها احدى جزر امارة ابو ظبى ، المجهولة العدد حتى الان والتي
يقدرها الشيخ سخبوط حاكم ابو ظبى السابق بمائة واثنين وعشرين
جزيرة !

وياتي موقع جزيرة صرى ثى منتصف الخليج العربي تقريراً بين
بوموس وداس التابعة لابو ظبى وتبعد عن جزيرة بوموس (التي حاولت
ایران احتلالها) كما يقدر الذين زاروها بحوالى ساعتين بالتنش الصغير
(ثمانية اميال تقريراً . ولا نعرف بالضبط أى من القبائل العربية كانت
تسكنها . الا أن معلومات أبناء المنطقة تقول ان عدد سكانها كان في
الخمسينيات حوالى ٥٠٠ نسمة تناقض هذا العدد بعد أن هاجر منها
هؤلاء السكان الى البحرين والكويت وقطر طلباً للرزق) حتى أصبح
٥ نسمة فقط حين وزع عليهم الایرانيون الرشاوى في سنة ١٩٧٣ .

وبذلك توفرت كل العوامل التي ساعدت ایران على احتلالها بالطريقة
التي نفذت بها عملية الاغتصاب ، دون أن تجد أية مقاومة او احتجاج .
منفذة ما كانت تنوى تنفيذه في جزيرة بوموس التي حاولت احتلالها قبل
شهرين فقط ، من اتم عملية اغتصابها لجزيرة صرى .

وقد سبق للبرتغاليين ان احتلوا هذه الجزيرة وحرروا فيها بثرا
تسمى (بصور) كما أنها جزيرة جبلية وزراعية أيضاً ، حيث يقدر عدد
أشجارها ونخيلها بحوالى ٦٠٠ شجرة ونخلة كما أن فيها أرضاً واسعة
هيئتها لمبوط الطائرات لم يعرف من انشأها .

وكما احتلت ایران جزيرة صرى احتلت أيضاً جزيرة «هنجام» العربية
بطريقة لا تختلف عن الطريقة التي اتبعتها في احتلال صرى .

وقد بدأت الخطوة التمهيدية الاولى لاحتلال هنجام سنة ١٩٤٩ عندما
طلبت حكومة ایران من الشيخ أحمد بن عبيد بن جمعة المكتوم من قبيلة

بني ياس حاكم جزيرة هنجام أن يمنحها مرفأ في الجزيرة مقابل رسوم تدفعها السفن الإيرانية المارة بالجزيرة ووافق الشيخ على طلب حكومة إيران ، وتدخلت بريطانيا لترسل بسفنا على مرور هذه السفن وبعد عام وافق شيخ جزيرة هنجام على طلب آخر لحكومة إيران باقامة موظف إيراني في الجزيرة يكون مشرفا على مرور السفن الإيرانية بالجزيرة .

ولكن هذا الموظف قتل !! ولم يمض على وصوله إلى الجزيرة أكثر من ستة شهور ورغم أن ظروف قتيله غامضة إلا أن إيران اتخذت من هذا الحادث حجة لاحتلال الجزيرة فأرسلت قوة عسكرية احتلت بها جزيرة هنجام وطردت منها سكانها العرب البالغ عددهم حوالي السنتة ألف نسمة لجأ قسم كبير منهم إلى قرية (خصب) التابعة لرأس الخيمة ، والقريبة من رأس ماسندام وهم حوالي ٥٠٠ عائلة والقسم الباقي لجأ إلى دبي والبحرين وبقية مناطق الخليج العربي ، وبعد أن احتلت إيران جزيرة هنجام قتل حاكمها في ظروف غامضة أيضا ولكن المطالبة بها من قبل ابناءها لم تتوقف وحين جاءت حكومة مصدق إلى الحكم في إيران طالب باستعادة الجزيرة ، وعوده شعبها العربي ، الشيخ جمعه بن ثانى بن جمعه المكتوم وفعلا سافر إلى إيران بواسطة ثلاثة تجار إيرانيين - ووافقت حكومة مصدق على إعادة الجزيرة إلى أهلها بشرط أن يظلوا لها لا يران ولكن الشيخ جمعه رفض ذلك ولم يلبث أن مات هو الآخر بطريقة مفاجئة وغامضة .

وبقي بعد ذلك شقيق الشيخ جمعه ٠٠٠ ويدعى الشيخ عبيد بن ثان بن جمعه المكتوم في دبي يطالب بعوده الجزيرة إلى أهلها ولكن حكومة إيران - بواسطة أحد كبار عملائها في دبي - اشتترته بمبلغ كبير من المال ، في مقابل سكوته عن الاغتصاب الإيراني لجزيرة هنجام . (٣)

وهكذا احتلت إيران جزيرة هنجام بنفس الطريقة الاستعمارية (المراحل) التي نفذتها في احتلالها لجزيرة صری ، وحاولت تنفيذها في احتلال جزيرة بوموس بعد ذلك ٠٠٠٠ ففي ٦/٣/٦٤ قامت قطع من الاسطول الإيراني باحتلال جزيرة «عين بوموس» التابعة لامارة الشارقة في الخليج العربي ، بعد ان احاطت بها ومنعت أي اتصال بينها وبين السواحل القريبة ، وقد ذكرت الانباء وقتها أن القوات الإيرانية طردت شركة أمريكية كانت تتنقب عن البترول في الجزيرة . وظلت إيران

تحتل هذه الجزيرة لاكثر من عشرين يوما حتى انكشفت مؤامرة الاحتلال وتبين أن بريطانيا كانت تعلم ، وأنها توافطت مع ايران لتنفيذ ان لم يكن قد انفقت معها ضمن مخطط مصلحى موحد .

وما ان انكشفت عملية الاحتلال حتى سارعت الدول العربية ، والرأى العام العربي الى الاحتجاج عليه ، وفضحه ، والتهديد باتخاذ موقف حازم تجاهه مما أرغم ايران ومن ورائها بريطانيا على التراجع والانسحاب بعد أن لجأت في أول الامر - على لسان وزير خارجيتها الذي كان يومها يزور الكويت زيارة «ودية» - الى تكذيب النباء من اساسه ، بينما اعلن حاكم الشارقة رسميا « ان ايران احتلت فعلا جزيرة عين بوموس وأقامت فيها فنارا لارشاد السفن الايرانية ، ولكنها عادت وانسحبت مع فنارها » وان ذلك قد تم بعلم الانجليز الذين خولوا ايران سلطة انشاء عدة فنارات في أكثر من جزيرة في الخليج العربي .

اما ابرز المؤامرات السياسية التي حاولت ايران تنفيذها في نطاق تحقيق اطماعها في الخليج العربي ، فهي المؤامرة التي استغلت ايران فيها ظروف مرحلة الصراع على السلطة بين افراد العائلة الحاكمة في البحرين (النصف الثاني من القرن التاسع عشر) ففي هذه الفترة كان الصراع على أشده بين محمد بن عبد الله الذي التجأ الى السعودية واخذ يطالب بالسلطة على البحرين من محمد بن خليفة حاكم البحرين ، الذي فشل في حمل بريطانيا على ملاحقة عدوه (محمد عبد الله) الى داخل جزيرة العرب والقضاء عليه فأخذ يعتمد على نفسه في ذلك ويتحدى بريطانيا بخطوات فردية يتذمها ومن هذه الخطوات دعوته لوكلاه من بغداد أو طهران للإقامة في بلاده (الدولة العثمانية والدولة الفارسية) وقد استغلت فارس هذه الظروف فاختارت أحد الاشخاص المعروفين بعائهم للانجليز ويدعى ميرزا فهدى خان ليتمثلها في البحرين وقد استطاع هذا المبعوث الفارسي بعد مجهود كبير ان يقنع حاكم البحرين بافضلية اعلان تبعيته لفارس والاعتراف بسيادتها ودفع جزية سنوية لحكومة طهران . (٤)

ولكن هذا الاتفاق - المؤامرة - لم يوضع موضع التنفيذ لعلم حاكم البحرين أنه لن يتنازل عن سلطنته ولعجز ايران عن امتلاك القوة البحرية الكافية التي تؤهلها الى احتلال البحرين أو حمايتها ثم ولتدخل بريطانيا

بتحذيرها فارس ، وفرض شروط استعمارية قاسية بالقوة على البحرين . وبذلك تحول هذا الامر الذى كان يداعب حكام فارس الى مجرد ادعاء أجوف يضاف الى سلسلة ادعائهم بملكياتهم للبحرين .

وان تركزت ادعاءات ايران حول البحرين بشكل خاص ، الا ان اطماعهم فى جميع امارات الخليج العربى واضحة من خلال ظواهر عده وقد أشار المسؤولون الایرانيون ، واجهزة الاعلام الایرانية عده مرات فى تصريحات وكتابات مختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر ، تأكيد ايران حتى الان على فارسية الخليج ، ومحاربتها لعروبتها ، ولم تكتفى ايران باعلان ذلك من جانبها بل هي تعمل دائمًا على فرضه على الاخرين ومن الموقف الایرانية فى هذا السبيل ، حادث الطائرة الكويتية التى احتجزتها حكومة ايران فى مطار طهران - او اخر عام ١٩٦٦ - لاحتواء اوراقها الرسمية على كلمة (الخليج العربى) . والموقف الاخر الاحتياج التحذيري الذى قدمته ايران الى كل الاطراف المعنية باصدار عملة (ريال الخليج العربى) وطلبهما بان تكون باسم ريال الخليج الفارسى او الخليج فقط .

وفي نطاق التصريحات فاننا ننتقل هنا الى تصريح حلنجي ميرزا رئيس وزراء ايران سنة ١٨٤٠م الذى رد فيه على خطاب لابردين وزير خارجية بريطانيا والذى نفى فيه أحقيه ايران فى الخليج ، فقد جاء في المذكرة التى رفعها رئيس وزراء ايران ردًا على هذا الخطاب ان الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية المتuelle ان الخليج الفارسى من بدأية شط العرب الى مسقط بجميع جزائره وموانئه بدون استثناء ينتمى الى فارس بدليل ان الخليج العربى يسمى بالفارسى (٥)

ومن امثلة ما ترددت اجهزة الاعلام فى ايران مقال لصحيفة « كيهان » الایرانية الذى نشرته ابان الضجة التى أثيرت حول محاولة ايران احتلال جزيرة عين بوموس واذاعة راديو الاهواز وقد جاء في هذا المقال « ولا يسعنا الا التأكيد بأن ايران ستدافن بقوه وصمود عن حقوقها فى الخليج الفارسى انها ستتحترم حقوق الاخرين ما داموا يحترمون حقوق ايران ولا يمسون بمصالح بلادنا المشروعة » ..

واما ما انتقلنا الى البحرين هدف ادعاءات ايران واطماعها المباشرة لوجدنا ان ايران دأبت دائمًا فى ادعائها بالبحرين على تجميع مختلف

الاسباب والواقع لتصرفها، ومن ثم تعتمد لها كحجج ادعائية تطالب على اساسها بالبحرين .

وقد حاولت ايران أن تشمل هذه الحجج النواحي التاريخية ، الجغرافية والعملية لثبتات ان البحرين جزء من ايران وان سكانها موالين لها .

وقد اعتمدت الحجج الايرانية على أن ايران سبق ان احتلت البحرين وحكمتها .. وقد بينما في أول البحث ، فترات هذا الاحتلال ونوعية هذا الحكم ، التي لا تختلف عن أيام غزوات وقعت في التاريخ وتعرضت لها كثيرا من البلدان ومنها ايران حيث فتحها العرب ، وحكموها عن طريق البحرين وفي فترة أخرى ساعدت البحرين ايران نفسها على تحرير جزء من اراضيها (بندر عباس) من سيطرة البرتغاليين .

ومن الناحية الجغرافية تدعي ايران ان البحرين جزء من اراضيها ، وانها تشكل بجزرها ولاية من ولايات (امبراطورية ايران) بينما الحقيقة ان جزر البحرين كما تشير بذلك الابحاث الجيولوجية الحديثة التي قام بها بعض الخبراء كانت متصلة بالساحل الشرقي من الجزيرة العربية ، وانما فصلت عنها نتيجة بعض حركات القشرة الارضية في العصور الجيولوجية المختلفة ، والجزر المتناثرة فوق البحر وفوق سطحه بين البحرين والساحل العربي خير دليل على ذلك .

ثم ان نظرة على الخريطة كافية لتظهر لنا جزر البحرين محاطة بها دولتان عربيتان قطر من الشرق وساحل المملكة العربية السعودية من الغرب ، كما ترينا بوضوح ان البحرين اقرب نقاطها لا تبعد عن الساحل العربي الشرقي أكثر من اثنى عشر ميلا في حين تفصلها عن اقرب ميناء ايراني (بوشهر) على الساحل الآخر مائة وثمانين ميلا .

والمعروف أيضا ان البحرين اسم كان يطلق على المنطقة العربية المنتدة بين الكويت حتى عمان أما قبل ذلك فقد كانت هذه الجزر تعرف باسم (أوال) وأول اسم لصنم كان يعبد بنو وائل وهم قبائل عربية سكنت هذه الجزر مع قبائل عبد قيس العربية قبل الاسلام بزمن طويل .

و اذا ما انتقلنا الى بعض الواقع التاريخية المحددة التي تتخذها ايران

حججة لطالبتها بالبحرين سنة انها هي الاخرى حججاً واهية ، وغير معتمدة على أي أساس منطقى أو قانونى ، ومع ذلك فايران ضمنتها أكثر من عشرين مذكرة رفعتها الى بريطانيا (مع الحجج التي ذكرناها آنفاً) ، كما تضمنتها العديد من المؤلفات التي كتبها مؤلفون ايرانيون ورددتها أكثر من مسئول ايراني في تصريحاته ، تدعى ايران في هذه الواقائع او الحجج : -

(١) ان وليم بروس المقيم العام бритانى قد وقع مع حاكم شيراز فى أغسطس سنة ١٨٢٢ اتفاقاً تعرف فيه بريطانيا بسيادة فارس على البحرين وقد جاء فى مقدمة هذا الاتفاق (كما تشير المصادر التاريخية) « ان جزر البحرين كانت دائماً ملكاً لفارس ، وإن العتوب (آل خليفة) قد أغتصبوا حكمها حين أستولوا عليها سنة ١٧٨٣ ، وعلى ذلك ترتبط بريطانيا بالالتزامات التالية ، » (من هذه الالتزامات تعهد بريطانيا بمساعدة فارس بطرادين اذا نوّت الاخيرة غزو البحرين) .

ورغم صحة هذا الاتفاق الا أنه لم ينفذ لافتقاره الى الاسس القانونية التي تؤهلة للتنفيذ ومن أهم هذه الاسس أن حكومة بومبي (التي كان بروس تابع لها) لم توقع الاتفاق لأن بروس وقع هذا الاتفاق لدافع شخصية ، دون إذن منها ، ولم تكتف حكومة بومبي بذلك فقط بل أنها ولهذا السبب عزلت بروس من منصبه ، والسبب الاهم من ذلك ان هذا الاتفاق لا يتمشى مع السياسة البريطانية وقتها في الخليج العربي التي كانت تسعى إلى انتشار علم الهدنة على أوسع نطاق ، كما اتخذت بريطانيا هذا الاجراء أيضاً مراعاة لشعور حليفها سلطان مسقط ، الذي أغضبه هذا الاتفاق .

ومن الجانب الآخر فإن الشاه لم يوقع الاتفاق أيضاً لأن حاكم شيراز تفاوض مع بروس حوله دون استشارةه ، وهذا يبطل تماماً أي أثر لمشروع هذا الاتفاق ، ومع ذلك فإن ايران بمورخيها وكتابها ومسئوليها لا زالت تتخذ من هذا الاتفاق حجة لاثبات سيادتها على البحرين .

(٢) وتعتمد ايران في حجتها ايضاً على تصريح بعث به في ٢١ أبريل سنة ١٨٦٩ كلاروندون - وزير خارجية بريطانيا رداً على خطاب الحسن خان السفير الفارسي ، وقد جاء في هذا التصريح الذي اتخذته ايران

أساساً هاماً في ادعاءاتها حينما أثارت قضية البحرين في عصبة الأمم سنة ١٩٢٧ «أن هدف بريطانيا من الاتفاques السابقة مع حكام البحرين هو منع الاضطرابات البحرية وتجارة الرقيق ، وقد عقدت هذه الاتفاques في وقت لم يكن لفارس فيه أي تمثيل في تلك الجزر ، ومع هذا إذا كان بإمكان فارس أن تؤدي هذه فان بريطانيا ترحب بذلك لأنها ستحتفظ من أعianها وهي واثقة من أن الشاه لا يرضي بالاضطرابات وتتوى الحكومة البريطانية أن تخبر الشاه بعد ذلك بجميع الاجراءات التي تتخذها بشأن البحرين مقدماً إلا إذا دعت الضرورة اتخاذ اجراء سريع فتقوم بأبلاغه فيما بعد

والنقطة التي ترتكز عليها ايران هي قول كلارندون « ان بريطانيا كانت تتتجاهل في السابق احتجاجات فارس بالنسبة للبحرين ، أما الان فستولي عنایتها لهذه المسألة » .

ومع أن هذا التصریح البريطاني غامض ولا يعترف صراحة بسيادة ایران على البحرين فان الحكومة البريطانية قدرت عليه بعد ذلك « بأن السیر تشمبرلين سلم الى الوزیر الايراني المفوض في لندن يوم ١٨ يناير ١٩٢٨ وفي ١٨ فبراير ١٩٢٩ مذکرتين قال فيهما أن رسالة كلارندون السابقة لا تحتوى على شيء أكثر من الاعتراف ان ایران سبق ان طلبت السيادة على امارة البحرين وان الحكومة البريطانية تنظر وتبحث بعين الرعاية والاهتمام في هذا الطلب ، ولم تعرف هذه المذکرة بأن لایران حق في طلبها .

(٣) ومن الحجج الايرانية ايضاً دعاء مذكورة فارسية بعثتها حكومة ایران الى بريطانيا سنة ١٩٤٨ بان « غالبية أهل البحرين من الفرس وانهم يريدون الانضمام الى فارس » ؟ وتفاهمه وبطلان هذا الادعاء قدیماً وحدیشاً ليس بحاجة الى مناقشة او اثبات فان البحرين جغرافياً وتاريخياً وسلاملياً ولغة وجنسيّاً عربية جزءاً من الجزيرة العربية والوطن العربي وكل ما تدعیه ایران من حجج في هذا الشأن باطلة .

هذه أهم العجیب التي وردت في المذكرات التي رفعتها الحكومة الايرانية الى بريطانيا ، وفي تصريحات المسؤولين الايرانيين وكتاب ایران واجهزة اعلامها وهي كما هو واضح لا تعدو عن كونها ادعاءات كلامية جوفاء فارغة من اي محتوى قانوني أو موضوعي .

و قبل ان ننتقل من هذا الجزء ٠٠ نود أن ثبت حقيقتين نرى أنه من الضرورة تذكير ايران بهما ٠

(الأولى) ان ايران فى معظم محاولاتها غزو البحرين اعتمدت على السفن والقوات التابعة لامراء الساحل الشرقي من الخليج العربى ، وان هؤلاء الامراء العرب هم الذين كانوا يجمعون السفن والرجال وينفذون طلب شاه ايران بغزو البحرين وقد أورد التاريخ أمثلة كثيرة على ذلك - ذكرنا بعضها فى مكان آخر وأعترف بها أمير شيراز نفسه الذى وقع الاتفاق السالفى الذكر مع بروس ، وهذا يثبت بمعجال لا يقبل الشكعروبة الخليج بصفتيه الشرقية والغربية طوال عصور التاريخ ، وأن ما حدث بعد ذلك أن ايران قد استخدمت القوة والخدعية فى تذويبعروبة الضفة الشرقية وأضطهاد وتشريد أهلة والسكان العرب ، وأوضاع مثل على ذلك هو عربستان التى اغتصبها ايران وعملت على تذويبعروبيتها وتطعيمها بالعناصر الفارسية ، وفرض اللغة الفارسية على ابنائها ومنعهم من تعليم اللغة العربية ومنطقة «لنجة» التى لأتزال تذكرة الطريقة القسرية التى قامت بها الحكومات الايرانية المتعاقبة لتذويبعروبة سكان هذه المنطقة العربية من الساحل الشرقى للخليج ٠

(والثانية) انه ولو بدا واضحاً أن بريطانيا كانت دائماً تقف دون غزو ايران لامارات الخليج بصفة عامة والبحرين بصفة خاصة غير أن الحقيقة المؤكدة ان ايران كانت دائماً أعجز عملياً من القيام بعمليات الغزو هذه لافتقارها الى القوة البحرية ولتفوق القوات البحرية العربية التابعة لامارات الخليج عليها ، ولو تركت بريطانيا ايران وجهاً لوجه أمام امارات الخليج لاحتلت هذه الامارات مجتمعة أو منفردة ايران نفسها ، وقد اعترف بهذه الحقيقة «مايو» الحاكم бритانى للهند فقد بعث بمذكرة في سنة ١٨٧٠ الى الحكومة الفارسية يقول فيها أن «تجارة فارس ما كانت لتنعم بالامن لولا وجود الاسطول бритانى في الخليج ، ولو تخلىت بريطانيا عن الاهتمام بأمن الملاحة فإن مسقط وغيرها من الامارات العربية ستعرض شواطئ فارس وملاحتها للخطر»

الفَصْلُ الثَّانِي

الاطماع الابراهية واقعيا

ولكن ايران رغم بطلان ادعائاتها هذه لم تصمت وانما ما زالت منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا تنفذ مخططات أطماعية وتعاون مع جهات مختلفة كالانكليز والصهاينة في سبيل الوصول الى ماربها ، حتى غدا الخطير الايراني ثانى خطر تتعرض له امارات الخليج العربي بعد خطر الاستعمار البريطاني التي لا زالت تعانى من سيطرته واستغلاله هذه الامارات العربية منذ حوالي مائة وخمسين عاما .

وأن اطماع ايران بأمارات الخليج لا زالت هي المبدأ الذى تجسده حكومات ايران المتغيرة على الصعيدين الخارجى والداخلى ، اي على ارض ايران وبقية دول العالم وعلى ارض الامارات نفسها .

ففي ايران نفسها تنظم الحكومة الايرانية باستمرار المؤتمرات الدراسية التي تستمر عدة أيام ويشترك فيها كبار المسؤولين الايرانيين ورجال التوجيه في ايران حيث تلقى في هذه المؤتمرات المحاضرات وتعقد الندوات وتقدم الدراسات وكلها تنصب على شرح ومناقشة ما يدعوه له «بحقوق» ايران «المغتصبة» في الخليج كما تناقش هذه المؤتمرات السبل الكفيلة باسترجاع هذه الحقوق ، ودور كل اجهزة الدولة المختلفة في ذلك وتحاط أعمال هذه المؤتمرات وتوصياته بالسريعة التامة عدا العموميات كعث المواطنين الايرانيين على الهجرة الى امارات الخليج أو أفهمهم انها جزء من بلادهم ، وأن كل سكانها مواليين وينكلمون الايرانية .. الخ

وتفاقق عقد هذه المؤتمرات حملة اعلامية باذاعة « الاهواز » الموجهة لامارات الخليج والناطقة باللغة العربية ، واذاعة طهران ايضا ، كما تساهم الصحفة الإيرانية في هذه الحملة بسلسلة من المقالات التي

تحث على العمل على استرجاع «حقوق» ايران في الخليج وطالبة الحكومة الإيرانية والشعب الإيراني بالعمل من أجل ذلك .

ولتبين مدى الجدية والاهتمام التي تعطى لهذه المؤتمرات نذكر ملخصا لما كتبه أحد الصحفيين العراقيين في شهر ٣ - ١٩٦٤ وبعد أن قام بزيارة لايران ورافق أحد هذه المؤتمرات عن كثب قال الصحفي العراقي أن المؤتمرين الذين يشكل أستانة الجامعات عددا كبيرا منهم يقضون اثنا عشر ساعة متواصلة يوميا في مناقشات ومناظرات ، دون استراحة ، ولا يأكلون سوى السندوتشات اثناء العمل ..

وفي مكان آخر ذكر الصحفي العراقي في مقاله حادثة وقعت لرئيس تحرير صحيفة ايرانية كتب مقالا وجه فيه نقدا ايجابيا للطريقة التي تعالج بها حكومة ايران العمل على استرجاع «حقوق» ايران في امارات الخليج ، فما كاد هذا المقال يرى النور حتى أنهالت على كاتبه الاتهامات بالانعراج والخيانة ووصلت الى التهديد بالانتقام ، وقد وجّهت هذه الاتهامات هيئات مختلفة من حكومية وغير حكومية .. ولم يوقف هذه الضجة الا مقال آخر كتبه رئيس تحرير الصحيفة نفسها اعتذر فيه عن ما جاء في مقاله الاول واعترف فيه بخطأه لما بدر من تعرّض «للحقوق ایران في الخليج» وليس هذا استطرادا ولكنه مجرد مثل على ما تقوم به ایران «الدولية» من أعمال وما تبذل من مجهودات لتحويل اطماءها الخيالية الى حقيقة واقعة ، وهدفا تصر على بلوغه بوسائل مختلفة .. وغير المؤتمرات فان الصحافة الإيرانية واجهزة الاعلام الحكومية كالاذاعة وغيرها مجهزة دائما للتغنى والتذكير بهذه «الحقوق المفترضة في الخليج» والبحث على العمل لاسترجاعها ، وتصوير البحرين بشكل خاص على أنها ولاية ايرانية اغتصبتها العرب وهم يحكمونها «رغم» عن ارادتها شعبها الايراني انتقاما ولعنة !! كما اشتراك الكتاب الایرانیون في ذلك فصدرت عدة مؤلفات بالفارسية والإنكليزية أشهرها مؤلف العباس فروغى بعنوان «جزر البحرين» «وفريدون آدميت» والآخر يضم دراسة قانونية ودبلوماسية للنزاع البريطاني حول البحرين أيضا ..

والكتابان يعتمدان بصورة أساسية على نفس الحجج التي ناقشناها سابقا .. بالإضافة الى ادعاء آخر يقول ان الشيعة الذين يشكلون نسبة كبيرة من شعب البحرين ايرانيون !! وهو ادعاء باطل يكذبه

الواقع المموس في البحرين .. وهناك وسيلة أخرى ضمن العملة الدعاوية والإعلامية وهي الخرائط . فقد حرصت الحكومات الإيرانية المتعاقبة على إبراز البحرين ، وبعض إمارات الخليج أحياناً في الخرائط الإيرانية كجزء من إيران وتلونها بنفس الوان الأرض الإيرانية ، وفي الخرائط الاقتصادية تضعها ضمن مناطق الثروة البترولية الإيرانية كما حرصت إيران على إبراز مطامعها هذه في الطوابع الخاصة التي تصدرها لاغراض سياحية ومناسبات وطنية إيرانية وتوضح بعض هذه الطوابع الهدف الذي عمل من أجله ملوكها السابقيين الذين يجب أن يظل هدف شعبها وملوكها ، الحاليين وهو استرجاع «حقوق إيران في الخليج» وإذا ما انتقلنا إلى مجال آخر فأن إيران بجانب العديد من المذكرات التي قدمتها لبريطانيا حول ادعائهما بالبحرين فإنها قدمت عدداً كبيراً من الاحتتجاجات إلى المنظمات الدولية أيضاً من هذه الاحتجاجات مثلاً الاحتجاج الذي قدمته لعصبة الأمم في عام ١٩٢٧ على المعاهدة السعودية البريطانية بحجة أنه لا يصح الدخول مع شيخ البحرين في معاهدات ما لم تخوله الحكومة الإيرانية ذلك الحق !

ومعارضة أو معتبرضة على ما تضمنته المعاهدة من أن البحرين إمرة عربية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات والاحتجاج إلى اللذان قدمتهما الحكومة الإيرانية في عام ١٩٣٠ و ١٩٣٤ حين منح شيخ البحرين امتيازات استغلال البترول لبعض الشركات البريطانية .

والحادث الذي سيحتاج معنا وقفة طويلة في فصل آخر هو انه عندما اعلنت حكومة مصدق الوطنية تأمين البترول في إيران سنة ١٩٥١ اعتبرت ان هذا التأمين يسرى على الشركات التي تعمل في استغلال البترول في البحرين أيضاً .. وبلغ بإيران الأمر إلى حد تخصيص مقعدين في برلاتها للبحرين في سنة ١٩٥٨ يشغلها اثنان من المرتبين مصلحياً وعاطفياً بإيران ، وقد سبق لهم ان عاشا في البحرين مدة طويلة ولكنهما خانا كرامة وطفهم وعروبتهم وقبلما ان يكونا علاء لدولة أجنبية طامعة في بلدتهم وهذا الشخصان هما عبد الله النزيرة وعبد الحميد العليوات ... وقد اتخذت إيران هذه الخطوة على اعتبار ان البحرين كما تدعى الولاية الرابعة عشر في الإمبراطورية الإيرانية .

وعلى ذلك ايضاً فأن إيران لا تشترك في أي مؤتمر اشتراك فيه

البحرين في أي جزء من العالم كما لا تشتراك في أي معاهدة تكون طرفا فيها . . . فإذا أصر أطراف أي مؤتمر على اشتراك البحرين فإن ايران تنسحب منه وتقدم احتجاجا على ذلك على اعتبار أنها تمثل البحرين في مثل هذه المؤتمرات والمعاهدات ، ولقد استطاعت ايران فعلا ان تمنع البحرين من الاشتراك في منظمة الدول المنتجة للبترول (الأوبك) مع ان البحرين دولة منتجة للبترول ، وجميع دول المنطقة المجاورة لها مشتركة في هذه المنظمة العالمية قطر والكويت مثلا .

وانطلاقا من هذا المنطق فان حكومات ايران المتعاقبة بدأت على عدم الاعتراف بجوازات السفر الصادرة من حكومة البحرين فما أن يصل البحرياني الى ايران حتى يسحب منه جواز السفر ويعطي ورقة مرور داخلية ويعاد اليه جواز سفره عندما يخرج من ايران حتى الاجانب الذين تحمل جوازات سفرهم تأشيرات سفر من حكومة البحرين يمنعون من دخول ايران والبحرياني يكون خاصعا لقانون التجنيد العسكري ، باعتباره «مواطنا ايرانيا» ، وكثيرا ما يقع البحارنة الذين يزورون ايران في هذه المشكلة ، ولا يخلصهم منها الا الرشاوى الكبيرة التي يدفعونها للكبار الضباط والمسئولون الايرانيون .

هذه مجرد أمثلة لما تقوم به ايران من أعمال خارج امارات الخليج العربي بفرض تحقيق اهدافها الاطماعية في هذه المنطقة العربية ولو اقتصر الامر على ذلك فقط لهان الامر ولكن بالامكان تجاهلها وضررها عرض العائط ، ولكن ما تنفذه ايران من مخططات داخل هذه الامارات العربية بالتعاون مع دول الحلف المركزي (الستوك) وعلى رأسها بريطانيا وفي الفترة الاخيرة اسرائيل ثم امريكا ، هو الذي يعطي الموضوع طابعا خطيرا من المستحيل السكوت عليه لأن هذه المخططات التي تنفذها هذه الشبكة الاستعمارية الطامعة نقلت الادعاءات من مجال المذكريات والاحتجاجات والمؤتمرات الى عمل منظم يمتد الى مجالات مختلفة ويستخدم الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية طريقا لتحقيق هذه الاطماع عمليا وهذا ما يقودنا الى استعراض الوضع الراهن في امارات الخليج العربي ، ودور كل طرف من هذه الاطراف الاستعمارية الطامعة في تفزيذ هذه المخططات الاجرامية ضد شعبها . . . العربي

الفَصْلُ الثَّالِثُ

الوَضْعُ الراهنُ

اولاًً - الحالة الاجتماعية

لا زالت سياسة «**الوضع الراهن**» التي انتهجهتها بريطانيا طوال القرنين الماضيين في هذه المنطقة ، هي نفسها التي تطبقها بريطانيا في الوقت الحاضر ، ولقد كانت بريطانيا ولا زالت تطبق هذه السياسة لكي تحقق غرضين هما صيانة مصالحها ، وابعاد الدول الأخرى الغير صديقة لها من مد نفوذها إلى هذه المنطقة واستغلال ثرواتها وبالتالي التأثير على المصالح الاستعمارية البريطانية فيها ..

وتطبق بريطانيا هذه السياسة على الصعيدين السياسي والاجتماعي .. فعلى الصعيد السياسي بالمحافظة على نظام حكم الأسرة الواحدة (النظام العثماني) السائرة في ركابها والمرتبطة معها في الوجود والمصالح ، وعلى الصعيد الاجتماعي الوقوف في وجه تطوير شعب المنطقة حضارياً وعزله بقدر الامكاني عن التيارات التي قد تبصره بحقيقة أوضاعه ، وتدفعه إلى تغييرها فمتلا النظام القبلي بكل ما يحمل من معانٍ التأخر والتخلف هو الذي كان يحكم العلاقات الاجتماعية في هذه المنطقة قبل مئات السنين ، وهو نفسه الذي يحكم العلاقات الاجتماعية في وقتنا الحاضر في ٩٥٪ لا من أجزاء منطقة الخليج فحسب وإنما الجنوب أيضاً وبالاعتماد على هذا النظام الرجعي وبتقديره والمحافظة عليه تستطيع بريطانيا أن تبقى على أوضاع منطقة الخليج المتأخرة أطول مدة ممكنة لأنه ليس هناك أفضل من أن تسود العقلية القبلية ويتحكم النظام القبلي الرجعي بالمنطقة بالنسبة للاستعمار كعامل اساسي يعبد له طريق الاستغلال بأطمئنان وفي غفلة من شعبيها ..

وإذا أخذنا قطر (من أمارات الخليج) كأحد أجزاء هذه المنطقة التي لا يزال يتحكم فيها النظام القبلي فأننا سنرى أن أهم ثلاثة أسباب حالت دون تحول حرفة ١٧ نيسان الى ثورة شعبية تطبيع بالحكم الاستعماري الرجعى هناك هو وجود الولاء القبلي الذى وقف كأداء فى سبيل هذا التحول الذى كان ممكنا ، وأن هناك منطقة فى قطر أسمها «الوكره» لا زالت العقلية القبلية الرجعية تتحكم فيها وتمنع دخول المذيع والتليفزيون الى اي منزل فى هذه المنطقة ، بحجة أنه حرام ومخالف للعادات والتقاليد ومجتمع قطر الذى يتكون من مجموعة قبائل كان لفترة قريبة يعتبر العمل اليدوى او المهنى عار فابن القبيلة لا يستغل الا تاجر او موظف فقط .

وباختصار فأننا اذا عرفنا أن النظام القبلي يقوم على ثلاثة أساس هى التفكير الرجعى (التمسك بالقديم) والجهل والولاء لزعيم القبيلة فأننا نرى الى اي مدى يستفيد الاستعمار من هذه الاسس فى المحافظة على مصالحه عن طريق المحافظة على هذه الوضع .

وهناك نقطة أخرى وهى ان الاستعمار يستغل النظام القبلي لتحقيق أهداف أخرى غير التى يوفرها له مجرد وجود النظام القبلي كأن يحول مثلا الصراع بينه وبين جميع أفراد القبائل من صراع بين استعمار وقوى وطنية تعمل على طرده الى صراع بين قبيلة وأخرى من أجل الوصول الى الحكم او الصراع من أجل عائلتين فى قبيلة واحدة كل منها تجد انها أحق بالسلطة من الأخرى وتبقى هذه القبيلة أو العائلة وتلك فلا بد لها من محالفاة الاستعمار فيجب ان تلبى طلباته وتنفذ اوامرها .. وهذا ما يريد الاستعمار .

اما البحرين ، المنطقة الوحيدة فى الخليج العربى التى تفتت فيها رکائز النظام القبلي وتلاشت بسرعة نتيجة لازدياد الوعى الشعوبى هناك لم يجد الاستعمار الا الطائفية كمادة يستغلها فى تغذية صراع يلهى به الشعب عن عدوه الاساسى وعن عملاته من الحكم الرجعيين .

وقد ساعد الاستعمار فى استغلال الطائفية انقسام شعب البحرين الى حوالى ٥٢ % من السنة ، والباقي من الشيعة ، والى تعاون الاسرة الحاكمة مع الاستعمار فى تغذية هذا الصراع المفتعل بوقوفها لفترة طويلة مع السنة واضطهادها للشيعة فى نفس الوقت الذى بدأ فيه

الاستعمار يعطف على الشيعة وتظاهر أمام زعمائهم الدينيين بـ
الإنجليز معهم «يساندوكهم ضد السنة» .

وهكذا استطاع الاستعمار بالتعاون مع الحكم الرجعي المحلي في
تفيدية هذا الصراع المفتعل بين قسمى شعب البحرين وتعويشه من كرهه
إلى حقد إلى صدام دموي سقط في أكثر من حادثة من حوادثه عشرات
من الشهداء وظل مجتمع البحرين مفتتنا منقسمًا على نفسه دون مبرر
حتى سنة ١٩٥٤ حين أبعتشت الهيئة التنفيذية العليا وهي هيئة وطنية
لتخطو أول خطوة من أجل إعادة الثقة إلى نفوس أفراد الشعب وتحويل
الصراع الطائفى إلى عمل وطني يشترك فيه جميع أفراد الشعب
بمختلف طوائفه ضد الاستعمار البريطاني وعملائه .

وأن كانت الهيئة التنفيذية العليا التي تحولت خلال العامين
الأخيرين من عمرها إلى هيئة الاتحاد الوطني لم تستطع أن تقضى على
الطائفية إلا أنها وضعت حجر الأساس في إزالة الجفوة المفتعلة بين
السنة والشيعة ، وضربت أول أسفيين في نعش الطائفية التي اصبحت
الآن شبه منتهية .. وان كان بعض عمالء الاستعمار لا زالوا يبذلون
المحاولة تلو الأخرى في إعادة تغذيتها واستغلالها عن طريق هيمنتهم
على الوظائف العامة في دوائر الحكومة بتقسيم هذه الدوائر إلى دوائر
شبه مغلقة للشيعة وأخرى للسنة ومع ذلك فانه أصبح واضحًا الان ان
الاستعمار وعملائه فشلوا في استغلال الطائفية لخلق صراع مفتعل بين
أفراد الشعب يلهي المواطنين عن عدوهم الرئيسي الاستعمار والرجعية
المتحالفه معه والدليل على ذلك لجوء السلطة الحاكمة في السنتين
الأخيرتين إلى التقرب بصورة مفتعلة من الشيعة ومحاوله شراء ثقمتهم
بمساعدتهم واقامة بعض المشروعات الاصلاحية في قراهم وهذه محاولة
من الحكم إلى كسر طوق العزلة من حوله وامتصاص النسمة الشعبية
التي تزداد كل يوم .

وإذا اعتبرنا الجهل والمرض قاعدتين يقوم عليها التخلف فان زيارة
عابرة لامارات الخليج ترسم أمامنا صورة واضحة لدى تحكم قاعدتي
التخلف في هذه المنطقة ففي مناطق البترون لا زالت سياسة التعليم لا
تتعدي تخریج جيل الكتبة ، مع ان عدد سكان كل اعماة من هذه
الامارات لا يتعدي الآلاف (١٨٣) الف البحرين (٦٩) الف قطر وان
هناك كثير من أفراد شعب امارات ساحل عمان لا زالوا يعيشون في

العصر الحجرى حياة البداءة القائمة البعيدة عن اي مظاهر من مظاهر التطور الحضارى وانه حتى الان ومع مضى اكثرب من أربعين عاما على انشاء أول مدرسة في منطقة الخليج ، لم تؤسس كلية واحدة ولا زالت المدرسة الثانوية هي أعلى ما يتعلم فيها الفرد في هذه المنطقة، وان كل امارات ساحل عمان انشأتها الدول العربية كمساعدة ولم يسهم في انشاءها الحكم الاستعماري بآى شئ مع انه يمتلك ثروات هذه المنطقة منذ اكثرب من قرن ونصف .

وعن القاعدة الثانية التي يقوم عليها التخلف (المرض) فان الوضع الصحى فى جميع امارات الخليج أسوأ من الوضع التعليمى ، ففى البحرين لا توجد سوى أربعة مستشفيات أحدهما خاص بشركة نفط البحرين وآخر تابع للبعثة التبشرية الامريكية وهو يعالج بالاجرة . وأقدم هذه المستشفيات (الحكومية) يعتبر هناك مجرزة ، أو حقل تجارب لطبيب بريطانى غير مؤهل اخذ يعمل طوال سنوات ويدعم من السلطات الاستعمارية للمحافظة على مركزه كمدير لهذا المستشفى ومن اجل ذلك استخدم ادنى الوسائل للتخلص من الاطباء الاكثر منه تاهيلا (ومنهم وطنيون من أبناء البلد) ٠٠ حتى جعل من حول هذا المستشفى فى نظر الكثيرين من أفراد الشعب ، كالذهاب الى ساحة الاعدام تماما وأصبحت ضحايا تجارة كثيرة فهو طبيب وجراح عيون وأمراض باطنية وأمراض صدرية ٠٠٠ الخ

وفى قطر لا يوجد سوى مستشفى واحد فقط واما فى امارات ساحل عمان (السبعين) فلا يوجد سوى مستشفى واحد فى دبى انشائه قبل فترة ليست بعيدة حكومة الكويت وهو حتى الان لا يعتبر مستشفى متكملا فلا زالت تنقصه اشياء كثيرة ولا يزال بعيدا عن تلبية حاجات نفس المنطقة المنشأ بها . وبهذه المناسبة فاننا ننقل بعض ما جاء فى تقرير قدمته بعثة فنية ارسلتها الجامعة العربية الى هذه الامارات عن الناحية الصحية ٠٠ يقول التقرير « تكثر الاصابات بالامراض الجلدية والتتناسلية وليس بالمنطقة كلها اخصائى في الامراض التناسلية ، كما ينقصها اخصائى جراحة الانف والاذن والعنجرة وليس هناك اي رقابة صحية على الوافدين من الخارج مثل ايران والهند وباكستان وكذلك تحتاج المنطقة لطبيب اخصائى في الطب الوقائى يخدم امارات الساحل كلها (١١٢٠٠ نسمة) ويعتبر الدرن اكثرب الامراض انتشارا وأكثر

خطورة في جميع امارات الساحل •

وعن المستشفى الوحيد في كل المنطقة يقول تقرير البعثة « وتقترن
البعثة اجراء تعديلات واضافات للمباني واستكمال الاجهزة والادوات
العلمية بالمستشفى الكويتي بدبي وكذلك تزويد المستوصفات في
الامارات بمرضى وخدم وطبيب عام وتزويد بعض المستوصفات في
الاخصائين وكذلك انشاء مستشفيات ومستوصفات اخرى .

وانه يكفي للتدليل على مدى بشاعة الجريمة التي ينفذها الاستعمار
البريطاني في هذه المنطقة ان نذكر القاريء بحادثة منع الاستعمار
البريطاني للجامعة العربية من تنفيذ بعض المشروعات الاصلاحية في
هذه المنطقة على نفقة دولها ولم يكن مطلوبا من الانجليز ولا من عمالهم
الرجعيين المساهمة بأى شئ في هذه المشروعات ، التي كانت تهدف
إلى تطوير التواحي الصحية والتعليمية وانشاء شبكة من الطرق وتزويد
هذه الامارات بالكهرباء وانشاء مزرعتين نموذجيتين واجراء بعض
البحوث عن المياه الجوفية لمساعدة السكان على تطوير مورد اساسي
وهو الزراعة ومع ذلك فان وضع هذه الامارات افضل كثيرا من وضع
عمان الداخل وظفار (٨٥٠ الف نسمة) التي ليس فيها لا مدرسة
ولا مستوصف ولا مستشفى على الاطلاق .

ثانياً - التركيب الاجتماعي

كما قلنا في أول هذا البحث فقد أحدث تدفق البترول في بعض
مناطق الخليج انقلابا اقتصاديا واجتماعيا ، ولكن رغم الاثر الكبير
الذى تركه هذا الانقلاب في التركيب الاجتماعي الا أنه لم يحقق توزيع
الثروة بشكل عادل كما كان مفروضا واصبح الاستعمار وشركاته
الاحتكارية التي تولت التنقيب عن النفط وغيرها التي ترعرعت ونممت
بظهوره هم المستفيدون الاول اقتصاديا بتدفق النفط . وان ارتفع
مستوى المعيشة في مناطق البترول الا أن هذا الارتفاع ضئيل اذا ما
قيس بضيامة الثروة التي جاء بها البترول العربي ، وتوزيع هذه
الثروة على عدد السكان الضئيل ثم الطريقة التي وزعت بها هذه
الثروة والتي اقتصرت على فئة محدودة وصغيرة من السكان في حين
حرمت منها الاغلبية .

ولقد كان الصيد (سواء المؤلو او السمك) هو الحرفة الاولى ان لم نقل الوحيدة التي كان يمارسها شعب الخليج وقبل ذلك كانت التجارة وحين كان الاسطول العربي في هذه المنطقة قويا . وفي ذلك الوقت كانت غالبية جماهير الشعب تخضع لاستغلال تجار المؤلو وأصحاب ورؤساء السفن التي تصيد المؤلو ، فكان البحار الذى يشتغل فى صيد المؤلو يستغل اربعة شهور فى السنة ويقضى بقية العام عاطلاً ويعيش على فنات اجرة الاربعة شهور وكان هذا الوضع يجعل البحار (العامل) تحت رحمة صاحب السفينة ، لانه كان من الطبيعي لكي يعيش خلال الثمانية شهور ان يستدين من صاحب السفينة طيلة الثمانية شهور على حساب ما سيقبضه فى الموسم القادم ، وهكذا تستمر العجلة فى دورانها ويظل البحار يغرق فى ديونه ويزداد من تحكم صاحب العمل فيه .

ورغم ان عددا من عمال البحر كانوا يمارسون صيد السمك اثناء اقفال موسم الغوص الا أن صيد السمك فى ذلك الوقت لم يكن مورداً يمكن الاعتماد عليه ، نظرا لأن بيئة الخليج بحرية، وان غالبية السكان يمارسون نفس المهنة ، لأنهم يعيشون نفس الوضع ويعانون من نفس الظروف ، وبتدفق النفط انقلب الاوضاع الاجتماعية فهرع معظم من كان يستغل على سفن صيد المؤلو من البحارة الى العمل فى شركات النفط ، وأخذت طبقة العمال تبرز كطبقة جديدة فى المجتمع ، وجاء المؤلو الياباني الصناعى ليضرب المؤلو资料 الطبيعى وليقلل من اهميته ويهرب عدد آخر منه ..

وبالطبع فان مجتمع البترول يختلف جذريا عن مجتمع الصيد ، ومع تكون مجتمع البترول هذا برزت الشركات المختلفة التي تقوم معظمها على الاستيراد ، وبرزت البنوك وقام العمران فى المناطق القريبة من آبار النفط وموانئ تصديره . وتحول عدد كبير من طبقة تجار المؤلو الى اصحاب شركات متفرعة بالثروة البترولية ، ومرتبطة بشركات البترول . كما نمت الطبقة الاقطاعية ايضا وتحولت من طبقة تمتلك مساحات شاسعة من الاراضى تقوم على الزراعة البسيطة الى تشيد البناءيات والفيلات على هذه الاراضى والاستفادة فى ذلك من ارتفاع سعر الارض المفاجي ، وقوافل الاجانب التي أخذت تتدفق على البلاد والتى لا تسكن الا العمارات والفيلات . وكما تدهورت تجارة المؤلو

التي كان الخليج العربي مصدرها أساسياً له تدهور الزراعة أيضاً بظهور البترول حتى غدا المنظر الذي تراه الان في البحرين مثلاً هو قطع الاشجار والتخيل وتحويل المزارع والحقول الى مناطق سكنية لكي يسكنها كبار الموظفين والضباط الانجليز وغيرهم من الاجانب على أساس انهاباً بumarاتها المترفة تدر ارباحاً طائلة تصل الى ضعف ما تدره الزراعة من ارباح .

وبالطبع فان الاستعمار الذي يعمل دائمًا على جعل المنطقة التي يستعمرها تعتمد على مورد واحد فقط تربط مصريرها به ويستخدمه هو في التهديد والضغط يشجع مثل هذا العمل ويدعمه .

ولا يوضح توزيع الثروة القومية في امارات الخليج التي تدفق فيها البترول سنأخذ أشترق الامثلة على ذلك الكويت وليس في وقت خصوصها للاستعمار انما بعد أكثر من عامين على استقلالها . وهذا المثل معتمد على الاحصائيات الرسمية يقول هذه الاحصائيات الصادرة في عام ١٩٦٤ .

– عدد سكان الكويت ١٦١ الفا

– دخل البترول ١٨٣٥٠ مليون دينار

– الدخل القومي ١٩٦ مليون دينار (ارتفع الان الى ٨٥٠ مليون دينار)

– وعلى ذلك فان دخل الفرد يقدر بحوال ١٢١٧ دينار

ولكن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تقول ان في الكويت : –

– الاسر التي تتناقص مساعدات من وزارة الشئون وليس لديها دخل أو مرتب (٣٨٦٠) أسرة

– عدد الاسر التي تتناقص مساعدات ولديها دخل محدود (١٦٥٨) اسرة .

– اكبر مساعدة تقدم من هذه الوزارة (٢٦٥٠) دينار .

– يصل أفراد بعض هذه الاسر الى ٢٢ فرداً

– هذا بالإضافة الى اسر تتناقص مساعدات ولها اوضاع اخرى .

كما تقول الارقام أيضاً أن في الكويت أكثر من ٣٠٠٠ أسرة تعيش في عتشش وجميع هذه الاسر تتمتع بالجنسية الكويتية .

واذا أخذنا البحرين كأول امارة اكتشفت فيها النفط (١٩٣٢) فأننا نجد حسب آخر احصائية رسمية .

– ان عدد البحرينيين ١٤٣ الفا

– الدخل القومي ٧ ملايين دينار ، ودخل البترول ٥٤ ملايين دينار (الدينار ١٥ شلننا) ومن الواضح أن هذا المبلغ ضئيل وبالرغم من شكلنا في صحة هذه الارقام فأننا نود أن نورد حقائق أخرى من شأنها ان توضح كيف أن الاستعمار وعملاهم الذين ينهبون ثروات البترول ف ٥٤ ملايين دينار ما هي الا جزء من دخل البحرين الحقيقي من البترول وهو بالضبط الدخل فدخل البترول في البحرين وقطر وغيرها من امارات الخليج المنتجة للبترول يكون كالاتى : –

– تأخذ شركة النفط ٢/١ الدخل .

– يقسم النصف الآخر الى ثلاثة أثلاث ٣/١ للحاكم واسرته ٢/١ يودع في بنوك لندن ضمن خرافه استعمارية تقول أنه احتياطي للامارة تستعمله في وقت الشده !! والثلث الاخير يصرف ضمن ميزانية الامارة السنوية وهو ٥٤ ملايين دينار .

واذا عرفنا أن البحرين بدأت الانتاج منذ سنة ١٩٣٣ فأنه من المفروض أن لها الان مئات الملايين مجمدة في بنوك بريطانيا لا يستفيد منها سوى الاستعمار البريطاني الذي يستغلها في مشاريعه ويستعين بها في حل ازماته المالية .

هذا بالنسبة لامارات الخليج التي تدفق فيها البترول ، أما امارات التي لم يتم اكتشاف فيها البترول بعد فان الاوضاع فيها لم تتغير تغيرا طفيفا بحكم تطور الزمن ، ولا تزال ثلاث أو أربع امارات في منطقة ساحل عمان لم تعرف الكهرباء بعد ولم تذق المياه النقية ولو لا المساعدات التي تقدمها بعض الدول العربية في مجال الصحة والتعليم لظلت هذه الامارات على نفس اوضاعها قبل ١٥٠ عاما ..

ويعتمد الشعب في هذه الامارات على صيد السمك كحرفة رئيسية،

والزراعة البدائية وهناك ظاهرة لا بد من الاشارة اليها وهي ظاهرة الانتعاش النسبي في الوضع الاقتصادي في كل من دبي والشارقة ، ورغم انه ليس لديهما دخل سوى من الجمارك التي قدرها تقرير لجنة الجامعة العربية في ميناء دبي « قيمة الواردات فيه بـ ١٣ مليون جنيه استرليني وال الصادرات المعاد تصديرها من هذا الميناء بحوالى ٢ مليون جنيه استرليني والتي قدر التقرير حصيلة ضريبتها بحوالى ٢/١ مليون جنيه (الضريبة ٦٤ /) . ولهذه الظاهرة أسباب سياسية ليس الان مجال طرحها - كما أن لها اسباب اقتصادية هي « تجارة تهريب الذهب » الى الهند و ايران التي يقوم بها قطاع كبير من تجار دبي والشارقة والتي اوجدت ثراء سريعا وتكونت طبقة ثرية تتضخم أرصدقها بسرعة في البنوك ، هذه الطبقة لم تكن موجودة قبل ذلك وفي دبي الان اساطيل وشبكات تقوم بهذه العملية ، وتليها لهذه الظاهرة قال تقرير بعثة الجامعة العربية « لا توجد رقابة على النقد ولا أية قيود على خروج أو دخول الذهب الى ايران والهند اذ ان حجم المبادرات والنشاط التجارى في هذه المناطق لا يتفق مع حجم أرصدة هؤلاء التجار بالبنوك ولو أن بعض أصحاب هذه الارصدة يقومون باعمال المقاولات على نطاق واسع في الدول العربية » .

بعد هذه الملاحظات العامة يمكننا الان ان نتحدث بتركيز اكبر عن التركيب الاجتماعي في الخليج العربي :

١ - الطبقة العاكمة :

وهي عبارة عن مجموعة من الاسر ، تحكم كل واحدة منها اماراة من امارات الخليج وهي أما ان جاءت الى هذه المناطق عن طريق الغزو ، او لأنها فرع من قبيلة هاجرت من الجزيرة العربية ، او لأنها تنتمي الى قبيلة كان لها نفوذ بين قبائل المنطقة في السابق ، وقد فرضت كل أسرة من هذه الاسر نفسها على حكم مناطق الخليج وعندهما جاء الاستعمار وقعت معه معااهدات الحماية التي حولت هذه الامارات بالتدريج الى مستعمرات وشبه مستعمرات بريطانية ، وأخذت تحكم هذه المناطق حكما وراثيا ، وقد استطاع الاستعمار أن يسيطر على هذه الاسر وأن يجعل منها طبقة لا يهمها سوى التثبت بالحكم وحتى تبقى في الحكم لابد أن تكون عبدا مطينا للاستعمار وأوجد الاستعمار

ضمانة له في ذلك حين عمد إلى خلق أجححة في كل أسرة احدهم في الحكم والآخر تقطيعه إليه بعثت يبقى الجناح الأكبر ولاء وانصياعاً للاستعمار في الحكم ، ويبيقى الجناح الذي خارج الحكم عامل تهديد دائم للجناح الحاكم وفي كل إمارة يتراوح عدد أفراد الأسرة الحاكمة بين ١٠٠ - ٧٥٠ شخص وهي كما ذكرنا سابقاً تحصل على حوالى ٥٠ % من الدخل وذلك حين يشارك أفراد هذه الأسر «الشيوخ» في رؤوس أموال الشركات وفي امتلاك العقارات وفي تقاضي رواتب من «الدولة» مقابل اشتغالهم في مراكز رؤساء دوائر الحكومة - وزراء - هذه الأشياء كلها موجودة في البحرين وقطر ودبي والشارقة والكويت .

ومن هنا فإن الطبقة - بحكم وضعها المصلحي - قد اتخذ منها الاستعمار - أداة عربية - لتنفيذ مخططاته الاستعمارية في المنطقة وأصبحت تقف إلى جانب الاستعمار، ضد مصلحة الجماهير في المنطقة فالاستعمار دائمًا ما يردد أن إمارات الخليج مستقلة داخلية .. وان الحكم «العرب» هم الذين يديرون السياسة الداخلية ، فالتحول الذي تعيشه المنطقة غير مسئول عنه الاستعمار ، والبطالة التي تعاني منها المنطقة لا دخل للوجود الاستعماري فيها ، والقوانين التعسفية وعمليات الإرهاب والتكميل بالمواطنين في هذه المناطق لا يد للاستعمار بها إنما العائلات الحاكمة هي المسئولة الوحيدة عنها في حين أن الواقع يقول إن العائلات الحاكمة ما هي إلا واجهة يستخدمها الاستعمار في تنفيذ كل هذه المخططات وهؤلاء الحكم «العرب» ما هم إلا دمى يحركها الاستعمار في الاتجاه والموقع الذي يريد .. وأوضح مثل على ذلك عمليات العزل لهؤلاء الحكم التي نراها تتكرر في هذه الإمارات بين حين والآخر ..

٢ - الطبقة الرأسمالية :

تلى الأسر الحاكمة مباشرة في السلم الطبقي ، وهي مرتبطة مصلحياً وفي وجودها بالطبقة الحاكمة وبالتالي بالوجود الاستعماري وهي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من السكان أغلبها من العناصر الأجنبية كالصهاينة والإيرانيين والهنود .. وهذه الطبقة ليست في مستوى الطبقات الرأسمالية في البلاد المتقدمة من حيث الثروة، ولكنها تسيطر على الحياة التجارية والشركات والمقاولات والمؤسسات الاقتصادية ،

وفي بعض المناطق يشكل بعض افراد الطبقة الحاكمة جزء منها وهي تتمتع بنفوذ اقتصادي وسياسي كبير ، ولها تأثير كبير في رسم السياسة الداخلية في الامارات حتى أنه بدأ يطلق عليها في البحرين أخيرا « الطبقة المدللة » وفي اغلب الاحيان تنظم الطبقة الحاكمة لمثلثي هؤلاء اجتماعات دورية لمناقشة الاوضاع الاقتصادية في الامارة ، وانعكاس ذلك على الوضع السياسي ، وتأخذ رأيهم في الحلول الكفيلة بحل المشكلات المطروحة . وبالطبع فانها لا تطرح سوى الحلول النابعة من مصالحها الاقتصادية ، ولا يهمها في ذلك أية مصالح أو اعتبارات وطنية او قومية وعلاقة هذه الطبقة مع الطبقات الكادحة التي سيائلي ذكرها – قائمة على الاستغلال البشع وبالتالي فان هذه الطبقة تقف ضمن الصنف الاستعماري الرجعي .

٣ - اليورجوازية المتوسطة :

وهذه الطبقة التي تشكل حوالى ٣ % من سكان الخليج متارجحة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة الوسطى ، ولكنها اكثر تحسينا للمشارع الوطنية لدى الشعب من الطبقة الرأسمالية وتشكل من كبار الموظفين وبعض التجار الذين في هذا المستوى ، ومع أن بعض افراد هذه الطبقة قد تخروا عن مصالحهم في بعض الفترات ، وشاركوا في العركة الوطنية ، وتزعموها احيانا ، الا أن غالبيتهم تبقى مشدودة الى تيارين :
– العمل المستمر لتوسيع نفوذهم ومصالحهم ، سعيا وراء صعود السلم الطبقي للالتحاق بالطبقة الرأسمالية .

– الإيمان بالاساليب التطورية في العمل السياسي ، وان رفع بعضهم الشعارات الوطنية في بعض الاحيان . والظاهرة الواضحة في امارات الخليج ان هذه الطبقة تعتبر قاعدة واسعة للفساد الاجتماعي والتفكك في المجتمع عموما ، كما ان بعض افرادها يحمل لواء الطائفية ويعذيبها وخاصة في البحرين .

٤ - الطبقة الاقطاعية :

معظم العناصر التي تشكل الطبقة الاقطاعية هي نفسها التي تشكل الطبقة الرأسمالية ، وابرزها الطبقة الحاكمة التي تحاول أن تشيع

اعتقاد بين الشعب بان الارض ومن عليها ملكا لها .. ، اما العناصر الاجنبية وخاصة الایرانيين فانهم يعتبرون التوسيع الدائم في امتلاك الاقطاعيات هدفا من اهدافهم ضمن عملية (فرستنة الخليج) وهم قلة من الذين اثروا على حساب الشعب ، ويمارسون الاقطاعيون في هذه المنطقة عملية استغلال واستعباد للفلاح الذي يستغل في الارض هو وجميع افراد عائلته مقابل الحصول على لقمة العيش بدون اجر واضح من تركيب هذه الطبقة وواقها المصلحي أن موقفها من الحركة الوطنية هو موقف المناهض لها دائما وان ادعى بعضهم في عمان الداخل والساحل عكس ذلك ، فان هذه الادعاءات ليست الا مواقف مؤقتة املأها اصطدام آني بين مصالحهم ومصالح الاستعمار .

٥ - الطبقة الوسطى :

تشكل هذه الطبقة من المثقفين والموظفين - وخاصة موظفي الدولة - صغار التجار والملاك والطلبة وهم جميعا يشكلون ١٧ % من عدد السكان . وقطاعات هذه الطبقة كانت دائما تتصدر الحركة الوطنية وتتمتع بالوعي والحس الوطنيين ومع ذلك فان عوامل كثيرة في المنطقة قد أثرت فيها ومن هذه العوامل :

١ - التجزئة التي جعلت هذه المنطقة مقسمة الى حوالي أربعة عشر جزءاً صغيراً مما جعل بعض افراد هذه الطبقة يشكون في امكانية النضال على ارض صغيرة ومحدودة .

٢ - قوى الاستعمار التي أثرت ايضا في خلق نوع من اليأس عند جزء من هذه الطبقة التي ترى الا جدو من مصارعته بقواه واجهزته الضخمة !؟

٣ - لقد ظلت هذه الطبقة منعزلة عن الطبقات الكادحة ، لا من حيث قطع الصلة ولكن من حيث الالتحام المنظم الذي يدفع الطبقات الكادحة الى الوقوف كتلة واحدة مع الطبقات الوسطى في النضال ..

ومع ذلك فان الطبقة الوسطى لا زالت تتصدر القوى المناضلة ، وتقود الحركة الوطنية والقومية في المنطقة رغم أن جزءا من هذه الطبقة كثيرا ما يدفعه شعور المحافظة على الوظيفة الى الوقف موقفا سلبيا من حركة النضال الشعبي .

٦ - طبقة العمال :

ظهرت مع تدفق النفط في هذه المنطقة وقيام مصانع تكريره وحركة العمران التي بدأت ببروز مجتمع النفط وهذه الطبقة رغم حداها تكوينها ، فإنها تتمتع بطاقة ثورية ووطنية كما أنها تعيش حياة تمدنية وتعانى من الوان العسف والاستغلال والضنك الاجتماعي ونسبة البطالة تزداد باستمرار بين هذه الطبقة نتيجة لتنفيذ المخطط الاستعماري الذي يقضى بتسريع العمال العرب واحلال الابدي العالمية الأجنبية محلهم ، والقيود والالتزامات التي فرضتها عليهم الشركات الاحتكارية ، والتي من شأنها احصاء تحرّكاتهم وطريقة تفكيرهم أيضا .

ورغم أن معظم عناصر هذه الطبقة - التي تشكل حوالي ٣٠ % من السكان - أمية إلا أن وضعهم هذا قد ساعد كثيرا على تعميق الوعي الوطني والطبقى بينهم ، هذا الوضع الذي جعل العامل يشعر أن ما يلاقيه من تعسف ومضائق في لقمة العيش ليست الشركة - أو المقاول - مسؤولا عنه فحسب بل النظام الاستعماري كله وان الضمان الاجتماعي والاستقرار في العمل ، والمستوى من العيش الذي يريدون به هؤون بتغيير النظام كله .

ورغم غياب التنظيم النقابي العمال (لانه مننوع من قبل السلطات الاستعمارية) فان ذلك قد ساعد على تخزين مزيد من النقاء الشعبية كانت تتفجر في مناسبات كثيرة أبان الانتفاضات الوطنية .

٧ - طبقة الفلاحين :

تشكل طبقة الفلاحين نسبة كبيرة من عدد سكان منطقة الخليج ولكنها طبقة تسير نحو التناقض ، نتيجة لعدة أسباب منها هجران عدد كبير منهم الزراعة للعمل في شركات النفط وتحولهم من فلاحين إلى عمال ، ومنها أن السلطات الاستعمارية تعتمد اهتمال ، وعدم أعطانها أية أهمية ، والتركيز على النفط باعتباره موردا رئيسيا ، والعمل على جعله موردا وحيدا ولذلك فلقد ظلت الزراعة منذ زمن قديم بدائية ولم تتطور بل بالعكس أهملت وتقصلت نتيجة - أيضا - نوعية المحصول ومردوده قليل وعدم قدرة الفلاحين على استحضار واستعمال الوسائل الحديثة في الري والزراعة . وال فلاحون هم

أكثر طبقات هذا المجتمع تعرضًا لاقسى أنواع العيش والمرض والجهل ويعيشون في معظم المناطق حياة شبه بدائية كما أنهم في بعض الأجزاء واقعون تحت سيطرة القطاع الذى يمارس عملية استغلال كبيرة ضدهم . وبجانب ذلك يعانون من الضرائب الباهظة التى تفرضها عليهم السلطات الاستعمارية الحاكمة والمستغلة وفي مناطق أخرى يشتغلون كعبيد للارض ، يعملون من أجل ان يسدوا بطونهم الخاوية ، فى حين تكون الارض ملكا لحفنة من الاقطاعيين . ولقد شارك الفلاحون فى اشغال الحركة الوطنية والمساهمة فيها كقوة ايجابية .

٨ - صيادو السمك :

بعيدا عن الدخول في تفاصيل تطور هذه الطبقة التاريخي ، فانها تعتبر من أعرق الطبقات في مجتمع الخليج ، بحكم الموقع الجغرافي ، وأرتياه اهل المنطقة للبحر منذ قديم الزمان ، وبتدفق النفط تقلصت هذه الطبقة في مناطق البترول ، ولكنها لا زالت على وضعها في المناطق التي لم يستخرج البترول فيها بعد ، فصيد السمك مهنة رئيسية في امارات ساحل عمان وفي هذه المناطق تشكل طبقة السماسكين نسبة كبيرة من عدد السكان تزيد على ٢٠ % ورغم ذلك فان هذه الطبقة تعيش عيشة تعسفة للغاية ، ولا يكاد دخلها يسد رمقها رغم العمل المضني وال ساعات الطويلة التي يقضيها الصياد في البحر ، ورغم تحمله الاخطار التي تهدد حياته في كل رحلة من رحلات صيده . وقد أدى عدم كفاية دخل الصياد من مهنته الى قيامه ببعض الاعمال الزراعية الخفيفة عليها تساعدته على القيام بأدواره .

وكما تعانى طبقة السماسكين من شظف العيش فانها تعانى ايضا من الجهل والمرض ومن طائلة الضرائب في بعض المناطق . وقد ظلت هذه الطبقة رغم اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية المتردية بعيدة عن المشاركة في الحركة الوطنية ، ولا تملك من وسيلة لاعلان سخطها على الوضع ومقاومته سوى العقد .

٩ - القبائل :

تشكل القبائل ركنا اساسيا وقطاعا واسعا من الشعب في هذه المنطقة . وتشكل قبائل عمان بصفة خاصة القوى الفلاحية المضطهدة

والمحرومة ومن هذا المنطلق فانه يصعب وضع حد فاصل بين القبائل وال فلاحين خاصة في عمان - لأن هاتين الفئتين تكادان في غالب الأحيان أن تكونا طبقة واحدة .

اما القبائل في بقية أجزاء الخليج ، وخاصة في قطر فانها تعيش حياة أقرب الى البداوة من حياة الفلاحين نتيجة للظروف الطبيعية . أما في البحرين فان الروابط القبلية هناك اخذت في الانحسار منذ مدة طويلة بحيث أصبح من الصعب الان تلمسها او الاحساس بوجودها وبالاضافة الى النقاط السلبية في النظام القبلي فان الاستعمار قد استطاع ان يكتب جماح هذه القبائل عن طريق :

ا - فرض نظام من الجهل والتخلف عليها وابعادها عن اي تطور حضاري .

ب - استهلاكه زعمائهم ورشوتهم واغدق المال عليهم .

ج - الابتزاز عن التدخل المباشر في المشاكل القبلية وتشجيع التحرب القبلية وتوسيع هوة الخلاف بين القبائل تبعا لاستفادة الصالح الاستعماري منها .

د - ربط الاستعمار مسئولية تدهور أوضاعها بأحد عمالاته - عربي كالشيوخ وغيرهم ولكن القبائل بدأت تخرج اخيرا من موقعها ، وتندى - ولو بطيئا - بعض التقاليد البالية ، وما الدور البطولي الذي تلعبه قبائل الجنوب اليوم - باعتبارها جزء من قبائل الجزيرة العربية - الا دليل واضح على بدء تحرك هذا القطاع الشعبي الواسع نحو العمل الوطني .

ثالثاً - ثروات المنطقة :

وفي استعراضنا للوضع الراهن لا بد من المرور السريع على ثروات المنطقة لنرى الى اي مدى يمارس الاستعمار استغلالها ، وإلى اي مدى يستفيد منها شعب المنطقة .

١ - البترول :

يعتبر البترول الشرة الاقتصادية الرئيسية الاولى في منطقة الخليج العربي التي تنتج أكثر من ٤٠ % من انتاج البترول في الوطن العربي

والذى يشكل بترول العراق ٧٥ % من استهلاك غرب أوربا للبترول .
ومع مرور الايام يزداد النفط فى الخليج العربى أهمية - وخاصة
بالنسبة للدول الغربية المتحكمة فيه ، فهذه الدول رغم العديد من
المحاولات التى بذلتها ولا زالت تبذلها للتقليل من اعتمادها على هذا
البترول ، الا أن الحقائق العلمية تثبت أن بترول الخليج العربى
سيظل لعشرات السنوات القادمة موردا رئيسيا لهذه الدول الغربية
لا تستطيع الاستغناء عنه . من هذه المحاولات التى بذلتها الدول
الغربية التركيز منذ سنة ١٩٥٦ على أعمال التنقيب عن البترول فى
ليبيا والجزائر ، ولكن هذه المحاولة (التي بذلتها دول الغرب لاسباب
اقتصادية واستراتيجية) قد فشلت وظهرت الحقيقة فى ١٩٦٥ وهى
أن دول غرب أوربا لم تستطع أن تستخرج من المغرب العربى الا ٢٥ %
من استهلاكها وبقية الشرق العربى يقدم ٦٥ % . وكانت المحاولة
الثانية بدأ التنقيب عن الغاز والبترول فى هولندا ثم تحت سطح بحر
الشمال وفي التكوينات الجبلية شرق فرنسا ، ولكنهم أكتشفوا أن
استخراج البترول فى تلك المناطق شاق جدا ، ويكلف مبالغ طائلة
تجعل استغلاله فى معظم الاحيان غير اقتصادى .

وكانت المحاولة الثالثة هي الابقاء على الوقود التقليدى الذى كانت
تعتمد عليه أوربا حتى اوائل القرن العشرين وهو الفحم الحجري ،
ولكن - كما تذكر بعض الاحصائيات لا يشكل حتى الان سوى ٤٠ % من
استهلاك غرب أوربا .

ومن المحاولات الفاشلة التى اتبعتها الدول الغربية للاستغناء عن
بترول الشرق العربى ، سعيها الى استيراد البترول من مصادر جديدة ،
كالاتحاد السوفيتى مثلا ، وقد فشلت هذه المحاولة لأن الامتيازات
التي تتمتع بها شركات النفط فى الشرق العربى لا يمكن الحصول
عليها فى أي مكان آخر .

وبدون الدخول فى تفاصيل المعاهدات المعقودة بين شركات النفط
وحكام المنطقة الخاضعين لبريطانيا والتى ادخلت تعديلات على بعضها
وما تمنحه هذه المعاهدات من امتيازات لشركات النفط ، فان هناك
صفات عامة وجوهرية لا زالت تشملها هذه المعاهدات :

- الاحتياك الذى اعطى الشركات الحق المطلق فى اراضى امتيازها .

- ملكية النفط للشركات التي تتنبأ عنه لا للدول المنتجة كما هو معروف . . . أي ان الثروة البترولية ملك الشركة .

- الشمول حيث تشمل عمليات الشركة وامتيازاتها التنقيب والتسويق والانتاج والتكرير والنقل والبيع .

- المدة الطويلة التي تتمتع بها امتيازات الشركات ، فهي مثلاً ٧٥ سنة بالنسبة لقطر تبدأ من عام ١٩٣٢ ، ٦٥ سنة بالنسبة لابو ظبي تبدأ من عام ١٩٥٣ ، الكويت ٩٢ سنة بعد ان كانت ٧٥ سنة تبدأ من عام ١٩٣٤ .

- عظم مساحة الامتياز ، فالاتفاقيات الاصلية تشمل معظم اراضى الامارة ان لم تكن كلها ، واستمر الامر كذلك الى ان تنازلت بعض الشركات عن اجزاء من مناطق امتيازها .

بالاضافة الى تسهيلات مثيرة منوعة منها السماح للشركات بانشاء الاجهزة الخاصة بها للنقل والوصلات واستعمال الراديو والاسلكي والموانئ ، ولا شك أن من خطورة هذه التسهيلات انها تجعل - وقد جعلت فعلاً - الشركة دولة في داخل دولة ومن هذه التسهيلات أيضاً اعفاء الشركات من الضرائب والرسوم الجمركية والتفتيش وغيرها كما ان حدود مراقبة الدولة للشركة من ناحية عملية تكون مدعومة على اعتبار ان النصوص تقول ان السيادة للشركة لا للحكومة .

- ضالة نصيب البلاد المنتجة من الارباح واعتبار ضريبة الامتياز من أصل الارباح ، وفي الحقيقة فلقد كان نصيب الدولة من الارباح بذاته الامر ضيئلاً ، لدرجة انه يعطيه صورة واضحة عن مدى الظلم الذي كانت تعيسه البلاد المنتجة ، فمثلاً كانت حكومة البحرين تحصل على ما يعادل (٥٢٦٥) فلساً عن الطن الانجليزي الواحد ، وتحصل حكومة الكويت على (٢٢٣) فلساً عند التصدير . . .

- انهاء الاتفاقية من قبل الشركة أمر ممكن اذا ما رأت الشركة ان الاستمرار في تطبيق الاتفاقية أمر غير مقبول ، او اذا لم تجد النفط بكميات تجارية ، أما حق الحكومة في انهاء الاتفاقية فلا يتم الا بشروط محددة كفشل الشركة في تطبيق النصوص أو العجز عن الوفاء بالالتزامات المالية ، وبالاضافة الى هذه الصفات فان طريقة التحكيم

وإذا ما انتقلنا إلى الأهمية العملية لنفط الخليج العربي من حيث الاحتياطي والانتاج ، هذان العجنحان اللذان يحددان مركز النفط في الخليج وقيمة الدولية من النواحي الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، فان الارقام تقول ان كميات الاحتياطي المقدرة عام ١٩٦٣ في هذه المنطقة حوالى ١٢ مليون طن اي حوالي ٥٠ % تقريباً من مجموع احتياطي النفط العربي ، والذى يساوى ٥٦ من مجموع الاحتياطي العالمي . الا أنه من المتوقع أن تكون هذه التقديرات قد زادت خلال الاعوام الثلاثة الماضية نتيجة الاكتشافات الاخيرة في بعض اجزاء المنطقة مثل المنطقة البحيرية بين السعودية والبحرين والمنطقة البحيرية في قطر ، وأبو ظبي .. كما ان هذه الارقام قابلة للزيادة وذلك لأنها لا زالت في اراضي ومياه الخليج مناطق من المنتظر ان يتفجر فيها البترول ، كما ان فيها مناطق لا زالت تتدفق فيها في بدايتها وقابلة للزيادة السريعة والمفاجئة رغم ان هذه التوقعات خاضعة لسياسة الاحتكارات البترولية التي ترسمها الدوائر الاستعمارية الغربية على ضوء مخططاتها واهدافها السياسية والاستراتيجية انطلاقاً من ذلك فاننا نشك أيضاً في أن تكون ارقام الاحتياطي هذه - والتي اعلنتها الشركات - قريبة من الحقيقة !! بل انها ربما تكون اقل من الحقيقة ..

وبالنسبة للانتاج فقد ارتفع من حوالي (١١٧) مليون طن عام ١٩٦٢ الى (١٢٦٨) مليون طن عام ١٩٦٣ الى (١٤٦٧) مليون طن عام ١٩٦٤ ، اي بنسبة ٤٠ % من انتاج البلاد العربية في ذلك العام وهو ايضا قابل للزيادة نتيجة لاكتشاف النفط في عمان وزيادة الانتاج خلال العامين الاخرين في مناطق اخرى من الخليج العربي .

٢ - الشروة الزراعية :

كما ذكرنا انفا فقد كانت الزراعة موردا رئيسيا لبعض امارات الخليج ، ولكنها أخذت تسير نحو الاصمحلال وخاصة في الاراضي التي ظهر فيها البترول حتى أصبحت الزراعة الان موردا شبه مهملا لدرجة أنه حتى وقتنا الحاضر لم توضع عنها دراسات تحدد مساحة الارض المزروعة وانتاجها ، ونوع هذا الانتاج ومستواه بقصد التعرف على نقاط الضعف ومحاولة تطويرها كمورد رئيسي من موارد الدخل القومي .

وان كانت بعض امارات الخليج تعانى فعلا من قلة مصادر المياه التي هي عماد اساسى تقوم عليها الزراعة الا أن الامارات الأخرى متوفرة فيها هذه المصادر والزراعة رغم أنها لا زالت تسير ضمن الطابع والوسائل البدائية إلا أنها قائمة وموجودة منذ مدة طويلة وأهم المناطق الزراعية في الخليج هي البحرين وعمان الداخل ورأس الخيمة والشارقة . وقد قدر تقرير الجامعة العربية المساحة المزروعة في امارات ساحل عمان (الشارقة ورأس الخيمة) بحوالى خمسة آلاف فدان وفي امارة رأس الخيمة وحدها بحوالى ١٥٠٠ فدان وفي عمان الداخل اكبر من هذه المساحة ولكنها هي الأخرى زراعة بدائية ، وتسير بدون تخطيط ولا عنابة ، أما في البحرين فلا يعرف بالضبط المساحة المزروعة في معظم اجزاء المنطقة التي تأخذ شكل بساتين (اقطاعيات) يملكونها أفراد الاسر الحاكمة والاقطاعيين . ويزرع في المنطقة الخضراء بشكل واسع والفواكه التي يزداد أو يقل عدد أنواعها من منطقة الى أخرى وتصدر بعض الامارات انتاجها إلى امارات أخرى .

٣ - الشروة السمكية :

والشروع السمكية في الخليج من أهم الشروع نظرا لبيئة اماراته البحريه ولكن المشكلة ان الاهتمام بالشروع السمكية من قبل السلطات الحاكمة في المنطقة كاهتمام هذه السلطات بالزراعة ، ولذلك فقد تقلص عدد العاملين بصيد السمك كما تقلص عدد العاملين بالزراعة وحتى الان فان السمك يباع (سواء ان كثر أو قل) محليا وتصدر بعض المناطق السمك المجفف ونوع آخر من السمك الصغير الذي

يترك ليجف على الساحل الرملي ويستخدم كعلف للماشية وغذاء للطيور والدواجن .

ومن عدة سنوات ومشروعات انشاء شركات الصيد وتعليق وتصدير الاسماك يسمع عنها ابناء المنطقة ولكنها لا زالت دون التطبيق ..
(في ساحل عمان مثلاً جاء في تقرير الجامعة العربية السالف الذكر ان الخبراء البريطانيون اعدوا تقريراً عن مصايد الاسماك بالمنطقة وذلك تمهيداً للنظر في امكان قيام صناعات تجهيز الاسماك ولكن لم يتيسر الحصول على هذا التقرير) وفي البحرين نشر أخيراً أنه تم الاتفاق بين حكومة البحرين واحدى الشركات الاوروبية على انشاء شركة لصيد وتعليق وتصدير الاسماك وانه حضر الى البحرين خبراء ومعدات ولكن حتى الان لم تظهر نتائج عملية للمشروع غير ان بعض الانباء تقول ان الشركة بدأت او ستبدأ في تصدير الجمبري أما في الكويت فهناك الان حوالي ثلات شركات تصدر الجمبري الى الخارج .

٤ - المعادن :

رغم ان الانجليز ما انفكوا يدعون منذ سنوات انهم يجرون أبحاث مختلفة عن المعادن في هذه المنطقة ، ورغم أنه لا توجد حتى الان دراسات جيولوجية تدرينية عن المنطقة الجبلية في امارات ساحل عمان ، وعمان الداخل ، الا أن المرء يستطيع ان يرى بعينه المجردة ، بل وان يلمس بيده كيف ان سلاسل جبال هذه المنطقة زاخرة بالمعادن والتي لا يحتاج بعضها الى جهاز علمي تحليلي لاكتشافها ، كما هو الحال مثلاً بالنسبة لسلسلة الجبال الممتدة من (مسافي) الى خورفكان ثم الى مسقط فهذه السلسلة لا شك انها تحوى - كما يرى بوضوح - الرخام والاسمنت وال الحديد وغيرها من المعادن .. ومثل ذلك جبال أخرى في عمان الداخل التي ذكر أكثر من كاتب أجنبي وعربي أنه ثبت وجود المعادن التالية فيها بالإضافة الى البترول : الحديد ، الكبريت ، القصدير ، السماد الطبيعي ، الملح ، المياه العذبة .. ولكن جميع هذه المعادن ليست مستغلة ، وللاحظ ان بريطانيا تقف بشدة أمام أي محاولة لاستغلالها فهي مثلاً قد رفضت في عام ١٩٦٦ طلباً لحاكم رأس الخيمة بانشاء مصنع صغير لاستغلال الاسمنت من جبال امارته وفي نفس الوقت فإن الاشاعات كثيرة ما تنشر بين سكان

الامارات عن شحون الانجليز لهذه المعادن (الخام) الى خارج امارات الخليج دون علم سكان او حكام المنطقة . وليس يستبعد ان بريطانيا تكرر الطريقة التي اتبعتها في حضرموت حين استمرت بضع سنوات تشحون بالطائرات مادة « الثورانيوم » التي يستخرج منها اليورانيوم المستعمل في صناعة القنابل الذرية وتبيعها الى أمريكا تسديداً لديون أمريكا عليها تحت ستار انها تنقل عينات من تربة صحراء حضرموت الى معاملها في لندن لترى ما اذا كانت تحتوى على البترول ام لا ؟ حتى كشفت مجلة « لايف الامريكية » هذا السر .

٥ - التجارة :

لقد جعل مركز الخليج الجغرافي اماراته مناطق تجارية هامة منذ قديم الزمان وقبل ظهور البترول كانت التجارة تشكل ركناً هاماً في موارد المنطقة ، وحرفة رئيسية من حرف أبنائها (التجارة الى الهند وافريقيا) وتعتبر موانئ البحرين ودبى ومسقط (حتى الان) من الموانئ الهامة في حركة تجارة الترانزيت ولكن دخولها الاقتصادية ليست كبيرة لأنها اما موانئ حرة او شبه حرة ، ففي ميناء سلمان في البحرين مثلاً هناك منطقة حرة يوضع فيها التجار بضائعهم التي يشترونها من الخارج ويعيدون تصديرها دون أية ضريبة وقد بلغت قيمة البضائع التي دخلت عن طريق هذا الميناء فقط في احدى السنوات (كما صرح الرسميون) ٢٩ مليون جنيه استرليني وكان بإمكان السلطات ان تحصل على دخل محترم من رسوم هذه البضائع ولكن الغريب ان هذه السلطات عندما تشعر ان ايرادات الميناء قد زادت تعتمد في الحال الى تبديل وتنزيل التعريفة الجمركية فمثلاً كانت الرسوم المفروضة على طن البضائع المارة (الترانزيت) هي ٣٢ روبيه ولكن السلطات ما لبثت ان خفضتها الى ١٧ روبيه تنزل بدورها الى ٢٠ روبيه في حال زيادة وزن البضاعة عن ٥٠٠ طن ، وتقدر التقارير الرسمية في البحرين دخل الجمارك بمليوني ونصف من الدنانير (حوالي ثلث الميزانية العامة) . أما في دبي فقد قدرت قيمة البضائع المستوردة بـ ١٣ مليون جنيه استرليني ، أما الصادرات والمعاد تصديره بحوالى ٢ مليون جنيه وقدرت الرسوم الجمركية بحوالى ١/٢ مليون جنيه استرليني . أما عن التجارة في الداخل فليست هناك صرائب مسجلة تذكر .

وهكذا نجد ان المنطقة مليئة بالثروات ولكنها اما مهملة او مجهمدة عدا البترول الذى يركز عليه الاستعمار على أساس انه الثروة الوحيدة فى البلاد التى لم يكتشف فيها البترول فانه يحاول ان يوهم حكامها وشعبها انهم يعيشون بوجوده وبما يدفعه لحاكمتهم الاجير ..

رابعاً - الوجود الاستعماري :

في مجال استعراضنا للوضع الراهن في المنطقة تحدثنا حتى الان عن الاساسين اللذين يعتمد عليهما الاستعمار في تثبيت هذه السياسة .. ثم التركيب الاجتماعي في المنطقة واخيراً - وفي مقابل ذلك ثروات المنطقة الاقتصادية .. واستكمال رسم صورة الوضع الراهن نرى انه لا بد من الحديث - ولو سريعاً ايضاً عن الاستراتيجية التي اعتمد عليها الاستعمار في تثبيت وجوده في هذه المنطقة حتى الان .. ثم دور القوى الأجنبية الأخرى في هذه الاستراتيجية الاستعمارية ..

يتركز الوجود البريطاني - الذي يحتل منطقة الخليج العربي منذ أكثر من مائة وخمسين عاماً - على استعمار يعمل لابقاء نفوذه اطول مدة ممكنة وهذا النفوذ الاستعماري يهدف الى استنزاف ثروات المنطقة وعلى استخدام الواقع الاستراتيجية في هذه المنطقة كقواعد عسكرية وممرات يحمى من خلالها نفوذه الاستقلالي في الخليج والمناطق المجاورة في آسيا وافريقيا ..

ولتحقيق هذه الاهداف وترسيخ هذا النفوذ يستخدم الاستعمار عدة وسائل سياسية وعسكرية ، كما يستغل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق اغراضه .. وهذه الوسائل والاواعض هي الركائز التي تقوم عليها استراتيجية الاستعمار في المنطقة .. ففي الناحية السياسية - رسم الاستعمار التجزئية بعد ان قسم المنطقة الى مجموعة من «الدوليات» الصغيرة والتي لا يزيد حجم بعضها عن قرية وذلك بعد ان احتل هذه المنطقة جزءاً جزءاً وفرض عليها معاهدات ثنائية وجماعية ثبت من خلالها هذا الواقع المجزأ ولم يكتف بذلك بل أنه اخذ خلال السنوات السابقة يعمل بدأب من أجل المحافظة على هذا الوضع تغيفاً لما تقتضيه مصالحه الاقتصادية واستراتيجيته العسكرية والسياسية وعمل لذلك على تغذية وتشجيع الحروب القبلية والخلافات العائلية بين ابناء هذه الاجزاء تدعيمها لهذه التجزئية ..

كما استخدم مجموعة من العلامة الذين استطاع أن يسيّرهم في الطريق الذي يرسمه لهم ، واستخدموه لتنفيذ مخططاته واستغلوه كواجهات ينفذ من ورائها ما يريد تنفيذه من اهداف ، ويمنعون عنه النقطة الشعبية التي كثيراً ما تضطرم على الوضع الاستعماري .

ولقد كانت المعاهدات التي عقدها الاستعمار البريطاني مع هؤلاء الحكام والتي فرضها عليهم وعلى شعب المنطقة فرضاً بالقوة العسكرية كانت هذه المعاهدات الجائرة هي التي استخدمها الاستعمار كمنطلق لتوسيع وترسيخ نفوذه في المنطقة فهي في نفس الوقت التي قسمت المنطقة إلى دويلات صغيرة وجعلت كل دويلة في وضع ضعيف مهدد لا تستطيع الصمود أو البقاء لوحدها أيام أية قوة ، وبالتالي ربطت هذا البقاء بوجود الحماية والدعم الاستعماريين بالإضافة إلى ذلك فإنها أعطت الاستعمار امتيازات في التصرف المطلق في جميع أوجه و المجالات المنطقة وبالذات الاقتصادية والسياسية منها بحيث لا يستطيع أي حاكم منطقة أن يتصرف في أي شيء داخل منطقته أو يقيم أي علاقة مع أية جهة خارج دولته إلا بموافقة سلطات الاستعمار البريطاني ومع ذلك فلا زال الاستعمار ينفي أن يكون هذا الوضع استعماراً ، ويتشدق أن هذه الإمارات مستقلة داخلياً وأنه ليس إلا حارساً لصد الطامعين الذين يأتون إليها من الخارج ولا تربطه بشيوخ هذه المنطقة سوى اتفاقيات صدقة .. ومن المستحسن في هذا المجال أن ننقل بعض من نصوص هذه المعاهدات لنرى مدى زيف هذه الادعاءات الاستعمارية .

جاء في المعاهدة التي وقعتها شيخ البحرين سنة ١٨٨٠ « أنا الشیخ عیسی بن علی آل خلیفة سید البحرين الزم نفسی ومن يخلفني في حکومۃ البحرين بالامتناع عن الدخول في مقاوضات او ابرام معاهدات من اى نوع ومع اى دولة غير الدولة البريطانية .. » وفي معاهدة سنة ١٨٩٢ « الا أبيع او أرهن او اتنازل عن اى جزء من اراضی البحرين الا للحكومة البريطانية .. » وفي تعهد سنة ١٩١٤ « أؤكّد اذا كان احتمال للحصول على البترول في منطقتي فانني لن استشرها بنفسي ولن افاتح أحد بخصوصها بدون مشورة المستشار البريطاني وبعد الحصول على موافقة الحكومة البريطانية السامية .. »

ونصوص مشابهة حصل عليها الاستعمار البريطاني في بقية اجزاء

الخليج .. في نفس الفترة تقريباً . ورغم أن هذه المعاهدات وقعتها أمير أو شيخ عن نفسه وإنها لا تلزم شعب المنطقة ، إلا أنها مع ذلك فرضت قسراً وبقوة الحديد والنار فرض القوى على الضعف وبذلك فهي من وجہ نظر اتفاقون المولى باطلة حسب نص المادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة .

ولتنفيذ مخططاته السياسية اعتمد الاستعمار على جهاز من الموظفين السياسيين موذعين في إمارات الخليج باسماء والقاب مختلفة كمقيمين سياسيين ومعتمدين ، ومستشارين .. وعلى رأس هذا الجهاز «المقيم السياسي البريطاني في الخليج» ومقره البحرين ، وكان قبل ذلك في مسقط وهو يسمى أيضاً زيادة في هيبة وقوة نفوذه رئيس الخليج ، ويشترف هذا المقيم البريطاني على تنفيذ السياسة الاستعمارية البريطانية في جميع إمارات الخليج وعمان بواسطة المعتمدين الانجليز في البحرين ودبي ومسقط ، والمستشارين الانجليز في جميع الإمارت بدون استثناء ، وبدون الدخول في تفاصيل مهمات هؤلاء الموظفين الانجليز فإنهم يرسمون السياسة الداخلية والخارجية لكل إمارة وفق ما تقتضيه المصالح البريطانية ، وما تقره الاستراتيجية الاستعمارية .

وفي الناحية العسكرية يعتمد الاستعمار في حماية وجوده أولاً على مجموعة من القواعد العسكرية الجوية والبرية والبحرية ، موزعة في عدة مناطق من الخليج تبعاً لأهمية كل منطقة استراتيجية واقتصادياً ، وقد جعل بعضها رئيسية وضرورية بالنسبة لوجوده والبعض الآخر فرعية ومرتبطة عسكرياً بهذه القواعد الرئيسية . وهذه القواعد هي - في البحرين - قاعدة المحرق الجوية ، قاعدة الجفير البحرية ، قاعدة البهلة البرية مطار الصخير وهو مطار سرى يستخدم للطوارئ .

وفي عمان الساحل والداخل هناك قاعدة الشارقة الجوية ، قاعدة مسمير الجوية ، ثم مجموعة من القواعد الصغيرة والمعسكرات مثل قاعدة بيت الفلج والمذيبة وصعافر وصخم وسويف وثم قاعدة البوريمي ومعسكر الدقم (جميع هذه القواعد والمعسكرات تابعة لإقليم مسقط) .

أما في عمان الداخل فهناك قاعدة كبيرة بربة في نزوى ، وقاعدة جوية على سفح الجبل الأخضر وأكثر من معسكر في منطقة جعلان ، وقاعدة بحرية صغيرة في أرخبيل (خورجرامه) بمنطقة رأس الحد

وهنالك معسكرات اخرى في منطقه الشرقية ، والظاهرة التي بها قاعدة في «عبري» مع مراكز عسكريه اخرى .. أما في عمان الساحل فبالاضافة الى قاعدة الشارقة الجوية والبرية فهناك قاعدة صغيره في «المنامة» بأمارة عجمان ، ومعسكرات في كل امارات ابو ظبي وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة . هذا بالإضافة الى بعض قطع الاسطول البريطاني التي تجوب مياه الخليج باستمرار والتى من مهامها التحرك الى اي منطقة تهدد فيها المصالح الاستعمارية من قبل اي قوى داخلية او خارجية وخاصة تلك المناطق التي ليس فيها قواعد عسكريه كقطر مثلا . وتقع هذه القواعد امارات الخليج من جميع الجهات ومن الوسط أيضا . وتكميل القاعدة البريطانية في صلاله بظفار عملية التطويق هذه وتتبع القواعد القيادة البريطانية للشرق الاوسط التي انتقلت بعد الاستقلال من عدن الى البحرين - مع بداية تنفيذ الاستراتيجية البريطانية الجديدة شرق السويس - والتى لها فروع رئيسية في البحرين ومسقط والشارقة .

ويعتمد الاستعمار ثانيا بالإضافة الى هذه القواعد العسكرية على جهاز من الموظفين والقادة العسكريين في كل امارة من امارات الخليج يتولون حماية الوجود ، والمصالح الاستعمارية من اي تهديد داخلي ويمارسون عمليات تعسف وارهاب ضد المواطنين بهيمنتهم على اجهزة «الامن» وعصابات الباحث والمخابرات ، فهم يقومون باعتقال وسجن وتشريد المواطنين بحجة المحافظة على امن البلاد واستقرارها ، وهذه الاجهزه الاستعمارية السياسية والعسكرية لا تقوم فقط بفرض جو من الارهاب والتنكيل بالمواطنين بل تقوم بتنفيذ المؤامرات الاستعمارية التي تستهدف عروبة هذه المنطقة ووحدتها .

وفي الناحية الاقتصادية وهي العمود الفقري للوجود الاستعماري في هذه المنطقة يستغل الاستعمار ثروات هذه المنطقة أ بشعر استغلال ، و تستهلك القواعد العسكرية واجهزه «الامن» هذه جزءا كبيرا من ثروة المنطقة لأن معظم ما ينفق على هذه القواعد يأتي من ثروة المنطقة المقامه عليها وما تدفعه بريطانيا لبعض المناطق الفقيره من مبالغ صوريه كايجار بعض هذه القواعد ليس الا للتمويه وامتصاص النقه الشعبية من ناحية ولتأكدها بأن هذه المناطق لا يمكنها أن تساهم بأى حال من الاحوال في نفقات هذه القواعد من ناحية اخرى .. وقد بلغ ما يصرف

على اجهزة الامن في بعض المناطق ضعف ما يصرف على التعليم ويساعد الاستعمار وباستمرار المبالغ المرصودة لهذه الاجهزه والمأخوذة كلها من ثروات المنطقة نفسها .

وإذا ما تركنا جانبا سياسة الاستعمار في استغلال ثروات المنطقة حسب مقتضيات سياسته الاقتصادية فاننا نرى أن شركات البترول تشكل جانبا من الاستعمار الاقتصادي والجهة التي تمارس عملية الاستغلال لهذه الثروة الهامة وذلك لأن هذه الشركات جزء من الاستعمار تقييد بأوامره وهي أن تفرغت وتنوعت اسماؤها فانها في الأساس واحدة .

وتلعب معاهدات الاحتلال دورا في عملية استغلال ثروات المنطقة الاقتصادية لأنها تحصر استثمار هذه الثروات في الدولة الاستعمارية وحدها ومن ترضي عنه كما أنها « تحصر اقامة اي علاقات اقتصادية او سياسية مع اي دولة أخرى غير بريطانيا » .

وتعتبر خرافية الاحتياطي من الاموال المجمدة وسيلة أخرى من وسائل استغلال هذه الثروات ففي الوقت الذي تعانى معظم هذه المناطق الازمات الاقتصادية ويقاسي المواطنون فيها من الفقر والجهل نجد ان الاستعمار يستثمر هذه الثروات المرصودة أسميا لحكومات هذه المناطق في تنفيذ وتنمية مشاريعه العمرانية والعدوانية بل حتى في حل ازماته الاقتصادية ويقول مثلا أحد المطلعين في البحرين أن بريطانيا قد ارغمت حكومة البحرين على اصدار عملتها الجديدة الدينار البحريني بسرعة ، رغم توقيع البحرين على بيان حكام الخليج الذي جاء فيه أنهم - اي الحكم - اتفقوا على اصدار عملة موحدة باسم « ريال الخليج العربي » وذلك كي تستغل بريطانيا غطاء الذهب للعملة الجديدة في مساعدتها على حل ازمتها الاقتصادية والتي كانت اياماها لم تتأزم بالدرجة التي هي عليها الان وكان العجز في احتياطي الذهب احد مظاهر هذه الازمة الاقتصادية .

وتشكل العناصر الاجنبية (وعلى رأسها الايرانيون) التي يسهل لها الاستعمار عمليات الدخول والتركيز في المنطقة تشكل هذه العناصر جزءا من الاستراتيجية التي يعتمد عليها الاستعمار في اطالة أمد بقائه على ارض الخليج وهي وأن كان لها نصيبا في نهب ثروات هذه المنطقة

فإن خطورتها أكبر وأبعد من ذلك . فما هو واقع هذه العناصر
الاجنبية في الخليج العربي ؟

خامساً - المتسلاون والمهاجرون الایرانيون :

قلنا في فصل سابق أن ایران بما تنفذه من مخططات داخل امارات الخليج ، بالتعاون مع بريطانيا واسرائيل ثم امريكا أخيرا قد نقل ادعائاتها من مجال المذكرات والاحتجاجات والمؤتمرات الى عمل منظم يمتد الى مجالات مختلفة ، ويتخذ الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية طریقا لتحقيق هذه الاطماع عمليا .

و قبل أن نتعرض لهذه المخططات التي تنفذها الشبكة الاستعمارية الطامعة لا بد من استعراض كثافة ونفوذ المتسلاين الایرانيين في امارات الخليج بغرض تبيان مدى خطورة المخططات التي يشتهر كون بنصيبي الاسد في تنفيذها .

ليست هناك احصائيات ثابتة عن عدد الایرانيين في امارات الخليج يمكن الاعتماد عليها في أي تقييم ولذلك فسنحاول أن نقدر عددهم في كل منطقة على حدة على ضوء معلوماتنا الخاصة وكى نستطيع ذلك سيمكون لزاما علينا أن نتعرض الى الوسائل التي يتبعونها في تسليمهم ودخولهم الى امارات الخليج ، ثم كيف ؟ وبالاعتماد على من ٠٠ يكونون حياتهم في هذه الامارات ؟

ففي البحرين التي يبلغ عدد سكانها - حسب آخر احصائيات رسمية أجريت في عام ١٩٦٥ (١٨٢٢٠٣) ذكر نفس الاحصاء ان عدد الایرانيين (٧٢٢٣) أي بنسبة ٤ % من السكان وبعيدا عن الخوض في المغالطات الكثيرة التي وردت في ذلك الاحصاء الذي يبين أن نسبة زيادة السكان ٢٧ % وهي نسبة خيالية وغير معقولة . وبدون الخوض في هذه التفصيلات فان (٧٢٢٣) نسمة لا يشكلون الا جزءا من الایرانيين في البحرين وهم بالتحديد الایرانيون الذين يحملون جوازات رسمية من حكومتهم ودخلوا البحرين بطريقة شرعية . ومع ذلك فان هناك مغالطة وردت في الاحصاء لا يمكن تجااهلها وهي أن الاحصاء في مقارناته التي اتبعها بين أرقام احصاء ١٩٥٩ وأرقام الاحصاء ١٩٦٥ لم يذكر عدد الایرانيين في ١٩٥٩ وبالرجوع الى تقرير حكومة البحرين

الاحصائي الذى صدر فى ذلك العام نجد أنه ذكر أن عدد الايرانيين كانوا (١٢٥٠٠) نسمة وبغض النظر عن عمليات التسلل والهجرة الواسعة التى يقوم بها الايرانيون الى البحرين فان السؤال الذى يطرح فى هذا المجال هو أين ذهب (٥٢٧٧) ايرانيا ؟ وهو العدد الذى نقص بين احصاء ٥٩ واحصاء ٦٥ . هل هاجروا من البحرين ؟ وبالعكس أن عملية التسلل والهجرة كما قلنا تزداد يوما بعد يوم . اذا هل ماتوا جميعا ؟ غير معقول وادن لم يبق غير طريق واحد أستوعب كل هذا العدد من الايرانيين ، وهو طريق التجنيس حيث شملت هؤلاء عمليات تجنسيς واسعة حولتهم الى بحرينيين بالتجنس .

زمن هذه الحقيقة المرة يمكننا أن نقول ان البحرين رغم أنها الامارة الوحيدة من امارات الخليج التى يجرى فيها احصاء رسمي كل سنتين باستثناء الكويت الا أن هذه الاحصائيات لا يمكن الاعتماد عليها كحقائق لمعرفة عدد الايرانيين الحقيقي ثلاثة أسباب رئيسية هي:

١ - ان المهيمنين على الوضاع فى البحرين هم الانجليز ، وبمقتضى مصالحهم المشتركة مع الايرانيين فان من المشكوك فيه أنهم يذكرون العدد الحقيقي للايرانيين فى البحرين فيما يذيعونه من بيانات عن هذه الاحصائيات .

٢ - ان الاحصاء لا يشمل عادة الا الذين دخلوا البلاد بصفة رسمية ويحملون جوازات سفر وأقامات صالحة من بلادهم وانه بذلك لا يشمل الايرانيين المتسللين الذين يدخلون البلاد بطرق غير مشروعة وبالتهريب ، كما أنه لا يشمل الايرانيين الذين يحملون جوازات مزورة من امارات الخليج الأخرى وخاصة امارات ساحل عمان حيث تباع الجوازات العربية هناك كالبضاعة .

٣ - أن عددا كبيرا من الايرانيين يتجنّسون كل عام بالجنسية البحرينية بطرق شتى وبذلك فان الاحصاء يضعهم ضمن البحريين . ومن هنا فإنه لا يمكن الاعتماد على هذه الاحصائيات الرسمية فى معرفة عدد الايرانيين الحقيقيين فى البحرين .

وبالاستناد الى الاحصاءات الرسمية يتضح لنا ان عدد الايرانيين فى البحرين هو (١٢٥٠٠) نسمة فإذا أضفنا لهم عدد الايرانيين المتسللين والذين يحملون جوازات سفر من امارات الخليج العربى

المزورة ، والذين يدخلون تحت اسماء تمويهية مختلفة كالتجار الذين يدخلون عن طريق الميناء بشكل شرعي ولكن بدون جوازات سفر ، وسمة الدخول الوحيدة التي يدخل بها هؤلاء التجار هي بصفة أكياس من البصل أو عدة رؤوس غنم وعندما يصلون الميناء يبلغون السلطات انهم تجارا جاءوا بباعون ما لديهم من بضاعة ثم يعودون وحسب القوانين المتبعه يسمح لهم بالنزول وما ان تطا اقدامهم ارض البلاد حتى يختفون .. وهذه الطريقة يتبعها المسلمين الايرانيون في قطر ايضا فاذا وضعنا في اعتبارنا كل هؤلاء الذين يقدر عددهم بحوالي عشرة الاف نسمة فقد امكننا ان نقول ان عدد الايرانيين في البحرين لا يقل عن ثلاثة الف نسمة .

اما في قطر فان الاحصائيات الواردة في السجلات الرسمية بدائرة الهجرة والجوازات تقول ان الذين دخلوا قطر من الموانئ وتحت سمع وبصر وبموافقة المسؤولين الرسمية خلال اربع سنوات فقط اكثرا من الذى قدرناه للایرانيين في البحرين وبالتحديد (٤٦٥٠١) ايرانيا وهذه تفاصيل الاحصائية :

	كيفية الدخول				السنة
	بالعام الهجري	بجواز ايراني	بدون جواز	بجواز عربي مزور	
١٥٦٦٢	٥٣٩٨	٨١٢٧	٢١٣٧		١٣٨٠
١٦٨٦٦	٤٠٩٠	١٥٤٧	١٢٢٩		١٣٨١
٨٢١٣	٣٣٨٧	٢٩٤٥	٨٩٠		١٣٨٢
٦٧٦٠	٢٨٩١	٣٢٢٧	٥٣٢		١٣٨٣
٤٦٥٠١	١٥٧٥٧	٢٥٩٥٦	٤٧٧٨		المجموع

واذا ما أخذنا الشهور كمدة اقرب الى تقدير نسبة الدخول من الموانئ الرسمية أيضا فاننا نرى أنه دخل بنفس الوسائل (٧٨٥٤) ايرانيا خلال ستة شهور من سنة ١٣٨١ هـ (١٩٦١م) فقد دخل في شهر رجب (٨٧٨) ايرانيا وفي صفر (١١٠٠) وفي جمادى الاول (٢٠٨١) وجمادى

الثاني (١٥٢٦) وفي ربيع الاول (٨٤١) وفي ربيع الثاني (٥٩٨) .

و هذه الارقام قاصرة على الذين يدخلون قطر عن طريق الاماكن المسموح بالدخول منها كابطار والموانئ أما الذين يدخلون عن طريق التسلل خفية بوسائل التهريب المختلفة فانه مما لا شك فيه ان عددهم لا يقل عن ١٥ الفا وفترات ازيداد وانخفاض عمليات التسلل يمكن ادراكتها من خلال الارقام السالف ذكرها (كما يقول قطرى مطلع على عملية الهجرة في قطر) ففي السنة التي يزيد فيها رقم المهاجرين (٨٠ - ٨١ مثلا) فانه يعني ان المسؤولين في دائرة الهجرة قد اصدروا تعليماتهم بفتح باب الهجرة للايرانيين على مصراعيه ، وفي السنة التي يقل فيها رقم المهاجرين (٨٢ - ٨٣ مثلا) فانه يعني ان المسؤولين في نفس الدائرة قد عمموا على موظفي المطار والموانئ بتشديد اجراءات الدخول على هؤلاء المهاجرين وبالتالي ينتقل هؤلاء المهاجرين الى الدخول عن طريق التسلل الغير منظور من الاماكن الغير مسموح بالدخول فيها وعلى طول سواحل قطر هناك أبواب كثيرة مفتوحة لاستقبال هؤلاء المسلمين ..

وعن كيفية دخول هؤلاء الايرانيين من الموانئ بدون جواز سفر فانها تتم كما يلى :

١ - يصل المركب الذى يقل عددا من الايرانيين يتراوح بين المائة والمائتين وخمسين راكبا وما ان يرسو فى الميناء حتى يتقدم اليهم مجموعة من الكفلاء المعروفين والذين لا يستشرط منهم غير تمعهم بالجنسية القطرية ويختار كل منهم عددا من الركاب ثم يملا البيانات فى ورقة الكفالة الرسمية . هذه البيانات التى تحتوى على عدد المكفولين وجنسيتهم واسم وشهرة الكفيل وتعهد بان يكون الكفيل مستوفيا عن سلوكهم داخل قطر ثم يدفع الكفيل رسوم نزولهم عن كل شخص ثلات او خمس روبيات أما أسباب الكفالة فهى ان يكون القادمون تجار مواشى وسجاد .. الخ أو بحجة حاجة الكفيل لهم للعمل لديه كايدى عاملة .

٢ - وما ان ينزلوا الى البلد حتى ينححوا اقامة مؤقتة من دائرة الهجرة والجوازات ثم اقامة دائمة تحت ستار حاجة البلاد اليهم « كايدى عاملة » !!!

٣ - تتم هذه الاجراءات في سهولة وسرعة مذهلة بحيث يبدو واضحاً أمام أي مراقب أن هناك شبكة تديرها تبدأ من كبار المسؤولين في دائرة الهجرة إلى المسؤولين في الجمارك والموانئ إلى مجموعة الكفاءات الذين جميعهم إيرانيون متخصصون بالجنسية القطرية من كبار هؤلاء الكفاءات على سبيل المثال سليمان حاجي حيدر لاري وأولاده وعبد الرضا اسماعيل اشكنازي وحسين درویش کراشی ومحمد صادق وخليل لاري وهاشم واسماعيل أبناء فرج هاشم انصاری .. وغيرهم كثيرون

٤ - وبالاضافة إلى ذلك فإن في تشريعات الهجرة والإقامة ما يحمي دخول هؤلاء المهاجرين ويجعل من دخولهم إلى قطر عملاً قانونياً وشرعياً فالفقرة (د) من المادة الأولى في تشريعات الهجرة والإقامة تقول «يعفى من سمة الدخول لقطر - وحتى بدون جواز سفر نظراً لحاجة البلاد لمعامل - رعايا البلدان العماليّة المتّصالحة وإيران لكتّم يلزمون بتقديم كفيل يعرفهم ويتحمل مسؤولية ما يجري منهم من حوادث غير مرغوبية في البلاد ثم تصرف لهم أوراق اقامة من دوائر الهجرة والجوازات لحين اشعار آخر » .

٥ - ومن اجراءات التشديد على دخول هؤلاء المهاجرين الإيرانيين التي تصدرها دائرة الهجرة في قطر ما حدث عندما قامت بعثة الجامعة العربية بزيارة هذه البلاد ففي أيامها أصدر مدير مدير دائرة الهجرة تعليمات إلى موظفي الجوازات في المطار والموانئ حاول أن يظهر فيه مدى حرص حكومة قطر على منع الهجرة الإيرانية إلى قطر وقد جاء في ذلك التعليم ما ملخصه « انه يجب على موظفي الجوازات الا يسمحوا بالدخول إلى البلاد بدون جوازات سفر الا لسكان سواحل إيران فقط ، وان يطالعوا سكان داخل إيران بابراز جوازات سفرهم !! » وكان مدير الجوازات يريد ان يبرر هذا الاجراء لو سئل عن مغزاً ان سكان سواحل إيران معظمهم عرب ولن يجد من يذكره بعملية « الفرسنة » التي قامت بها الحكومات الإيرانية لهذه السواحل منذ عشرين السنين ..

أما عن كيفية دخول المتسلين الإيرانيين عن طريق السواحل فأنها تتم بوسائل مختلفة تتضمن كلها تحت عملية تهريب البشر وتشترك فيها مراكب الصيد التي تعمل في الخليج حيث يسهل لهم أصحاب هذه المراكب النزول إلى سواحل قطر بعد عملية تمويه بصفتهم بعبارة

وصيادين سماك . وهناك أيضا وسيلة تهريب مباشرة تقوم بها مراكب وسفن متخصصة في تهريب هؤلاء الايرانيون من سواحل ايران الى سواحل قطر البعيدة عن المراقبة ..

وبعملية حسابية بسيطة نجد أن الايرانيين يشكلون غالبية في قطر فعدد أفراد القبائل من سكان قطر العرب يقدرون بحوالى عشرون الف نسمة واذا قدرنا بقية العرب المهاجرين من الدول العربية الى قطر بفرض العمل - وهم اناس غير مستقرون - بحوالى اثنتا عشر الفا على وبعد تقديرنا نخرج بنتيجة ان عدد سكان قطر من العرب حوالى (٣٢) الف نسمة أما بالنسبة للايرانيين فان المهاجرين خلال اربع سنوات فقط (٤٦٥٠١) نسمة وقدرنا عدد المتسللين برقم متواضع هو (١٥٠٠٠) نسمة والايرانيين المتخلصين بالجنسية القطرية نقدرهم أيضا برقم متواضع هو (٥٠٠) نسمة ولنفرض ان عددا مماثلا للعدد الذى دخل خلال السنوات (٦٤ - ٦٥ - ٦٦) قد هاجر من قطر فان عدد الايرانيين فى قطر الان لا يقل عن (٥٨) الف نسمة وهو عدد كما هو واضح يساوى ضعف عدد السكان العرب فى قطر .

اما فى الكويت فقد جاء فى احصاء السكان سنة ١٩٦١ أن عدد الايرانيين (١٨٢٤٨) نسمة اي بنسبة (٥٧٪) من عدد السكان . وفي احصائية اصدرتها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل سنة ١٩٦٣ عن الاجانب فى الكويت ان الايرانيين بلغوا ٣٠ الفا وتقول نفس الاحصائية ان عدد الايرانيين قد زاد عام ٦٣ عنه فى عام ٦٢ بنسبة ٩٣٪ !

ورغم أن وجود القوانيين التى تضع شروطا قاسية لدخول واقامة الاجانب فى الكويت ، والحملات التى تشنها وزارة الداخلية على الذين دخلوا البلاد بطريق غير شرعية ورغم القرار الذى صدر فى عام ١٩٦٥ فمنع دخول الايرانيين الذين يحملون جوازات امارات الخليج العربى المزورة . رغم ذلك كله فان عمليات تسليم الايرانيين الى الكويت تتم بأعداد كبيرة وواسعة ، وقد صرحت أكثر من مرة المسئولون فى وزارة الداخلية الكويتية أن من لا تتمكن قوى الامن من القبض عليهم من هؤلاء المتسللين الايرانيين يساون ثلاثة اضعاف الذين يقبض عليهم واللاحظ فى هذا السبيل ان حكومة الكويت لا تكافح عمليات التسلل هذه بالجدية المطلوبة ، ومعروف بصورة شبه مؤكدة ان هناك عناصر

مسئولة في وزارة الداخلية تأخذ عمولة عادلة على تهاونها المقصود في مكافحة التسلل الايراني بصورة جدية ففي حين تقول هذه العناصر في وزارة الداخلية طرد ابناء الدول العربية في الكويت في حركة دائمة ومستمرة يغض النظر في معظم الاحيان عن المتسليلين الايرانيين كما أنه رغم شعور حكومة الكويت بخطورة عمليات التسلل الايرانية والاعداد الكبيرة التي تدخل في كل دفعه الا أن عملية مراقبة الشواطئ وسيطرة دوريات خفر السواحل عليها لا زالت ضعيفة دون المستوى المطلوب ومن هنا فاننا لو أخذنا نصف نسبة زيادة المتسليلين الايرانيين في الكويت بين عامي ٦٢ ، ٩٣ % كنسبة تقديرية لتزايد عدد الايرانيين بالكويت لامكنا أن نقول ان عددهم الان لا يقل عن ٦٥ الفا .

اما في امارات ساحل عمان (السبعين) فان كثافة وجود المتسليلين الايرانيين تختلف من امارة لآخرى ففي حين تزداد كثافتهم بصورة واضحة في كل من دبي والشارقة وابو ظبي ورأس الخيمة يبدون أقل كثيرا في امارات عجمان وأم القويين والفجيرة وتعتبر دبي القاعدة والملجا لسيول هؤلاء المهاجرين والمتسليلين وتعتبر سواحل هذه الامارات بصفة عامة مناطق مفتوحة للمتسليلين ولكن الواضح هنا بالنسبة لهذه المنطقة ان عمليات الهجرة تفوق عمليات التسلل بكثير ورغم أنه لم تحدث في هذه المنطقة حوادث من الأهمية بحيث تعطى صورة عن كثافة عدد الذين يتسللون في الظلام من السواحل المفتوحة الا أن عمليات الهجرة العادلة بالنسبة لن يريدوندخول المنطقة أسليل وأوفر اقتصاديا من عمليات التسلل أما السبب الاساسي والاهم في هذا المجال فهو أنه ليس هناك أية قوانين او اجراءات تصفيق او تعيق عمليات الهجرة بل بالعكس فان سلطات امارة مثل دبي تعتبر ازيد ياد الهجرة الى دبي موردا اقتصاديا للامارة لا بد من تشجيعه فهو يتحقق (حسب منطق السلطات هذه) مكاسبين في وقت واحد : أن كل مهاجر سيدخل سوق يدفع رسوم دخوله خمس أو عشر روبيات ، وانه بدخوله البلاد سوق يشتري وبيع في السوق المحلية وبذلك فسيساعد على انعاش هذا السوق اقتصاديا !

ومن هنا فان الذي يدخل عن طريق الميناء في دبي ليس مطالب بابراز جواز سفره بقدر ما هو مطالب بدفع رسوم دخوله ومن اجل ذلك وأسباب اخرى - اعتبرت دبي القاعدة والملجا بالنسبة للايرانيين

الهاجرين فهي القاعدة التي من ميناءها يدخلون ومنها ينطلقون في غزوهم لبقية الامارات او يستقرون في دبي نفسها وهي الملاحة اذ انهم عندما يقبض عليهم متسللين الى امارات أخرى كالبحرين والكويت مثلا ويطردون منها يذهبون الى دبي ومنها يعودون الكرة في عملية غزو اخرى لهذه الامارات بوسيلتين : التهريب بجواز دبي او بجواز عربي مزور من احدى امارات ساحل عمان ، التي تعتبر بضاعة رائجة في اسواق دبي السوداء حيث يتراوح ثمن الجواز بالنسبة للامارة التابع لها ، فجوازات دبي غالبة الثمن ثم تهبط الاسعار فتلتها الشارقة فرأس الخيمة بقية الامارات ما عدا ابو ظبي التي عرفت أن عملية بيع الجوازات التابعة لها عسيرة ٠٠ وبصفة عامة فقيمة جواز السفر لمدة سنة تتراوح بين ٥٠ روبية و ٥٠٠ روبية .

ويأتي المهاجرون الايرانيون الى ميناء دبي وغيره من موانئ امارات ساحل عمان كميناء خور فكان التابع للشارقة بواسطه اللنشات والبواخر التي تجلبهم مباشرة من الموانئ الايرانية وهناك جهاز خاص في التنظيم الايراني في دبي يشرف على عملية الهجرة هذه (يتتحدث عنه بالتفصيل بعد قليل) . وليس هناك احصائيات عن دخول هؤلاء المهاجرين الى الامارات ولا عن عددهم فيها ولقد قدر بعض المطلعين على أحوال هذه الامارات أنهم يشكلون ثلثي سكان دبي المقدرين ايضا بمائة ألف نسمة ، وفي الشارقة حوالي نصف السكان البالغين تقديراً بـ ٣٠ ألف نسمة وفي رأس الخيمة حوالي ثلاثة آلاف مهاجر ايراني (عدد سكان رأس الخيمة حوالي ١٥ الف نسمة) وفي أبو ظبي حوالي أربعة آلاف متسلل ايراني (عدد سكان ابو ظبي حوالي ٢٠ الف نسمة) اما في بقية الامارات فان اعدادهم ليست كبيرة جدا .

الفَصْلُ الرَّابِعُ

النفوذ والتنظيم الإيراني في إمارات الخليج العربي

في كل امارات الخليج هناك تنسيق في المخططات بين شبكة ثلاثة الانكليز ، الإيرانيين والصهاينة . وقد جمعت أطراف هذه الشبكة ودفعتهم إلى التعاون والتنسيق المصالح المشتركة والمتبادلة بينهم الانجليز مستعمرون والإيرانيين لهم أطماع يعملون على تحقيقها والصهاينة لديهم «دولة» مغاربة من العرب في كل مكان ومسئوليتهم الرد على الهجمات العربية الموجهة إلى إسرائيل وبالذات بالتجسس لها وكسر طوق المقاطعة من حول عنقها – وبذلك التقت مصالحهم المشتركة في ضرب سكان هذه المنطقة – العرب – والعمل على اجهاض أي محاولة تحررية يقومون بها لاستعادة حقوقهم ، وسيادتهم على بلادهم . وتتولى تنفيذ مخططات هذه الشبكة الاستعمارية الطامنة منظمات مختلفة في إمارات الخليج العربي يتبع لها العديد من المجالات العلمية والاعلامية والسرية في كل إمارات الخليج وتعاون اطراف الشبكة في عمل هذه التنظيمات بقدر امكانياتها وطاقاتها وبالنسبة للإيرانيين المقيمين في إمارات الخليج فانهم يعملون على فسح المجال أمام امثالهم وتشجيعهم على الهجرة وأستحوذهم على المراكز الحساسة في البلد واقامة المؤسسات الاقتصادية لتشغيل اكبر عدد من الوافدين الإيرانيين واستثمار رؤوس الاموال وزيادتها وشراء أكبر مساحة من العقارات والأراضي وبدل المحاولات المستمرة للسيطرة على اقتصاد البلاد وتوجيهه ثم وهذا هو الاهم بناء التنظيم العسكري القوى الذي يتولى الدفاع عن هذا البناء ضد أي تحرك عربي داخلي أو خارجي ومن ناحية أخرى تنفيذ اي مخطط تضعه الدولة الام – ايران .

وبين العمل الايراني في كل امارة الخليج هناك تنسيق معين بين الايرانيين سواء على مستوى التنظيم او النفوذ . وان بد من الصعب على المرء نتيجة لقلة المعلومات والشواهد أن يحدد قواعد ومنطلقات هذا التنسيق على المستويين الا أنه من المرجح أن تكون دبي هي المركز الرئيسي للعمل الايراني ، وأن كان من المفروض منطقياً أن تكون البحرين هي هذا المركز بحكم تركيز الادعاءات الايرانية عليها . . . ومن دبي - المركز الرئيسي - سينتطلق في محاولتنا القاء الضوء على التنظيم والنفوذ الايراني في امارات الخليج مستخدمين الشواهد والامثلة العملية كدليل في هذه المحاولة .

ففي دبي وامارات ساحل عمان (كما هو الحال في بقية امارات الخليج) يهدف المهاجرون الايرانيون الى السيطرة على المراكز الحساسة في البلد في المجالين السياسي والاقتصادي ففي المجال السياسي اخذ الايرانيون يلتقطون حول بعض المسؤولين في دبي على شكل وكلاء لهم . . . محمد م . ومحمد ش . واحمد ح . والطبيـب محمد ح . . . الذي استغل مركزه في تأمين الجوازات للمتسليين كل هؤلاء بما يحتلونه من مراكز وبما يتمتعون به من نفوذ أمثلة على مدى سيطرة الايرانيين السياسية . . . وهذا ليس مقتضاً على دبي ففي امارات اخرى أتخدت شكل الشركة بدل «الوكالة» فأصبح بعض التجار الايرانيين شركاء لمسؤولين كبار في شئون عدة وواضح هنا مدى النفوذ القوى الذي يتمتع به وكيل مسئول ما أو شريكه .

وفي المجال الاقتصادي يسير النفوذ الايراني في خطى هما السيطرة على التجارة - الاستيراد - وامتلاك أكبر مساحة ممكنة من العقارات السكنية والاراضي الزراعية ففي الناحية الاولى لن نستطيع ان ندرج هنا اسماء من كبار التجار الايرانيين المسيطرین على الاسواق في الامارات ففي دبي مثلاً والتي يعتمد اقتصادها اليوم بشكل رئيسي على التجارة - يكفي أن نقول ان عبد الله ج وعبد الحميد ف وفريوني ، محمد عبد الله ع من ابرز التجار الايرانيين المتحكمين في التجارة . . . اما امتلاك العقارات والاراضي الزراعية فيتم على طريقتين : الاولى ببذل الاموال الطائلة في عملية الشراء وذلك بالتعاون مع دائرة الطابق - التسجيل العقاري - التي يسيطرون عليها سيطرة كاملة في دبي ثم عن طريق عصابة لحرق البيوت . . . وهذه العصابة يتزعّمها الميجور

البريطاني لوريمر وعضوية مجموعة من أفراد البوليس السرى الإيرانى وقد قامت هذه العصابة بعمليات حرق واسعة عام ١٩٦٤ شملت امارات ساحل عمان ومسقط ومن بين افرادها الذين قبض عليهم فى دبى ايرانى يدعى يعقوب حاجى داود وقد قبض عليه وهو يحاول اشعال النار فى حى قرب سجن «نایف» ومعه زجاجة بتروول وكبريت وأوقف فى السجن يوما واحدا ثم أفرج عنه !!

وخطة هذه العصابة ان تحرق أحياء السكان العرب هناك حتى يجعلهم ينزحون الى أماكن نائية عن المدينة ثم تبيع هذه الاراضى الى الايرانيين باسعار «تمويهية» ويقوم بتسليم هؤلاء الاراضى الى الايرانيين رئيس العصابة (بريطاني) رئيس دائرة الطابق (ايرانى) وغلوام ع كاتب المحكمة الايرانى .

ولا يفوتنا هنا ان نسجل أن كثيرا من اهالى عمان احتجوا على هذه المؤامرة الاستعمارية وقد صدر منشور سرى فى دبى فى شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ يندد ببيع هذه الاراضى ويفضح هذا التعاون البريطانى الايرانى الذى يهدف الى تسليم اراضى الخليج الى الايرانيين ومن امثلة هذا الاستيلاء الذى حدث فى دبى : استولى على املاك بن عمران الواقعه فى سكة الخيل (برديره) وبيعت للدكتور الايرانى ع كمجارى الذى بنى فيها عمارة . ارض اشتراها التاجر الايرانى ع قمر كانت ملكا لعائلة عربية طردت الى خور العنز خارج دبى .

ومثل ما أمتد النفوذ الايرانى الى الناحيتين الاقتصادية والسياسية شمل أيضا المرافق العامة مثل دوائر الشرطة والمحكمة والبلدية والطابق (التسجيل العقارى) والجمارك فبجانب الصلات الوثيقة والتعاون النام بين المسؤولين عن التنظيم العسكرى الايرانى - الذى سيأتى ذكره بعد قليل وبين المستعمرين الانجليز مثلين فى قائد الشرطة الميجور لوريمر فان الايرانيين يعتمدون على ركائز اخرى مثل حسن عويسين - ايرانيان - يعتمد عليهم الميجور الانجليزى فى عمليات السجن والتعذيب ومن ناحية أخرى فقد استطاع الايرانيون قبل حوالي سنتين شراء الملازم أحمد ر . بمبلغ ٨٠٠ روبيه يدفعها له دوريا وبصورة سرية غلوام ع بن تاجر مخدرات ايرانى كبير - حتى يقوم بتسهيل امور « ايرانية » سرية مختلفة . أما فى المحكمة فيعتبر غلوام ع . والذى يشغل

هذاك اكثر من مركز كبير ، هو ممثل النفوذ الايراني والمدافع عنهم في هذا المجال ٠

وتقاد تكون السيطرة على البلدية كاملة حيث يشغل الايرانيون معظم المراكز الكبيرة فيها ، وفي الجمارك يقوم بالاشراف على المصالح الايرانية احمد ح ومهدى ت ٠٠ ومن ضمن الاعمال التي يقومون بها تسهيل دخول الايرانيين الى دبي بعد ان يأخذوا عن كل واحد خمس روبيات . والهجرة والتسليل تعانق من حيث الاهمية بالنسبة للايرانيين الدرجة الاولى ، لأن دخول الايرانيين بشكل واسع الى هذه المنطقة يعني زيادة الكثافة البشرية الايرانية التي ستحمي «الوجود» والنفوذ الايرانيين في هذه الامارات العربية . لذلك فقد أفرد له الايرانيون جهازا خاصا لتنظيمه ودعمه يعتمد على النفوذ الايراني المتمثل في كبار التجار والاطباء الايرانيين . ويتولى التجار الايرانيون ع قمر والكرمستجي وأكبر ع رضا عملية تهيئة اللنشات في دبي وأرسالها إلى موانئ بندر عباس ولنجه بایران لجلب الايرانيين من هناك ٠

ويتعاون هؤلاء مع بعض اصحاب اللنشات ومن بينهم شخص يدعى يوسف وقد جلب هذا ٧٠ ايرانيا الى دبي عن طريق التهريب في ١٥ - ٥ - ١٩٦٤ وأوقف في السجن يوما واحدا ثم افرج عنه بعد ان تدخل النفوذ الايراني ممثلا بعلى س ، ايراني وسكرتير في دار الاعتماد البريطاني في دبي ، والذي يمكن اعتباره حارس الايرانيين في دار الاعتماد ٠٠ كما أنه على علاقة وثيقة بالتجار الثلاثة المذكورين ٠

وفي نطاق تشغيل هؤلاء الوافدين من متسللين ومهاجرين فان مسئوليتهما مناطة بالناجرين الايرانيين عبد الحميد ف . وفريدوني ٠٠ ومن مسئولية هذين الناجرين توزيع هؤلاء الوافدين على امارات ساحل عمان ايضا . ويمثل النفوذ الايراني في مجال منع الايرانيين الوافدين جوازات سفر ثلاثة ايرانيين م .ع غلوم - يتولى مركز رئيسي في الجوازات - وكان يشتغل قبل تعيينه في هذا المنصب (سنة ٦٤) كاتب في دائرة الاستعلامات البريطانية ثم محمد ح (طبيب) وعبد الله ج . (ناجر) ومهما تزكيه الايرانيين الذين يستحقون جوازات على اعتبار أنهما من «أبناء دبي» أى يقومان بدور الوساطة بين من يطلب جوازا من الايرانيين وم .ع غلوم ٠

اولاً - دبى وساحل عمان

١- التنظيم الايراني

قلنا في مكان آخر من هذا الفصل .. ان الايرانيين ينفذون مخططات المسيطرة والاستيلاء بالتعاون مع الانجليز والصهاينة يبدأ من مغادرة المتسلل او المهاجر الايراني سواحل ايران المطلة على الخليج الى بناء التنظيم العسكري والسياسي السرى في داخل امارات الخليج وقبل ان نبدأ في الحديث عن التنظيم الايراني في دبى (وغيره من التنظيمات الايرانية في امارات الخليج) نود أن نشير الى نقطة هامة وهي ان هذه التنظيمات الايرانية والقائمين عليها يتزرون جانب السرية والحدى الشديد في جميع خطواتهم وعلاقتهم وان اكبر عاملين مساعدين فى هذا السبيل هما المراكز الاجتماعية والاقتصادية القوية التي يتمتع بها زعمائهم في اوساط الحكم والاقطاعيين والرأسماليين والحماية التي يوفرها لهم الانجليز بحكم التعاون والارتباط الوثيق بينهما ومن هنا فان ما يكتشف من خفايا هذه التنظيمات لا يأتي الا من خلال الظواهر العامة الملموسة وبعض الاخطاء التي تحدث من افراد هذا التنظيم اثناء قيامهم بتحرك او عملية معينة ..

يمارس التنظيم الايراني في امارات ساحل عمان اعماله وتنفيذ مخططاته من خلال جهازين أحدهما عسكري والآخر سياسي ومركزهما الرئيسي دبى .

وتتلخص اهداف التنظيم في اقامة دولة ايرانية من هذه الامارات العربية وضمنها الى ايران على أساس ان الخليج قطعة من ارض فارس هاجر اليها العرب واغتصبواها . وعلى ذلك يعتبر التنظيم «العرب» دخلاء على الخليج ومتغصبون يجب طردتهم وتدميرهم من هو قادر للاذابة منهم في العنصر الايراني^{١٩}

ويتولى الجهاز السياسي في هذا التنظيم مسئولية شرح اهداف التنظيم لبناء الخليج وللايرانيين غير المرتبطين بالتنظيم وذلك عن طريق اصدار منشورات وكتيبات باللغتين العربية والايرانية تشرح كيف ان الخليج قطعة مقتضبة من ارض فارس وهي نفس المهمة التي تقوم بها المؤتمرات واجهزة الاعلام في ايران نفسها والتي تحدثنا عنها في فصل سابق .

ومن الوسائل الاخرى التي يتبعها التنظيم لتكثيل عرب المنطقة وكسب تأييدهم له ، الاساليب التالية : - (١) دعوة الوحدة الاسلامية وهى ادعاء يتخذ من الدين ستارا ويقول كلنا مسلمون وليس هناك عرب وايرانيون ولكن الايرانيون هم الذين حموا الفكرة الاسلامية ! (٢) كما ان من وسائلهم أيضا فى اقناع العرب بصدق اهدافهم انهم اى الايرانيون يعملون من اجل ضم جزء ايرانى الى دولة ايران وليس الى الحكومة الايرانية التى يتهمها العرب بالرجعية على اعتبار ان الحكم زائف والدولة باقية . (٣) والوسيلة الثالثة هي النساء الايرانيات المتعلمات اللواتى يستخدمن للتاثير بجمالهن على من يعارض هذه الاهداف .

وتلعب مزرعة أحد الاطباء الايرانيين فى رأس الخيمة (حتى عام ١٩٦٤) دورا كبيرا فى تنمية وضبط هذا التنظيم حيث يفد إليها الايرانيون من كل أرجاء ساحل عمان دوريا ليقعروا فيها اجتماعات يصل عدد من يحضرها إلى مائة وخمسين شخصا تحت حراسة مشددة وسرية تامة ، حتى لا تكشف أسرار الاجتماع وما يبحث فيه .

اما طريقة التنظيم العادية فتعتمد على تقسيم الاعضاء الى مجموعات صغيرة (٤ أفراد) يرأس كل مجموعة رئيس ومن اهم شروط العضوية الا ينضم الى التنظيم الا من هو قادر على حمل السلاح ويشرف على هذا الجهاز السياسي مدرسوں ایرانیون وبعض كبار التجار الايرانيين فى ساحل عمان منهم أكبر رضا ، عبد الهادي بـ . عبد الحميد فـ . محمد عـ . وابن عمه ثم فریدونی .

اما الجهاز العسكري فيتولى مسئولية تدريب اعضاء التنظيم على حمل السلاح وتهريب الاسلحة وتخزينها . يقوم بالتدريب ضابطان ايرانيان هما رستم وبختيارى ويدعى الاول أنه يشتغل عند التجار الايراني يوسف بـ كما يدعى الثاني أنه يشتغل في محل كهرباء . وهذان المدرسان قابلين للتغير وكان يقوم بهذه المهمة قبل هذين الضابطين ضابط آخر يدعى (كا ٠٠٠) يدرب مجموعاته ليلا قرب مطار دبي ولكن جماعة من شباب دبي كشفوه لاحظ المسؤولين العرب هناك وبقى عليه وأقصى من دبي ويزاول المدرسان في معظم الاحيان مهمتهما قرب مطار دبي القديم غير أنهما يغيران المكان باستمرار حتى يصلان الى الساحل في بعض الاحيان وفي مرات عديدة لا يعودان الى

دبي بعد انتهاء عملية التدريب الا في حوالي الساعة الثانية والنصف صباحاً تحت حماية عبد الله جـ . المشرف العام على التنظيم الایرانی هناك والممول الاول له وهو مدير مدرسة أيضاً . وضمن التعاون الوثيق بين التنظيم الایرانی والانجليزی فان الانجليز يقدمون العون العسكري للتنظيم عند الحاجة ففي يوم ٨ - ٥ - ٦٤ قابل الضابطان الایرانیان رستم وبختیاری المیحور البریطانی (الویمر) في قلعة نایف وفي ١٠ - ٥ - ٦٤ سلم المیحور للضابطین الایرانیین نفسهاً أربعة صناديق رشاشات وأربعة صناديق قنابل يدویة وبعض صناديق مليئة بالذخیرة بواسطة أحد رقباء الشرطة ونقلت الاسلحة بسيارة شرطة دبي .

وبالنسبة لتهريب الاسلحة فان التنظيم الایرانی في هذه المنطقة يمارس هذه المهمة على طريقین: (**الاول**) بواسطة صناديق الادوية التي تصل الى الاطباء الایرانیین في الخليج العربي (**والثانی**) عن طريق التهريب البعید عن الانظار .

ومن أكثر الاطباء الذين تصلهم الاسلحة في صناديق الادوية الدكتوران م و ث ، ويشمل جهاز التهريب .. اشخاصاً متفرغين مهمتهم تهريب الاسلحة من موانيء الدول التي تهرب منها الاسلحة الى مناطق معينة حيث يستلمها أشخاص آخرون ويوصلونها الى أماكن التخزين . ومن الاشخاص الذين يقومون بتوصیل الاسلحة المهربة الى شواطئ دبی (كا ١٠) الضابط الذي طرد من دبي بعد ان اكتشف ، وعباس وعلى .. والى سواحل الشارقة (ج ه ٠٠)

ومن أمثلة تهريب الاسلحة في شهر أبریل ١٩٦٤ وصلت شحنة اسلحة وهي مسدسات ذات ١٣ طلقة وقنابل يدویة (میلن) وأصابع دینامیت . وقد رمى المهربون الایرانیون هذه الاسلحة في خور دبي على أساس الخطة الموضوعة والقادمة بأن يتأتى أحد من مجموعة الاستلام في دبي وينقلها الى محل التخزين ولكن مررت دوریة من الشرطة بالصدفة واستولت على الاسلحة .

اما بالنسبة للتخزين فان هناك عدة أماكن يخزن فيها الایرانیون هذه الاسلحة الا أن مخزن التاجر الایرانی (ك) قرب العبرة من أهم هذه الاماكن .

وبمعدل كل أسبوعين يصل الى دبي ضابط الارتباط الايراني والذى يدعى هناك «نج» بحجة التباحث مع المسؤولين فى ساحل عمان حول وضع الايرانيين ، ولكن فى الحقيقة يأتى لمراقبة هذا التنظيم وما أن يصل هذا الضابط حتى يجتمع بمدير المدرسة ثم يتصل بالمسؤولين وينتقل هذا الضابط بين دبي ورأس الخيمة والشارقة وقطر ، وقد رافق مرة احد حكام الخليج فى احدى زياراته لايران .

٢ - التعاون الايراني الصهيوني :

لقد كان واضحا خلال استعراضنا للنفوذ والتنظيم الايراني فى منطقة ساحل عمان مدى التعاون الوثيق بين المهاجرين الايرانيين والاستعمار البريطاني فى هذه المنطقة ، ولكنصالح الامداد المشتركة كما ذكرنا سابقا دفقت هؤلاء المهاجرين ودولتهم الطامحة فى هذه المنطقة العربية الى توثيق علاقتها وتنسيق مخططاتها مع «دولة» اسرائيل والصهاينة الذين اغتصبوا جزءا عزيزا من ارض العرب فى فلسطين العربية ، ومن البديهيات المعروفة ان الصهاينة المتسللين تحت ستائر مختلفة الى الدول العربية يعملون من أجل تحقيق هدفين لصالح اسرائيل : (**الاول**) محاولة كسر طرق المقاطعة العربية من حول عنقها (**والثاني**) التجسس لحسابها . والماهرون الايرانيون بما يعملون له من اهداف فى الخليج العربي لم يتددوا فى تنسيق مخططاتهم وتعاونهم مع هؤلاء الصهاينة لتحقيق اهدافهم المشتركة . ففى ايران الدولة التى تدعو الى الاسلام وتدعى انها اسلامية وجارة للعرب مركز لتنظيم اسرائيلي فى الخليج العربي يهدف الى التجسس لحساب اسرائيل فى الخليج ومناطق عربية اخرى ويدير هذا التنظيم ايرانيون وصهاينة وستتكلم هنا عن الشبكة التى تعمل فى دبي والتابعة لهذا التنظيم ، على ان نتحدث بعد ذلك عن الشبكة التى تعمل فى البحرين .. وفي دبي شبكة تجسس صهيونية تشرف عليها امرأة المانية هى زوجة الدكتور الايراني (م) حيث تتولى ادارة اجتماعاتهم الدورية التى تعقد فى بيت زوجها الدكتور الايراني ، ويحضرها باستمرار الساجر الايراني الكبير محمد عون الذى تردد اسمه كممن وسند للتنظيمات الايرانية السياسية والعسكرية ، والذى تحدثنا عنها قبل قليل .

اما عناصر هذه الشبكة التجسسية الصهيونية فهو لا يعوضهم :

(١) مجموعة من الايرانيين يشتغل بعضهم في محلات الكهرباء
تمويها ويسترون تحت اسم (البهائية) وهذه المجموعة هي امتداد
لجماعة مماثلة تتستر تحت الاسم في ايران وقطر وربما في البحرين
ايضاً .

(٢) ومن ضمن عناصر هذه الشبكة ايضاً رجل ايراني يعمل في
صيدلية الدكتور الايراني محمد حمود .

(٣) ومن الصهاینة الايرانيين أفراد هذه الشبكة شخص يدعى
روبين دائم السفر والتنقل ما بين ايران ودبى وآخر يدعى يعقوب .

اما المركز الرئيسي لهذه الشبكة فموجود في طهران - ايران ويطلق
عليه (بيت السخوموت) وتتمتع هذه الشبكة - العصابة - بنفوذ واسع
وسلطة قوية بحيث تستطيع ان تتخلص من أي عقبة تعترض طريقها .

ثانياً - البحرين

١ - النفوذ الايراني

يتزعم التنظيم الايراني في البحرين مجموعة من التجار والقطاعيين
الايرانيين ابرزهم غلوم اوز خوشاب ، ش مصطفى ، م نور ، م عبد
محمد ط ، ميرزا . ولهؤلاء تعاون وثيق ومحاطط مع الانجليز بواسطة
دار الاعتماد البريطاني في البحرين ورئيس المخابرات البريطاني في
البحرين ، وصاحب السلطة الفعلية (الامن الداخلى) من جهة ،
والصهاینة ممثلين ببعض زعمائهم كعكرجي .. عزرا ابوص .. عزرا
.. ، نونو .. ، اسحاق حريمي .. وغيرهم .

يعتبر غلوم اوز من أهم الايرانيين وأخطرهم في البحرين ومن
المعتقد انه يتزعم تنظيمهم في هذه المنطقة ، وقد دخل البحرين سنة
١٩٥٠ ، واشتغل وقتها طباخاً بدار الاعتماد البريطاني ، وأصبح خلال
العشر سنوات التالية من كبار تجار وقطاعي البحرين ، وصاحب نفوذ
قوى عند الانجليز بحكم ترعرعه في احسانهم ومساعدتهم له وهو الان
وكييل البارج الغربية في ميناء سلمان ، ويلك محلات كبيرة لبيع المواد
الغذائية له عدة فروع ، كما يملك اراضي وعقارات كثيرة وشاسعة
المساحة (بعضها مزروع على شكل بساتين) في مناطق كثيرة من

البحرين . ويطلق عليه هناك اسم (غلوم) مستشار لارتباطه الوثيق بدار الاعتماد البريطانية . وتجسيداً للفكرة السائدة عنه شعبياً من انه المندوب السامي الايراني في البحرين .

و ضمن خطط التعاون مع الصهاينة فان له علاقة قوية مع الصهيوني كرجي . الذى يتولى الاشراف على شبكة تجسس اسرائيلية كبيرة في البحرين والجزيرة العربية، حيث يرسل الصهيوني المذكور الى الجواسيس الى الجزيرة العربية ، وعلوم از هو الذى يقوم بدور الوسيط بين كرجي والشبكة الاسرائيلية في ايران ، كما أن له علاقة أخرى بالصهيوني عزرا ١٠ - المسئول المباشر عن التجسس الاسرائيلي في الخليج والذى يقوم برحلات منتظمة الى ايران واسرائيل حيث يتصل في ايران ببيت (السخوم الصهيوني) السالف الذكر ، ولعزرا ١٠ هذا علاقة وثيقة بالانجليز (رئيس الاستخبارات) وهى علاقة تعاون وتبسيط العسير من الامور .

وبالنسبة للتسلل فقد لوحظ أنه ابتداء من عام ١٩٦٤ بدأ المسؤولون عن التنظيم الايراني في تنفيذ خطة جديدة للتسلل ، فبعد أن كان المتسللون الايرانيون يغزون سواحل امارات الخليج العربي بشكل غير منظم ، ولا يتلقون في الموانئ الايرانية الا بعض التعليمات البسيطة من عناوين واسماء بعض الاماكن والاشخاص داخل المنطقة التي يتسللون اليها ، بعد ذلك بدأت عملية التسلل في ١٩٦٣ تسير ضمن مخطط مدروس وموجه (وقد تكون بدأت قبل هذا التاريخ) على اساس ان المحمرة او خورمشهر كما يسميهما الايرانيون - وهي ميناء قريب من عبادان - تكون المركز الرئيسي لجتماع وتصدير المتسللين ، على ان يكون هناك من المسؤولين الذين يتضمنون الدفعات وتنظيمها بالعناصر العسكرية من الجيش الايراني ، وبالطبع تأمين التعاقد مع مراكب التهريب الخاصة والخيرة في هذا الشأن ، وفي البحرين وبقية امارات الخليج تقتضي الخطة وجوب توفير عمل لكل متسلل في أقرب وقت من وصوله الى اراضي المنطقة ، وكذلك العمل على ايجاد جميع متطلبات العيش الازمة .. ويقوم غلوم از بدور كبير في تنفيذ هذه الخطة نتيجة لنفوذه القوى في الميناء . فهو لا سهل لهم دخول المتسللين عن طريق الميناء ، وثانياً يقوم بعملية تشغيلهم كعمال شحن وتفريغ وغيرها في الميناء . أما حمايتهم في الداخل فيتولى

مسئوليتها بالتعاون مع غلوم ١٠٢ ضابط الشرطة الايراني ع . ميرزا .
وهو ضابط قديم في الشرطة ولديه سلطات واسعة .

وفي نطاق الاستيلاء والسيطرة فقد أصبح عدداً كبيراً من الايرانيين الان من كبار الاقطاعيين ويمتلكون مساحات شاسعة من الاراضي والعقارات ، والاستيلاء على الاراضي ، او بالاحرى امتلاك اكبر مساحة من اراضي مناطق الخليج بناءاً على مخططات الايرانيين الاطماعية كما أصبح واضحاً أيضاً انهم يعملون على امتلاك وتعظيم مناطق بأكملها وتسميتها باسماء ايرانية ، وبالفعل فهم الان يسيطرون على منطقتين في البحرين احداهما قرب الاذاعة وقد سموها (زليباد) وهى منطقة مغلقة لهم ، وقد كانت تضم بضعة بيوت ثم ما لبثت خلال السنوات القليلة الماضية ان اتسعت فأصبحت تضم مئات من البيوت والعائلات الايرانية ، أما المنطقة الاخرى فهي حديثة التكوين ، سموها (الاهواز) نسبة الى منطقة الاهواز في ايران .

وقد كان الايرانيون في السابق ينصبون فيها خياماً في الصيف نقربها من (عين بو زيدان) ولكنهم وخلال السنوات الثلاث الاخيرة أخذوا يشترون فيها الاراضي ويشيدون عليها البيوت . وفي مجال شراء الاراضي يتعاون الايرانيون مع الصهاينة أيضاً ويزداد اسم الصهيوني كرجي كسمساري يشترى الاراضى ثم يبيعها للقطاعيين الايرانيين ، وأشهر الاقطاعيين الايرانيين الذين يوسعون أملاكهم باستمرار من الاراضي والعقارات هم : غلوم ١٠٣ ، محمد ع أكبر أبناء ع رضا ، يملكون منها عقارات وعمارات سكن ومنها أراضي مزروعة بالبساتين ، وفي كثير من الاحيان يعملون على خلق أحياe خاصة بهم وذلك بامتلاك اراضي متقاربة .

ومما يلفت النظر انهم يلجأون في بعض الاحيان الى الاغتصاب ، كما حدث مثلاً حينما اغتصب غلوم ١٠٣ ارض السيد ح في منطقة ام الحصم وبنى عليها عمارة كبيرة ، ولا تكررت مطالبات وشكوى أصحاب الارض دفع لهم مبلغاً زهيداً ، وهددتهم بالويل والثبور ان لم يرضوا به .

وفي مجال السيطرة على اقتصاد البحرين ، كذلك على التجارة والاستيراد وبالذات المواد الضرورية وقسم كبير من الكماليات ، فان

الایرانیین ینفذون منذ سنوات خطة سرية مع ثمانین صهیونی بزعامة أشحاق حییم ن۔ وبإشراف الاستخبارات البريطانية ، ینفذون خطة للسيطرة على اقتصاد البحرين ، والتفوز الاقتصادي الایرانی فی البحرين واسع وبإمكانهم لو أرادوا أن يسلوا جزءاً كبيراً من حركة السوق بل وأن يمنعوا كثيراً من المواد الضرورية عن أبناء الشعب . وليس هذا فحسب فان لهم يد طولی في (غرفة تجارة البحرين) هذه الغرفة التي لها من السلطة التي تؤثر بها على الحكم ودفعه الى اتخاذ القرارات التي يريتها أعضائها ، وذلك في الاجتماعات التي يعقدها أعضاء الغرفة مع ممثلی الحكومة . ولا يوضح ذلك نورد هذه الفقرة من محضر احدى هذه الاجتماعات الذي عقد في ١٩ - ١٢ - ١٩٦٤ والذي حضره أربعة ایرانيین تجار من سبعة يمثلون الغرفة ، جاء في محضر ذلك الاجتماع :

وجهة نظر الغرفة (بان الایرانیین ولا سیما سکنة ساحل الخليج يکونون عنصراً مهما في اقتصادیات البلاد لتوریدهم بعض المسواد الاساسیة التي يعتمد عليها البحرين في معيشته ، وهم يقايسون ذلك بشراء كميات كبيرة من البضائع في أسواق البحرين وتزیي الغرفة تشجیع أمثال هؤلاء بالبقاء بعض قیود الهجرة والتصدیر) .

وفي محاولتهم السيطرة على المرافق الحساسة في البلاد فانهم يقومون منذ أكثر من عامین بغزو منظم من الموظفين الایرانیین لدوائر الهجرة والجوازات ، التسجیل العقاری «الطابو» والمیناء والمطار ، والهدف من ذلك واضح بالنظر الى الدور الحیوي الذي تقوم به هذه الدوائر .

كما أنهم يقومون بغزو أوسع لشركة نفط البحرين (بابکو) ويساعدون في ذلك المسؤولون الانجليز في هذه الشركة ، ففي حين تضائق وتسرح الشركة العمال الموظفين العرب تفتح الباب على مصراعيه أمام الایرانیین کي يتسللوا أھم المناصب ويختصصوا علمياً وعملياً في أكثر أعمال و مجالات الشركة ، حیوية وحساسية ، ويکفى أن نشير على سبيل المثال أن ٩٠٪ من الطلبة الذين ترسلهم الشركة كل عام الى لندن - ١٠ - طلاب ایرانيون وقد سلمت الشركة في الاعوام الماضية معظم أعمالها الانشائية والتجارية الى مقاولین ایرانيین بعد أن سرت عمالها العرب الذين يقومون بهذه الاعمال ، وأعطت العربية لهؤلاء

المقاولين باختيار العمال الذين يريدون وبذلك استبدلت بطريق غير مباشر ٤٤٪ من عمالها بآخرين ايرانيين .

وقد قابل العمال العرب في الشركة بكثير من الدهشة مضاعفة رواتب جميع العمال الايرانيين في شهر فبراير من عام ١٩٦٤ دون أن يشمل ذلك بقية العمال الآخرين ؟ وامثلة كثيرة في هذا المجال يصعب حصرها .

وأجهاز الشرطة الذي يتولى قيادته ضابط انجليزي مرتع خصب لهذا الغزو وخاصة في الأعوام الأخيرة ويتولى تنفيذ الخطة في هذا المجال بالتعاون مع الانجليز الضابط الايراني ع. ميرزا والتي تقضي بتوظيف أكبر عدد من الايرانيين في هذا الجهاز والتخلص شيئاً فشيئاً من العرب ، ومن الامثلة على ذلك احالة اثنا عشر شرطي الى التقاعد في عام ١٩٦٤ واستبدالهم بایرانیین ، وان معظم افراد دوريات خفر السواحل من الايرانيين ايضاً . ويتولى ع. ميرزا ، وغيره من الشرطة الايرانيين حماية عمليات التسلل وتهريب الاسلحه والتنظيمات الايرانية ، وقد تجلى نفوذ الايرانيين في الشرطة في هجمومين شنتهما الايرانيون على المواطنين العرب في منطقة الحورة بالسکاكين وقطع الحديد والاخشاب أحدهما في عام ١٩٥٩ والآخر في ١٩٦٤ ، حيث كان للشرطة دور كبير في التستر على عشرات الايرانيين الذين قاموا بالهجوم ، وايصال المواطنين العرب الذين دافعوا عن أنفسهم الى السجون .

٢ - التنظيم الايراني :

لا يختلف التنظيم الايراني في البحرين في أسس تكوينه وأهدافه عن التنظيم الايراني في دبي وامارات ساحل عمان والذي تحدثنا عنه قبل ذلك ، وتأكد معلومات دبي أنه (أى تنظيم البحرين) يحمل نفس الاهداف والتكونين في المجالين العسكري والسياسي . وان ما تقدم لا يدع مجالاً للشك في أن كل هذه المخططات والاعمال لا يمكن أن تكون عفوية وإنما مدبرة ومنفذة بواسطة تنظيم سرى ، له زعماء وله خلائيات السرية ، ومجالياته العلنية ، يظن كثير من المتبعين مجريات الأمور ان غلوم أ. ز هو زعيم اول لهذا التنظيم ومع ذلك فنتابع السير في القاء الضوء على الجوانب الأخرى لمخططات وأهداف هذا

التنظيم وبالاخص الناحية العسكرية وال المجالات العلمية . فبالنسبة للناحية العسكرية فان المعلومات المتوفرة فى هذا المجال تقول أن غلوم أ. ز لديه مسكن فى منطقة المحمرة - خورمشهر - بایران ويوجد فى نفس المنطقة مستودع للاسلحة التى تهرب الى البحرين وامارات الخليج الاخرى ، وان يقوم بتسهيل أعمال التهريب هذه عن طريق نفوذه القوى فى البوادر والميناء .

ولقد وقع أكثر من حادث فى الميناء كشف عملية التهريب للاسلحة هذه نذكر منها على سبيل المثال الحادثين المروعين اللذين حدث أحدهما فى صيف ١٩٦٢ والاخر فى اواخر الشهر السابع من عام ١٩٦٤ . وقد وقع الحادثان على شكل انفجارين أدى الاول الى قتل وجرح عدد كبير من عمال وموظفى الميناء بعضهم كان على بعد حوالي ٥٠٠ متر من المستودع الذى حدث فيه الانفجار ، ولقد وعدت الشرطة باجراء تحقيق فى الحادث ولمعرفة مهرب الصناديق التى أدى انفجار أحدها بطريق الخطأ أثناء ادخالها الى المستودع . ولكن القضية غطيت الى يومنا هذا ، أما الحادث الآخر فقد انكشف انه مساد متفجرة موضوعة فى صناديق ادوية ومحنة الى صيدلية جعفر (الايراني) بالمنامة ، وهو الاخر لم تتخذ الشرطة أى اجراء ضده .

ومن حوادث تهريب الاسلحة عن طريق الميناء الحادث الذى اعترف فيه التاجر الايراني ع. دشتى أنه هو الذى استوردها وأنها لأحد أركان الحكم . . وللفلت السلطات القضية ، وحادث آخر انكشف بانكسار صندوق أثناء التنزيل وكان من جملة صناديق مملوءة بالرشاشات المفككة ، وحادثة القتل فى حى (الزراريع) التى وقعت فى ١٩٦١ والتى كشفت الشرطة عندما فتشت بيت القاتل (سردار) الايراني عن وجود كمية من الرشاشات والمسدسات فى بيته ، وعشرات المرات التى ت عشر فيها لنشيات الدورية البحريمة على اسلحة فى مراكب المتسللين ، والمرات البديدة التى تكشف الشرطة بطريق الصدفة أن عشرات من العتالين فى ميناء المنامة هم ضباط صف وضباط فى جيش ايران ، وحادثة الايراني على مدن الذى كان يشتبه عامل بناء ، وما داهمت المباحث بيته وجدت فيه هويته الذى دلت على أنه ضابط فى الجيش الايراني وذلك فى صيف ١٩٦١ وحوادث أخرى كثيرة انكشفت بطريق الصدفة والخطأ وللفلتتها الشرطة تحت

وبالنسبة للمجالات العلمية للتنظيم فلايرانيون في البحرين - كما هو الحال في دبي - مدرسة ايرانية انشاؤها قبل اكثر من عشر سنوات، ولا يعرف ماذا يدرس فيها ، ومن يدرس فيها ، لأنها غير خاضعة للرقابة ، كما أن لديهم ناديين هما الفردوسى وتاج ، وال الاول محظوظ الاشتراك فيه لغير الايرانيين للاول دور كبير وأساسي في اعمال التنظيم الايراني في البحرين ، وعن هذين الناديين كتب قارئ لصحيفة الاصوات البحرينية رسالة جاء فيها والظاهرة التي رغبت الحديث عنها اليكم هما اسمان غريبان على عروبة البحرين هما «فردوسى» و «تاج» ولنأخذ فكرة بسيطة عنهم . فردوسى - اسم او لقب لشاعر ايراني دعا الى احياء القومية الفارسية والالتزام بادابها وتراثها . و تاج - منظمة رياضية في ايران تضم البنين والبنات ورئيسها الفخرى الشناة محمد رضا بهلوى (قرأت تفاصيل عن تاج في جريدة عراقية في ركن الانباء الرياضية) . وفي المدد التالي من الصحيفة رد نادي تاج على ما جاء في هذه الرسالة ولكنه لم ينف مباشرة هذه المعلومات وانما اتهم كتابها بالشعوبية وان بكلامه مغالطات ٠٠ والى اخر الكلمات الانساني .

والجدير بالذكر أن نادي اخر باسم تاج كان موجودا في قطر ولكن السلطات أغفلته لأسباب أخلاقية (سوف ن تعرض له بالتفصيل في الحديث عن النفوذ الايراني في قطر) .

ومن المؤسسات الايرانية التي تثير الانتباه «المأتم» أو الحسينية ، وهذا المأتم الذي من المفروض ان يكون مكانا دينيا عاديا قد اعيد بناءه قبل ثلاث سنوات على طريقة القلاع ، بحيث يبدوا وكأنه قلعة عسكرية او مصنوعا للحديد والصلب .

ثالثاً - قطر

١ - النفوذ الايراني :

تکاد تتشابه المعالم العامة للنفوذ الايراني في البحرين ودبي وقطر من حيث السيطرة والاستيلاء والتحرك على مستوى بناء التنظيم السياسي والعسكري . وان ما ذكره عن النفوذ والتنظيم الايرانيين في البحرين وامارات ساحل عمان هو - كما قلنا سابقا - ما هو مكشوف او ما

يظهر على اسطح بين الفترة والاخرى من أسرار هذا التنظيم فى كل منطقة من المناطق ، ولذلك تختلف المعلومات شكلياً من منطقة الى اخرى . وهو بالإضافة الى عامل الانكشاف فانه يبدوا أن الايرانيين يكفون تنظيمهم مع ظروف كل منطقة في عملية استغلال كل الامكانيات الممكنة في دعم نفوذهم ، وبناء تنظيمهم ، ومن هنا فان ظاهرة الاختلافات الشكلية تبدو طبيعية ولكنها تظل دون طمس حقيقة قوة نفوذهم ووجود تنظيمهم ، مهما تباينت النقاط التي تسجلها عن النفوذ وذلك التنظيم بين الحين والآخر .

وعن النفوذ الايراني في قطر فان هناك ظاهرة هامة وخطيرة تبدو بارزة أمام اي باحث عن هذا النفوذ الايراني في هذا الجزء من الخليج العربي ، كما انها يمكن اعتبارها قاعدة أساسية من القواعد التي يعتمد عليها هذا النفوذ ، بل وحتى التنظيم ايضاً ، الذي لا يعتبر النفوذ الا مظهراً من مظاهره ، واطاراً عاماً يحمي وجود التنظيم ويدعمه مادياً ومعنوياً . وهذه الظاهرة التي ترى بوضوح في قطر هي ارتباط الايرانيين بالسلطات الحاكمة ارتباطاً وثيقاً ، وهي ظاهرة موسعة لظاهرة «الوكلا» التي يتبعها الايرانيون في دبي ، أما في قطر فانك نادرًا جدًا ما تجد مسئولاً في الحكم أو أحد أفراد العائلة الحاكمة إلا ويكون وكيل أعماله والمتصرف في املاكه ومندوبه الخاص ايراني لديه من السلطات والمسؤوليات ما تخوله تصريف أي أمر من الامور ، وادخال أو اخراج من وإلى البلاد أي شيء باسم «الشيخوخ» . ولقد استغل الايرانيون هذا الباب المفتوح أمامهم على مصراعيه أنسوا استغلاله على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فعلى الصعيد الداخلي استغلوه في تسهيل أمور وترتيب أوضاع الاعداد الكبيرة من المهاجرين والمتسللين من أطاء جوازات إلى تجنسيس إلى توفير أعمال لهم ، إلى حل المشاكل التي تعرّض طريقهم . وعلى الصعيد الخارجي استغلوه في إدخال كل ما هو من نوع إلى البلد بالاستفادة من العماليات الجمركية التي تمنع رجال الجمارك من التعرض لما يرد باسم الشيخوخ أو المسؤولين ، وأخطر ما استغل الايرانيون هذا الباب في تهريب الأسلحة التي أخذوا يهربونها في صناديق مقلدة عن طريق الجو والبحر ، وفي حالة انكشفها بالصدفة فانها تكفي كلمة تابعة للشيخ الغلاني للافراج عنها وعن مهربها . . . وما جعل هذه العمليات تأخذ

الصيغة الطبيعية والمألوفة اشتغال كثير من هؤلاء «الشيوخ» في المتأخرة بالسلاح . وهذا مما جعل ايضاً معظم ما ينكشف من عمليات تهريب السلاح تغطي بأسرع ما يمكن ، بل وتسخذ الاجراءات الحاسمة ضد من يساعد على اكتشافها من المخبرين والشرطة . ولقد استغل الايرانيون ستار «الوكلا» في الاثراء الفاحش أيضاً والسريع لما يدره من ارباح طائلة غير خاضعة لرقيب أو حسيب ، حتى بلغت بعض القوائم التي يقدمها بعض هؤلاء الوكلا إلى موكلיהם عـن استهلاك سياراتهم من البنزين شهرياً الاف الروبيات .

وفي مجال سيطرتهم على الاقتصاد فان لهم نشاطاً لا يقل عن نشاطهم في امارات الخليج الاخرى وهم يسيطرؤن على حوالي ٩٥٪ من التجارة الخارجية والداخلية ، ومنهم معظم الموردين ، ومن ثم تجار الجملة والقطاعي داخل البلد ، لدرجة انك لا تجد في قطر خمسة منازل الا بينهم متجر ايرانياً ، وهم كما في البحرين ودبى وغيرها من الامارات يسيطرون على المواد الضرورية وقسم كبير من الكماليات ، وهناك كثير من التجار الايرانيين الذين يملكون عـدة متاجر وأكثر من شركة استيراد ومقاولات . ويأتى على رأس هؤلاء التجار سليمان حـ لارى الذى يعرف في قطر بأنه (سفير الايرانيين) هناك ، او زعيـمـهم كما يردد المواطنون ذلك .

وسليمان هذا يتمتع بنفوذ واسع ، وهو رغم تجنسه بالجنسية القطرية الا انه لا يزال يرتدي الزي الايراني تأكيداً على ولائه لقوميته الايرانية الأصلية ، ويمتد نفوذه لعدة مجالات ، فهو على علاقة وثيقة بالسلطات الحاكمة حيث تستعين به في كثير من الامور الاستشارية وتكتفـه بتنفيذ كثير من المهام داخل البلد وخارجـه وهو على اتصال مستمر بالسلطات البريطانية ممثلة بكورن الضابط البريطاني الممثل لنفوذه وسلطـات الاستعمار البريطاني في قطر . وهو يستقبل في ايران عندما يزورها استقبلاً رسمياً وهو يتمتع بشخصية قوية بين الايرانيين المتـجـنسـيينـ والمـهـاجـرـينـ والمـتـسـلـلـينـ ، حيث يعتمدون عليه في حل مشاكلـهمـ وقضـائهمـ فهوـ أـىـ سـليمـانـ حـ لـارـىـ يـكـفـلـ المـهـاجـرـينـ القـادـمـينـ وهوـ يـدـبرـ لـهـ الـاعـمـالـ فيـ شـرـكـاتهـ وـمـحـلـاتـ وـهوـ يـسـتـخـدـمـ نـفـوذـ القـوىـ والـرهـيبـ فيـ تـشـغـيلـهـ فـيـ قـصـورـ الـمـسـتوـلـينـ وـالـمـحـلـاتـ الـكـبـيرـةـ ، وـبـالـطـبـعـ يـشـتـرـكـ معـهـ فـيـ هـذـهـ الـعـلـمـاتـ تـجـارـ اـيـرـانـيـوـنـ كـثـيـرـونـ أـمـثالـ آـخـونـدـ ،

محمد صادق ل، ك الموسى و غيرهم وهؤلاء الاربعة بالذات تدخل ضمن مسؤوليتهم اعطاء قروض مالية للمهاجرين (٣٠٠ روبيه) لبناء حياتهم داخل قطر ، عن طريق تشغيلها في التجارة وفتح متاجر صغيرة (نوله) على أساس أنه عندما يكون له رصيد من المال يبدأ في رد هذه اثباته إلى المقرض .

ومن الأمثلة التي توضح نوايا وقوف نفوذ سليمان ح . لاري ما قاله لأحد كبار المسؤولين في قطر حين هاجرت قبيلة «المهاندة» (٥٠٠ شخص) في أكتوبر ١٩٦٤ . فعندما بدأت هذه القبيلة تهاجر على أثر خلافات بينها وبين الحكم في قطر ، اتصل سليمان ح . لاري بأحد كبار المسؤولين وأبلغه انه اذا كانت قبيلة المهاندة مصممة على الهجرة فلتهاجر وأنه اي سليمان مستعد – بعد اذن المسؤول الكبير – ان يجعل بدلهم (٥٠٠) ايراني من ايران .

وفي مجال سيطرة الايرانيون على المراكز الحساسة في قطر ، فإن دائرة الهجرة والجوازات تأتي على رأس قائمة الدوائر التي يسيطر عليها الايرانيون . فمعظم المسؤولين في هذه الدوائر ايرانيون أو من أصل ايراني امثال على ا . واحمد م . والآخر مسئول عن الجمارك أيضا ، والاول يكتفى من الايراني الذي يطلب جواز سفر قطري ، ان يشهد بقطريته أربعة يحملون الجنسية القطرية ، دون الرجوع الى اللجنحة المسئولة عن الجنسية ، وهو خلاف ما يتبع مع العرب الذين تقرر اعطائهم جواز سفر اللجنحة المسئولة عن الجنسية .

وهذا المسئولان الايرانيان ، وغيرهم من موظفي الجوازات الايرانيين على ارتباط وثيق ، بجميع الكفلاء من التجار والمقاولين الايرانيين ، وبالمخابرات البريطانية . وهما اى ع ا . واحمد م . يكلفان بهمata رسمية خارج قطر ، والثانى يستقبل فى ايران استقبالا رسميا وعلى ا . هو الذى يضع سياسة الهجرة شبه المفتوحة – كما رأينا فى فصل سابق . وهو الذى يتحكم فى فتح او اغلاق الباب امام المهاجرين وتحديد من يمنع من الدخول ومن يسمح له بالدخول بحكم مركزه الكبير فى دائرة الهجرة والجوازات .

لقد أستفاد الایرانيون من قوة نفوذهم في قطر ، وستار الوكلاء بشكل خاص في أحاطة تنظيماتهم بسرية تامة ، ورغم ان اوضاعهم في بعض الاحيان تبدو غريبة ، وتحركتهم توحى بشيء من التنظيم وراءها الا أنه من الصعب على المرء ان يحدد تفاصيل مهمات ومسئولييات وأدوار كبار الایرانيين من الرأسماليين أصحاب النفوذ ، بعكس دبي مثلاً ، ويساعد على ذلك تسلط سلطات الاستعمار البريطاني والمخابرات البريطانية ، على ما قد ينكشف من هذه التحرّكات الایرانية . ومع ذلك فان قطر فيها من التحرّكات والاضطهاد الایرانية ما يوحى بأن هناك شيئاً اسمه تنظيم ايراني وراءها . من هذه الاضطهاد والتحرّكات : -

١ - عمليات تهريب الاسلحة والتدريب عليها التي تنكشف بالصدفة ثم لا تثبت ان تغطى ، والمواطنون في قطر يذكرون كثيرا من حوادثها . والظاهرة الواضحة في قطر ان الايرانيين يتخذون من الحسينيات «المواتم» أمكنة لتخزين الاسلحة ، والتدريب عليها ، مستغلين ما لهذه الاماكن الدينية من قدسية وحصانة ، وبعددها عن الشك ، باعتبارها أماكن عبادة ، وهم يستعملون - كما يقول العارفون بمواطن الامور - حوالي عشرة مواتم لهذا الغرض ، ومن الحوادث التي كشفت ذلك بوضوح ، الحادثة التي وقعت في شهر ابريل ١٩٦٥ فعندما هاجمت الشرطة ماتم «الجهرمية» (وهو احد اكبر المواتم التابعة للایرانيين في الدوحة عاصمة قطر) ، بعد منتصف احدى ليالي ذلك الشهر ، وجدت بداخله اكثر من عشرين ایرانيا يتدربون على حرب العصابات ، وضيّبت كثير من المدى والمفرقات ، واكتفت السلطات بمصادرة ما وجدت ، وكافأت المخبرين اللذين ارشدا عنـه (احدهما يمني والاخر من ساحل عمان) بابعادهما عنـالبلاد كـي لا يثيرا المسـالة بين الناس .

ومن حوادث تهريب الاسلحة التي وقعت في ٢٥ - ١ - ١٩٦٥ ، وفي هذه الحادثة قبض على اربعة من الايرانيين بعد أن دخلوا قطر ومعهم كمية من الاسلحة (مسدسات ورشاشات) وعند التحقيق معهم وجد ان لكل منهم أكثر من اسم ، وقد هرب احدهم أما أسماء الثلاثة الحقيقة الذين بقوا ، والتي اعتبروا بها في التحقيق فكانت ، على نقى على نيكوكار ، أسعد محمد قائدي ، غلام حسين عباس قائدي ، ولم تثبت قضيتهم ان غطتت هي الأخرى ، ولم يسمم عنها شيء بعد ذلك .

وللتنظيم الايراني عدة مراكز أخرى - بالإضافة للحسينيات - من بينها نادي تاج وهو فرع آخر من (أنجمن ورزشتى تاج) (منظمة التاج الرياضي) التي يرأسها فخريا شاه ايران ، والتي ذكرنا ان لها فرعا آخر في البحرين ايضا . وهذا النادي معروف في قطر أنه مركز تجسس وتخطيط ، يرتبط بدار الاعتماد البريطاني عن طريق (مدرس). يزعم انه يعلم من شاء الانجليزية ، ويرأس هذا النادي شخص ايراني يدعى غلام تاجيك ، تبرع بسبعة آلاف روبيه يجعلوه رئيسا للنادي الذي اصبح قاصرا على الايرانيين ، وهو نفس نساديا « فردوسى » ، وتاج « الموجودين في البحرين » ، وعندما أصبحت هذا النادي ملكا للايرانيين وحدهم اعيد بناءه من جديد حيث حول الى قلعة حصينة ، وقد تكلف بناءه حوالي (٥٠٠٠٠ روبيه) وتجهيزه بحوالى (٥٠٠٠٠ روبيه) ، وقد تم اعداده بوسائل المصارعة ورفع الانتقال ، واصبح من اخرى ، وقد تم تحويله جميع جره او قاعاته ، وقبل بضعة شهور اغلقت السلطات هذا النادي لأسباب اخلاقية ، ثم اعيد فتحه بعدها بفترة قصيرة بعد ان تغير اسمه فقط .

ومن مراكز التجمع الايرانية المشبوهة في قطر (المطعم الايراني) وهو مطعم وفندق وهو أحد اماكن « عامه » يتركز فيها الايرانيون ، ويقال ان فيه غرفة في الطابق الاعلى لا يدخلها الا اناس معينون وبالذات صاحب الفندق الذي يدعى (قدرت ج) ، ومعظم من يتتردد على هذا المطعم او الفندق معروفون باتصالاتهم بالمخابرات البريطانية ، والمعروف عن المطعم انه يجلب المواد الغذائية من ايران مباشرة، ومع ذلك فأسعاره لا تنافس من حيث رخصتها . ومن مراكز التجمع الايرانية ايضا مطعمان احدهما في شارع مشيرب (مقهى) ومطعم (البهار) ويقال عن المطعم الاخير انه يقدم طعاما للبعض مجانا بالاتفاق على كلمة السر .

وهناك استديو ايراني في شارع الكهرباء اصحابه من الجماعة التي تدعى أنها تعتنق «البهائية» نفس المجموعة التي تعمل في شبكات التجسس لحساب اسرائيل في دبي ، وهذا الاستديو كثيرا ما يقيس الحفلات على حساب كبار التجار الايرانيين ، ويعتبر من أهم اماكن التجمع واللقاء بين الايرانيين .

ومن هذه الامثلة يمكننا أن نستخلص ان في قطر - كما هو الحال في البحرين وساحل عمان - تنظيم ايراني له مراكز تجمع وعمل تحت.

اسماء تمويهية ، وله شبكات لتهريب الاسلحة والتدريب عليها ، كما له شبكات اخرى لتنظيم عمليات الهجرة من ايران الى قطر وتسهيل دخول المهاجرين عن طريق الكفالة وتوفير اعمال لهم .

ومن ثم العمل على اعطائهم جنسيات قطرية ، وان كبار التجار الايرانيين «المتجنسين» هم زعماء هذا التنظيم فخريا او عمليا ، بحكم نفوذهم القوى والحسابات التي يتمتعون بها ، وبعدهم عن الشبهات .

وان هذا التنظيم يتمتع بحماية وتعاون السلطات والمخابرات البريطانية ويتعاون مع الصهاينة (جامعة البهائية) في موضوع التجسس لحساب اسرائيل .

رابعاً : الكويت

١ - الفوض الايراني

أبرز مظهر للتفوض السياسي الايراني في الكويت هو حيازتهم على ثلاث مقاعد في مجلس الامة السابق وسبعين في المجلس المزيف الحالى . وتأثيرهم على بعض اعضاء المجلس الاخرين بحجة التعاون الطائفى ، وهو اسلوب دأب الايرانيون في الكويت على اتباعه منذ فترة طويلة لكسب الانصار ، وو واضح مدى التفوض السياسي الذي يتمتع به عضو البرلمان في اي بلد من حيث استطاعته الادلاء برأيه في القضايا التي تمس الطائفة التي يمثلها بحرية تحت حماية الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها ، والتي تتيح له التحرك في داخل البلد وخارجها . ويعمل هؤلاء الاعضاء واصارهم في داخل المجلس على الدفاع عن الايرانيين في الكويت بطريق مباشر وغير مباشر ، وعلى الدفاع ومناصرة ايران كدولة يحرضون دائما على أظهارها « بالجارة المسلمة الصديقة » اما في خارج المجلس فيحضور الاجتماعات وتنظيم الاتصالات مع « الناخبين » ؟

وبجانب وجودهم في مجلس الامة فهناك ايضا ظاهرة « الوكلاء » الموجودة في امارات الخليج الاخرى ، حيث استطاع الايرانيون ان يحصلوا على وكالات الاعمال الخاصة لبعض افراد الاسرة الحاكمة ، وبعض المسؤولين كوكيل عمارت المسئول الفلانى .. ووكيل الشيخ فلان التجارى ... الخ .

وقد أوضحتنا سابقاً أهمية مركز الوكيل وقوته نفوذه الاقتصادي والسياسي في البلد ، وكما هو حادث في بقية امارات الخليج (التي تحدثنا عنها) فان الايرانيين يعملون في الكويت ايضاً على السيطرة على الاماكن الحساسة في الدولة فلديهم في الكويت مثلاً - غير اعضاء البرلمان - مسئول في الحكومة ذو نفوذ سياسي واسع ، ولديهم مجموعة من ضباط الشرطة في وزارة الداخلية بعضهم مأمورى مراكز الشرطة في بعض المناطق وضباط في خفر السواحل المسئولة عن مكافحة التسلل ، ولديهم بعض الطيارين في الجيش . ولديهم ثلاثة أو أربعة مقاعد في لجنة منح الجنسية في احدى مناطق الكويت ، بالإضافة إلى سيطرتهم القوية في ميناء الكويت الرئيسيين ، وحيازتهم على كثير من المناطق الحساسة في المطار الدولي .

اما في المجال الاقتصادي فان نفوذهم أقوى من اي امارة اخرى في الخليج بحكم مركز الكويت الاقتصادي فهم يسيطرؤن هنا على عشرات من الشركات والوكالات الأجنبية ، وهم شبه محتكرین استيراد وبيع المواد الضرورية وخاصة المواد الغذائية ، وفي هذا المجال نذكر ان احد الأرستقراطيين الايرانيين يملك حوالي (٣٦٠) وكالة لاستيراد وتوزيع المواد الكمالية والضرورية ، على حد سواء ، وهو يعتبر من كبار تجار الشرق الاوسط ، وقد كان هذا لوحده يملك محطة الاذاعة والتليفزيون في الكويت ، قبل ان تشتريها منه الحكومة !! كما يملك بعض التجار الايرانيون مجموعة من الشركات للمقاولات كالبناء وغيرها والتي يستغلونها في تشغيل بعض المتسلين الايرانيين بالتحايل على قانون العمل الذي يمنع عدم تشغيل اي عامل في الكويت داخل البلاد بطريق غير شرعى .

وفي مجال السيطرة على المواد الضرورية فان معظم شركات المخابز يملكونها ايرانيون ، حيث يملك الواحد منهم عشرات المخابز في منطقة واحدة ، او اكثر . ويعد أحد التجار الايرانيين في الكويت شبه محتكر لاستيراد الخضروات وغيره شبه محتكرين لتجارة الاسماك . ومن ابرز مظاهر نفوذهم الاقتصادي سيطرتهم الشبه تامة على اعمال الصيرفة في الكويت . ان ٩٩ % من الصيرافـة في الكويت ايرانيون ؟

وهناك ايضاً وكالتان للسياحة يملكونها اثنان من الايرانيين ، ومهمتها العمل على الدعاية لایران ونمطها في الخليج العربي وهي توزع

صراحة الخرائط والكتيبات التي تتحدث عن هذه الاطماع بالكلمة والصورة بملكية البحرين لايران وبفارسية الخليج العربي . وتنشر في الكويت في جميع مناطقها بدون استثناء حتى القرى النائية مثاث من محلات البقالة التي يملكونها ايرانيون ، تمتاز أنها تبيع كل شيء ؟

ومن ناحية أخرى فان الايرانيين يعملون بدأب ، ومن فترة طويلة على السيطرة شعبيا على مناطق بأكملها في الكويت ، وضمان ولاءها لهم ، معروفة في الكويت الان أنهم يسيطرون تماما على منطقة الشرق عن طريق زيادة كثافتهم السكانية فيها بغض النظر عن كون الايراني ساكنها يحمل الجنسية الكويتية او الايرانية ، وقد بذلكوا عدة محاولات للسيطرة على منطقتي «الدسمة ، والدعيبة » وفي هذا المجال يتبعون أسلوب تبادل المنازل بالمقاييس مع أصحاب المنازل في مناطق أخرى ، حتى ولو كان بيت العربي الذي في احدى المناطق التي يحاولون زيادة كثافتهم السكانية فيها أقل مستوى من بيت الايراني الذي يريد التبادل والانتقال .

٢ - التنظيم الايراني

اما بالنسبة للتنظيم فان ابرز مظاهر وجوده حوادث اكتشاف مخازن الاسلحة وتهريبها التي حدثت في الكويت وبالنسبة للمخازن فمعظم الحوادث دلت على ان الايرانيين يستعملون المخابز كمحال للتخزين، ومن الامثلة على ذلك اكتشاف كميات من الاسلحة في اوائل ١٩٦٥ في مخبز ايراني بالسالمية على اثر انفجاره وفي مخبز ايراني آخر في منطقة المرقاب - اما عن حوادث التهريب فهناك حادث الباخرة التي اكتشفت في أحد الموانئ العربية قبل وصولها الى الكويت ، وكانت شحنتها مرسلة الى تاجر ايراني معروف ، وعندما علم باكتشاف محتوياتها غير وجهتها الى ميناء آخر .

ومن ظواهر وجود التنظيم ايضا المظاهرة المضادة التينظمها ضد احدى مظاهرات التأييد الشعبية التي قامت في الكويت لميثاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق سنة ١٩٦٣ ، فعندما وصلت المظاهرة العربية الى السفارة الايرانية ضمن طوافها بشوارع الكويت تصدى لها مظاهرة ايرانية كانت غاية في التنظيم واصطدمت بهم في محاولة لتفريق المتظاهرين العرب وعندما فرقوا المظاهرة اختفوا فجأة وبصورة منظمة ايضا .

وتلعب السفارة الإيرانية في الكويت دوراً بليغاً في تكثيل الإيرانيين وتوجيههم ، وكثيراً ما تنتشر الإشاعات عن اجتماعات عقدت في منزل أحد كبار التجار الإيرانيين في الكويت وحضرها مسئول في السفارة الإيرانية . وغير ذلك فإن السفارة حريصة دائماً على إشعار جميع الإيرانيين أنها تدعمهم في تحرّكاتهم من أجل تنظيم حركة شعوبية ضد عروبة الكويت ، والخليج العربي .

ويستغل الإيرانيون في ذلك الطائفية لتحقيق هذا الغرض ، حيث يسترون دائماً بالدفاع عن حقوق الطائفة الشيعية المغبونة في المجتمع . ومن أبرز الحوادث التي أنكشفت في هذا المجال الاجتماع الذي أشرف على تنظيمه أحد كبار التجار الإيرانيين ، في شهر أغسطس ١٩٦٤ . وحضره مجموعة من الإيرانيين والعرب « الشيعة » وقد بدأت الأحاديث بحديث من المذكور عن الغبن الذي تلقيه الطائفة الشيعية في الكويت . ولما أسلبه في الحديث عن هذا الغبن وضرورة التكتل والعمل ضده سأله أحد العرب الذين حضروا الاجتماع عن السند الذي يعتمد عليه في دعمهم ، فرد التجار الإيراني على الفور أن إيران بواسطة السفارة الإيرانية في الكويت ستدعمنا في حركتنا !؟

وتعمل السفارة الإيرانية على شراء وتجنيد بعض الصحف في الكويت للدعائية لایران ، وبغض النظر عن مخطوطات حكومة ایران التوسعية في الخليج العربي ، وخاصة الكويت ، فقد استطاعت تجنيد صحيفتين لهذا الغرض . . . احداهما يومية والآخر أسبوعية .

ومن المجالات العلنية للتنظيم الإيراني في الكويت جمعية تسمى « جمعية الثقافة الإسلامية » وهي جمعية أسسها الإيرانيون (الكويتيون) وتصدر نشرة دورية ، وهذه الجمعية مجهولة الاهداف والمقاصد لأنها لا تظهر ذلك علينا ، ويبعد أنها مؤسسة لاللتقاءات والتجمع .

اما عن تعاون الإيرانيين في الكويت مع الانكليز فانه لا شك موجود رغم قلة الدلائل التي تؤكد ذلك . والمعروف في الكويت أن أحد كبار التجار الإيرانيين هناك ويدعى صالح ج . ، قنصل بريطانيا الفخرى في الكويت ، وقد كان تاجراً إيرانياً آخر من الكويت يشغل هذا المنصب في دبي سابقاً .

الفَصْلُ الخَامِسُ

حَقِيقَةُ الْأَطْمَاعِ الْإِيرَانِيَّةِ فِي الْخَلِيجِ الْعَرَبِيِّ

بعد هذا الاستعراض لواقع النفوذ والتنظيمات والادعاءات الإيرانية في الخليج العربي، لا بد لنا من الإجابة على سؤال كثيراً ما يتعدد في هذا المجال وهو :

هل الادعاءات والنشاطات الإيرانية في الخليج نابعة من دعوة قومية أم دعوة بلها من حكومة إيران الرجعية؟!

و قبل الإجابة عن السؤال لابد من توضيح السبب الذي دفعنا إلى طرحة .

ان السبب الذي دفعنا لطرح هذا السؤال هو حرصنا على أن يكون موقفنا واضحاً من الشعب الإيراني . . . وحركة الشعب الإيراني الوطنية . . . فإذا ثبت مثلاً ان الشعب الإيراني بجميع طوائفه ومعتقداته السياسية يعتبر ان الخليج فارسي وجزوء مقتضب من ايران ، وان العمل من اجل استرجاعه مطلب قومي .

فإن الموقف المنطقي الذي تمثله المصلحة القومية العربية من الشعب الإيراني هو موقف العداء والمناهضة . أما اذا ثبت ان هذا او هذه الادعاءات والمطامع الإيرانية في خليجنا العربي نابعة من الحكومات الرجعية الإيرانية التي لا زالت تحكم ايران ، وان هذه الحكومات الرجعية الإيرانية قد اختلقت هذه الادعاءات لاستغلالها في تحقيق اغراض سياسية واقتصادية داخلية وخارجية كتهجير جماعة من جماهير الشعب الإيراني المعروفة بفرض اضعاف قوتها الداخلية وتخدير الشعب الإيراني بالهاته بهذه الحقوق المدعاة عن التفكير في اوضاع ايران الداخلية المزرية . واستغلال هذه الاطماع والادعاءات في عمليات ضغوط سياسية واقتصادية على بريطانيا وامارات الخليج . اذا

ثبت ذلك فان الشعب العربي ، سواء في الخليج او في بقية اقطار الوطن العربي بحكم مبادئه القومية التقديمية التي تؤمن بأن العربية في العالم واحدة لا يمكن تجزئتها ، وتناهض الاستعمار والرجعية ايمنا كانا في اي بقعة من العالم ، وتناصر جماهير الشعوب المناضلة ضد الرجعية والاستعمار والامبراليالية العالمية ، بحكم هذه المبادئ فان الشعب العربي سوف يقف الى جانب الشعب الايراني في كفاحه ضد الحكم الرجعي المرتبط بالاستعمار في ايران ، وسيعامل الشعب الايراني كصديق ورفيق في النضال ضد الرجعية والاستعمار والامبراليالية الذين تعانى منهم بعض اقطار الوطن العربي ومنها منطقة الخليج العربي .

ونعود الى السؤال الذى طرحته قبل قليل ، وللاجابة عليه نقول اننا كنا ننوى ان نقطع بالرأى الثاني ، ولو لا أن بعض الحقائق التى لمسناها تجعلنا نشك فى ان الادعاءات الايرانية دعوة الهاء من حكومات رجعية عميلة ، من هذه الحقائق ان حكومة مصدق التى تعتبر حكومة تقديرية قد فعلت فى الفترة القصيرة التى سلمت فيها زمام الحكم فى ايران نفس ما فعلته وما تفعله الحكومات الرجعية الايرانية حين واصلت ادعائاتها فى امارات الخليج . فقد ضمن مصدق قراره المشهور بتأمين البترول الايراني تأميم بترول البحرين باعتبارها جزء لا يتجزأ من ايران . والولاية الرابعة عشر فى الامبراطورية الايرانية كما انه اثناء توقيع حكومة مصدق الحكم احتلت ايران جزيرة (هنجم) العربية كما اوضحنا ذلك بالتفصيل فى فصل سابق .

وبالنسبة للحركة الوطنية الايرانية والتى ابرزها كما هو واضح لنا الحزب الشيوعى الايرانى «تودة» فانها لم توضح موقفها رسميا حتى الان من هذه القضية ، وبالتالي فانه من الصعب الحكم على موقفها ولكن «جبة التحرر الوطنى» التى هي واجهة للحزب الشيوعى فى البحرين لحزب تودة الايرانى ، هذه الجبهة او الحزب لم تستنكر حتى الان الادعاءات الايرانية على الاقل بالنسبة للبحرين رغم تزايد الشعور القومى الاستنكاري لدى شعب البحرين لهذه الادعاءات والاطماع ، وتحديدا جميع الحركات الوطنية مواقفها الاستنكارية منها فى عدة مناسبات . والمعروف عن الحزب الشيوعى فى البحرين ان معظم قياداته وقواعد ايرانية ، وان بعضها منتسب من حزب توده فى ايران ليتولى مراكز قياداته فى الحزب الشيوعى البحرينى .

ومع أنه ليست هناك مواقف محددة رسمية للحزب الشيوعي في البحرين من هذه القضية فإن له مواقف رسمية مطاطة ومواقف فردية تؤيد بصرامة تبعية البحرين لایران . من المواقف الرسمية المطاطة ظهور شعارات للحزب في أكثر من مناسبة تقول (عاشت الاخوة الايرانية البحرينية) ، ومن المواقف الفردية لاعضاء الحزب - بجانب التغنى بتبعية البحرين لایران - اشتراكهم في عدة هجمات عنصرية ايرانية ضد السكان العرب وبالاضافة الى ذلك كله فان بعض قياديي هذا الحزب من العرب ينفون وجود خطر هجرة وتسلل ايرانيين من كرizen الى البحرين والخليج ، ويصورون الموضوع على انه مجرد هجرة بعض الكادحين الایرانيين للبحث عن لقمة العيش في امارات الخليج ، ويتهمون المنظمات القومية في الخليج بتهويل خطورة هذه الهجرة .. ويدعون الى غض النظر وتركيز النضال ضد الاستعمار البريطاني باعتباره العدو الرئيسي للشعب في هذه المنطقة .

واذا ما قبلنا بمناقشة اراء الشيوعيين هذه فاننا نسلم معهم ان الاستعمار البريطاني هو العدو الرئيسي .. ولكننا نضيف ايضا ان الاستعمار خطر سياسى واجتماعى واقتصادى ، والوجود الهائل للمسلمين والهاجرين الایرانيين في امارات الخليج يشكل خطرًا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ايضاً ، والواضح من وجهة نظر الشيوعيين هذه أنها ليست الا تهرب من تحديد موقف واضح وحاسم من قضية الاطماع الایرانية في الخليج العربي .

من ذلك كله فاننا لا نستطيع ان نعطي اجابة حاسمة على السؤال المطروح ، رغم اننا نميل الى اعتبارها دعوة قومية اكثر من اعتبارها دعوة حكومة رجعية لاسباب السالف ذكرها ، ومع ذلك فاننا سنترك الباب مفتوحا امام الحركة الوطنية الایرانية المتمثلة في حزب توده وغيره لتحديد موقفها بصورة واضحة وحاسمة من هذه القضية وازالة اي التباس - اذا كان هناك التباس - في علاقة الحركتين القومية العربية والایرانية .

غير اننا نعود ونؤكد على خطورة الهجرة الایرانية الى امارات الخليج .. ، وعلى الخطر القومي والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشكلها هذا الوجود الایرانى في الخليج ، خاصة وانه مرتبطة بـ ایران وبتواطئ ودعم الاستعمار البريطاني والصهيونية .

الفَصْلُ السَّادِسُ

مستقبل الخليج العربي

اولاًً - استراتيجية شرق السويس والخليج

قلنا في مقدمة هذا البحث انه بتنفيذ الاستراتيجية البريطانية الجديدة «شرق السويس» تدخل منطقة الخليج العربي مرحلة جديدة من مراحل صراعها مع الاطماع الاستعمارية والتوسعية ، وقلنا ايضا انه يبدو من كل ظواهر هذه المرحلة التي بدأ تنفيذها بالفعل ، انها اكثر خطورة من جميع مراحل الصراع الاستعماري التي شهدتها هذه المنطقة طوال الثلاثة قرون الاخيرة ، كما انها اشد ضراوة نتيجة لاسلوب التكتل والتنسيق الذي ينتهي جميع الاستعماريون والرجعيون الطامعون في هذه المنطقة الان فيما بينهم .

وتعتمد استراتيجية شرق السويس على تخفيض وتصفية الوجود العسكري البريطاني في الاماكن التي لبريطانيا وجود عسكري وسياسي من منطقة شرق السويس ، وعلى اشراك حلفاء بريطانيا واصدقائها في داخل وخارج هذه المنطقة ، في تحمل اعباء هذا الوجود مع بريطانيا سياسيا وعسكريا .

ولا يهمنا هنا تفاصيل استراتيجية «شرق السويس» بقدر ما يهمنا الجزء الذي ستتأثر به منطقتنا من هذه الاستراتيجية ، وهو انسحاب بريطانيا من قاعدتها العسكرية في عدن بعد حصول الجنوب على استقلاله ونقلها الى الخليج العربي هذا الانسحاب الذي لا يعني مجرد نقل قاعدة عسكرية من منطقة الى منطقة اخرى وانما اتخذ بناء على دراسة مستفيضة استمرت عدة شهور ومناقشات واسعة اشتراك فيها كبار السياسيين والعسكريين الانجليز ، والامير كان في

اجتمعايات تمت بينهم ، اثناء زيارة ويلسون لجونسون ، وزيارة وزير خارجية بريطانيا لزميله وزير خارجية امريكا ، كما انها لا تعنى فقط توقيف ملايين الجنبيات الاسترلينية التي تتفقها ببريطانيا سنويا ، انما هو ايضا كما قال ويلسون نفسه «انه لا يمكن القول اتنا غير مرغوب فينا في ستفافورة مثلما في عدن » اي ان بريطانيا لم تخرج من عدن طوعا وبناء على ارادتها ورغبتها ، وانما بسبب أساسى وهو رضوخا لارادة الحركة الوطنية في الجنوب اليمنى المحتل التي ارغمنتها بضراتها القوية اليومية على الرضوخ لقرار الانسحاب ٠٠

ومن هنا فان بريطانيا حين تصر على البقاء في شرق السويس مع ان على الاقل ١٠٠ مليون من العملات الأجنبية اي حوالي ٨٪ من رصيد انسحابها منها امر منطقى يوفر لها ٢٥٠ مليون جنيه في السنة منها كل منطقة الاسترليني – التي تشمل دول الكومونولث – من العملات الصعبة والذهب ، ويصل ما يمكنها ان توفره حتى سنة ١٩٧١ اكتر من ٦٠٠ مليون جنيه ، هي بلا شك في اشد الحاجة الى هذه الاموال لتساعدها في تخفيف الازمة الاقتصادية الخانقة التي تواجهها ، هذه الازمة التي تعانى منها بريطانيا رغم تخفيض سعر الجنيه الاسترليني في ١٨ نوفمبر عام ١٩٦٨ وقد سبق التخفيض برنامج للتنقش قدمته حكومة ويلسون ومكون من ثلاث نقاط :

١ - خفض النفقات الخارجية في حدود ٢٥٥ مليون جنيه وذلك بالاسراع بسحب ٢٥ الف جندي من شرق السويس واعادة النظر في مسألة جيش الراين .

٢ - وضع سياسة داخلية تحد من الاستهلاك وذلك برفع الضريبة على المبيعات وسلع التصدير بحوالى ١٠٪ والحد من البيع بالتقسيط وتقيد منح القروض وبناء المدارس والمنازل مع العلم ان اكبر المشاكل في بريطانيا هي السكان .

٣ - تخفيض زيادة الدخل المقررة في الخطة من ٣٥٪ الى ٢٪ في الوقت الذي كانت الاتعادات العمالية غير راضية عن النسبة المقررة وتطالب برفعها الى ٥٪

قلنا ان بريطانيا حين تصر على البقاء شرق السويس فانها لذلك كلها ستتضع في حسابها بصورة اساسية « امان وجودها » الذي انتهى

في عدن بعد انسحاب بريطانيا عام ١٩٦٨ واحد صمامات الامان الرئيسية التي تتضمنها بريطانيا في حسابها ، هو حسابها الدقيق للحركة الوطنية في منطقة الخليج العربي .. تجربتها التاريخية معها ، وضعها الحالي ، احتمالات تطورات هذا الوضع ، مستقبلاً ، ثم كيفية مواجهة الحركة الوطنية ، وبالاضافة الى ذلك اخذ تجربة عدن والجنوب اليمني المحتل بعين الاعتبار ، هذه التجربة التي اعتمدت ولا شك عليها بريطانيا حين قررت اختيار البحرين ومصيرة الشارقة كثلاث قواعد رئيسية لها في الخليج العربي بدلاً لقواعدها العسكرية في عدن والجنوب اليمني ، ببريطانيا بهذا الاختيار (كما سبق ان جاء في مقال نشرته جريدة الطليعة الكويتية) ترى انها انتقلت من الشواطئ الملتقطة الى جزر الامان حتى الشارقة التي ليست بجزيرة راعت بريطانيا في اختيارها صمام الامان هذا حين عقدت اتفاقاً جديداً مع حاكمها في ٢٩ - ٦ - ١٩٦٦ ، يقضي بان « الشارقة ارضاً اضافية لبناء تسهيلاًات جديدة للقوات البريطانية » على ان تدفع بريطانيا لحاكمها مقابل ذلك مبلغاً من المال سنوياً مقداره ٦٠٠ الف جنيه استرليني اعتباراً من يناير ١٩٦٨ ، بالإضافة الى دفعه اولية ١٠٠ ألف جنيه دفعت في اول أغسطس ١٩٦٦ ، وصمم الامان الذي راعت بريطانيا في هذا الاختيار كما قالت وكالة رووتر ، تتمتع الشارقة بميزتين عسكريتين كبيرتين فاراضيها الصحراوية توفر منطقة تدريب مبنائية معظم السنة وكما ان – وهذا هو بيت القصيد – انبساط اراضيها في الصحراء يجعل تسلل « مغاربيين » اليها من البر امراً شبه ممتحنيل .

ورغم ان اهمية « صمام » الامن البريطاني هذا لا يشكل الا جزءاً من الحقيقة ، التي تقول ان بريطانيا وحليفاتها فيما يخططون وينفذون من مخططات استعمارية في هذه المنطقة يحسبون دائماً حساب الحركة الوطنية فيها ، وبدون التعرض لوضع الحركة الوطنية تفصيلاً في الخليج ، فاننا نسجل لذلك سببين رئيسين :

(١) ان الاستعمار البريطاني فشل رغم العديد من الضربات التي وجهها للحركة الوطنية في امارات الخليج في مدى الاربعة عشر سنة الاخيرة في القضاء على هذه الحركة نهائياً ، لقد استطاع الاستعمار بضرباته التأثير على مسيرتها وقوتها ، وشلها في فترات مختلفة ،

ولكن كان دائماً شللاً مؤقتاً تعود بعده الحركة الوطنية الى البروز بقوة متجددة ، وابرز مثل على ذلك الحركة الوطنية في البحرين .

(٢) ان الحركة الوطنية قد ضربت جذورها في اهم مناطق الخليج بالتفاف الجماهير حولها وهي تبني نفسها وتزداد قوتها واتساعاً ، في محاولة استفاده من كل التجارب مع الاستعمار والرجعيه من ناحية واضعه في اعتبارها خطورة المخططات الاستعمارية التي يرسمها الاستعمار البريطاني بالتعاون مع حلفائه وعملائه لمستقبل المنطقة من ناحية اخرى .

والنقطة التي نود الاشارة اليها هي ان الحلف الاستعماري الطامع في منطقة الخليج العربي ينظر الى هذه المنطقة بشروطها وتياراتها من خلال نظرته الشاملة الى الاوضاع السياسية في مناطق اخرى من العالم وخاصة المناطق العربية المجاورة منها لامارات الخليج ، او التي لها تأثير في اوضاع هذه المنطقة ، وبصفة عامة فان اوضاع الاستعمار تتأثر تلقائياً باوضاع القوى الثورية والمناهضة للاستعمار في العالم ، فامريكا وبريطانيا اللتان خاضتا صراعاً مميراً في اوائل هذا القرن لمنع النفوذ الروسي من التغلغل الى جنوب ايران ، ومن ثم السيطرة على الخليج العربي ، لا تزال مخاوفها قائمة من حدوث هذا الامر «الخطير» !؟

ثم يبقى سؤال لابد من الاجابة عليه قبل التعرض لتفاصيل مخططات المستقبل التي يرسمها الحلف الاستعماري الطامع لمنطقة الخليج ، **السؤال هو ما هي مبررات الوجود البريطاني في هذه المنطقة ؟؟**

يجيب المستر ويلسون رئيس وزراء بريطانيا ، محدداً هذه المبررات في ثلاثة نقاط :

(١) في حالة ازمة تتعرض لها المصالح والجاليات البريطانية .

(٢) التدخل بناء على طلب عضو في الكومونولث .

(٣) المشاركة في عمليات الامم المتحدة في حفظ السلام .

وتنسف الاهرام مبررات ويلسون هذه في تعليق لها حين تقول .. فهناك اعتراف من العسكريين البريطانيين انفسهم بأن القوات البريطانية شرق السويس غير قادرة على تحمل الاعباء المفروض قيامها

بها ، المسألة لم تعد اكثرا من مظاهر العظمى الدولية بالمشاركة في اعباء ومسئولييات الدول الكبرى .

واكثرا ما فى هذا العامل ميزة أن بين ضخامة المطلوب وبين الامكانية الفعلية دافعا يفرض على بريطانيا الاعتماد على طرف آخر وليس امامها سوى الولايات المتحدة ..

اما المحرر العسكري لجريدة «التايمز» اللندنية فيحدد بعض هذه الاهداف في :

(١) ضمان تدفق البترول العربى للسوق الغربى .

(٢) ضمان الامتيازات البريطانية الحالية .

(٣) ضمان الاسعار الحالية للبترول وتحديد ارتفاعها بعد أعلى لا يزيد على الحد الحالى بكثير .

(٤) الابقاء على حالة التجزئة الحالية في المنطقة التي تضمن جوا ملائما مثاليا لاستمرار وضمان النقاط الثلاثة الاولى .

والذى نستتتجه من هذين الجوابين تعليق «الاهرام» نقطتين :

(١) ان الذى سيهم بريطانيا وحليفتها اميركا من منطقة الشرق الاوسط والخليج العربى هو البترول هذا المورد العിوى الهام الذى سيفرض عليهم ابقاء هذه المنطقة اطول مدة ممكنة تحت النفوذ资料 the الغربى وبعيدة عن النفوذ الثورى العربى والعسكرى الشرقي .

(٢) ان بريطانيا امام هذه الالتزامات الضخمة ومراعاة لظروف « خريف عمرها » ستعتمد على حليفاتها فى تنفيذ هذه الالتزامات وهذا ما حدث بالفعل فقد اتفقت بريطانيا مع هؤلاء الحلفاء والاصدقاء على تحمل الجزء الافضل من اعباء التزاماتها فى الخليج .

ثانياً - الحلف الاستعماري

الحلفاء الذين اتفقت معهم بريطانيا هم الولايات المتحدة الامريكية التي تمتلك استثمارات نفطية في الخليج تزيد قليلا عن الاستثمارات البريطانية نفسها فرؤوس الاموال الاميركية تمتلك مجموع الشركات العاملة بالسعودية والبحرين وظفار ونصف الشركات العاملة في

الكويت والمنطقة المحايدة ، كما تساهم بـ ٢٣٪ من شركة نفط العراق، ٤٪ في الهيئة الدولية التي تستغل نفط ايران واحدى الشركات العاملة في قطر ، هذه المصالح التي ستزداد مستقبلاً كما ذكرنا في فصل سابق لقد كانت سياسة اميركا منذ الحرب العالمية الثانية تعتمد على ابقاء هذه المنطقة بعيدة عن نفوذ الكتلة الشرقية الشيوعية كما تحرص على ابقاء الخليج العربي بعيرة عسكرية اميركية لقطع اسطولها السادس والسابع وبجانب القاعدة الاميركية في الظهران المطلة على الخليج فان اميركا تملك ايضاً قاعدة بعيرية في البحرين فيها قيادتها البحرية للشرق الاوسط ، وكان الولايات المتحدة تتولى بهما الدفاع عن القسم الشمالي من الخليج بينما تتولى بريطانيا مهمة الدفاع عن القسم الجنوبي منه وذلك كما قال الدكتور صلاح العقاد في كتابه «التيارات السياسية في الخليج العربي» عن هاتين القاعدتين وايران التي - كما اوردنا ايضاً - لها اطماء قديمة في الخليج وهي تعمل لها منذ عدة سنوات على اكثر من صعيد كما ان حكومة ايران بالإضافة الى ذلك يهمها حماية اوضاعها ونظمها الرجعي المرتبط بالغرب والتعاون مع حلفائها في حلف «الستون» ببريطانيا لحماية المصالح المشتركة ، وقد عبر الشاه عن ذلك في تصريحاته قبل سنوات لصحيفة «الجارديان» البريطانية قال (ان بريطانيا بما انها ستجلو عن عدن في عام ١٩٦٨ وانه يعتقد انها ستجلو ايضاً عن الخليج العربي في عام ١٩٧٠ ومن هنا فهو يحد منذ الان من مسؤوليته ان يستعد لحماية بلاده والدفاع عن منطقة الخليج التي كانت بريطانيا تحميها طوال المائة عام الماضية) .

وعن تعاونه واتفاقه مع بريطانيا قال (أنه اعطى موافقة على بياض لطائرات السلاح الجوى البريطاني بأن تستخدم الاجواء الايرانية دون الحصول على اذن سابق وان تنزل في المطارات والقواعد الايرانية للتزود بالوقود) .

والسعودية بوضعها الرجعي تعمل منذ مدة طويلة على تقوية نفوذها المعنوى والمادى في الخليج لاعتقادها ان سيطرتها على هذه المنطقة وعزلها عن الدول العربية الثورية حماية كبيرة لنظامها وان اي تغير ثورى فى اى اماراة من امارات الخليج سستكون ولا شك وبالاً على الحكم الرجعى السعودى ولقد كانت السعودية - كما تقول الوثائق

التاريخية - على نزاع دائم مع بريطانيا على السيطرة على امارات الخليج وفي فبراير من سنة ١٩٣٨ اوفدت الحكومة السعودية وزير الخارجية الذي كان في ذلك الوقت فيصل بن عبد العزيز آل سعود الملك الحالي - الى لندن وقد حمل معه الى الحكومة البريطانية مذكرة لها أهميتها من الناحية التاريخية فهي تتبنى الى هنا حق الدولة على اساس وراثة هذه المنطقة تاريخيا وتقول المذكرة (ان التمسك بهذا المبدأ يجعل قسما واسعا من اراضي حضرموت وظفار وعمان وابو ظبي داخلا ضمن اراضي جلالته) ونظرة تاريخية تثبت ان مخافر عبرى بريمى وظفار واواسط قطر كانت مخافر سعودية انشأها اجداد الملك . غير ان جلالته حبا منه في الوفاق والتفاهم مع بريطانيا وفي عدم حرمان اصدقائه من الامراء العرب على الخليج الفارسي ؟؟؟ ولو كلف ذلك خسارة مادية عليه ، كل ذلك جعله يقبل بعد الحاح شديد بتحديد اقل مطالبه ، فالتسامح من جهة بريطانيا وهذه المذكرة - رغم مرور ٢٨ سنة عليها - الا انها تعبر بوضوح عن اهداف السعودية في الخليج ، التي تتعاون مع بريطانيا على تنفيذه .

اما اسرائيل فانها تستغل اوضاع الخليج بتنسيق مصالحها مع هؤلاء الحلفاء للاستفادة من هذه الوضاع في خدمة مصالحها التي تقضى بكسر طوق المقاطعة العربية من حول عنقها ، واستغلال هذه المنطقة في عمليات التجسسها على الدول العربية بعمى وضمان السلطات الاستعمارية (وقد اوردنا امثلة على ذلك عن شبكات التجسس الاسرائيلية في دبي والبحرين) وكذلك الاستفادة بقدر الامكان من ثروات هذه المنطقة الاقتصادية عن طريق الصهاينة المتجمسين بجنسيات امارات الخليج في دعم اقتصادها المتدهور والتعاون الذي ذكرناه بين الايرانيين والصهاينة في البحرين للسيطرة على اقتصادها ابرز مثل على ذلك من هذه المنطلقات المصلحية تكون الحلف الاستعماري الطامع في الخليج ، واعدت بريطانيا وامريكا المخططات لاطرافه التي بدأوا ينفذونها منذ فترة والتي يمكن ايرادها فيما يلى :

يعتبر الحلف بصفة عامة وبريطانيا بصفة خاصة ان الخليج العربي هو آخر معقل من معاقلها الاستعمارية ، وان بتروله دعامة اساسية للاقتصاد البريطاني وبدونه ينهار هذا الاقتصاد ، ولذلك فقد وضعت

بريطانيا في اعتبارها أنها ستدافع عن نفوذها الاقتصادي والسياسي في الخليج إلى آخر رمق ، وبمختلف الأساليب والأسلحة ، حتى ولو اضطرت إلى افقاء شعب منطقته أو أكثر من مناطق الخليج تفتيلاً وتهجيراً .

وقد عبر انطوني ايدين عندما كان رئيس وزارة بريطانيا عن هذا المفهوم في حديث له مع خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي السابق أثناء زيارة الاول لموسكو ، قال ايدين لخروشوف ما خلاصته : « ان بريطانيا ستتجدد نفسها مضطراً للانسحاب من منطقة الشرق الأوسط ولكنها لا تملك التراجع عن منطقة الخليج العربي الذي تعتبره بريطانيا بسبب ثرواته البترولية التي تمثل عموداً أساسياً يرتكز عليه الاقتصاد البريطاني تعتبره « خط الموت » الذي لا تراجع وراءه ولو خطوة واحدة » .

والمعلومات المستقة من المصادر البريطانية تقول في هذا السبيل ان بريطانيا بدأت فعلاً تنفيذ مخططها هذا خاصة بالنسبة للمناطق التي تحتوي على مخزون البترول ، التي عليها أهم قواعد بريطانيا العسكرية الأساسية في الخليج كمصيره والبحرين ، وبالنسبة لجزيرة مصيرة التابعة لحكومة مسقط والتي تعدّها بريطانيا منذ بضعة سنوات لتكون قاعدة بريطانية رئيسية في الخليج ، وبالنسبة لهذه الجزيرة فإن بريطانيا قد أجلت معظم سكانها « البدو » عنها ، وعزلت الباقيين منهم في ركن نائي من الجزيرة بعيد عن قاعدتها ، وأكثر من ذلك فأن المصادر البريطانية تقول أن بريطانيا قد وضعت في اعتبارها التخلص من سكان الجزيرة الباقيين أيضاً عن طريق حملهم على الهجرة منها ، حتى ولو اضطررت بريطانيا أن تدفع لكل فرد منهم (١٠٠٠) جنيه مقابل مغادرته الجزيرة ؟

اما بالنسبة لجزر البحرين القاعدة البريطانية الرئيسية الأخرى في الخليج ، والتي جعل منها موقعها الهام المتوسط للخليج أهمية استراتيجية ، مكن بريطانيا من حماية مصالحها البترولية في الكويت وقطر ، تنظر إليها بريطانيا بنفس نظرتها لمصيره باعتبارها نهاية « خط الموت » ورغم ورود فكرة التخلص من سكانها لدى بريطانيا إلا أن صعوبة ذلك جعلها تفكّر في البحرين في طريق آخر قبلها هي أن عدد القوات البريطانية في البحرين سيصبح (قبل استقلال الجنوب وبعد

تصفيية قاعدة عدن) حوالى ٣٥ الف جندي ، وهو عدد موازى تقريباً للرجال القادرين على التصدى لبريطانيا فى البحرين ، بعد استثناء المرتبطين مصلحياً بالاستعمار والعجزة والنساء والاطفال ، وبالطبع فإن القوات البريطانية ستكون متوفقة عسكرياً على الشعب الأعزل .

ولقد اعتمدت السياسة البريطانية الجديدة على عاملين عبر تجربة عدن ، ومبررات استراتيجية شرق السويس او الانتقال من الشواطئ المحتلة الى جزر الامان والتكشف . من العامل الاول جاء قرار بريطانيا باختيار جزر البحرين ومصيرها ثم الشارقة كقاعدة رئيسية لها فى الخليج ثم بقية القواعد المنتشرة في عمان ، كقواعد فرعية مساعدة للقواعد الرئيسية . ومن العامل الثاني اعتمدت بريطانيا كل الاعتماد على الحلفاء و «الاصدقاء» وبالتالي اقتضى ذلك ان تستبدل بريطانيا «سياسية الوضع الراهن» التي حكمت بها هذه المنطقة حوالى قرنين من الزمان بسياسة جديدة مستفيدة من اوضاعها الاقتصادية الضعيفة ، وتغير روح العصر وهى السياسة التي تنقل الاستعمار البريطاني تدريجياً من الاستعمار القديم الى الاستعمار الجديد .

ولكن الواقع يقول ان بريطانيا قد تستطيع ان تكون آمنة الى حد كبير في مصيره ، ولكنها لن تكون كذلك في البحرين والشارقة ، واساس الانفاء الذى وضعته المصالح البريطانية في اعتبارها سيكون الحل الاخير الذى ما بعده حل .

من هنا دفعت بريطانيا بكل امكاناتها لتحويل استعمارها القديم الى جديد باسرع ما يمكن وتنقسم هذه السياسة الى شقين :

(١) دولي و تتولاه اميركا وال سعودية وايران .

(٢) داخلى يشكل النفوذ والتنظيمات الإيرانية المتعاونة مع الصهاينة - طابوره الخامس ، كما يعتمد على جزء آخر تتولى تنفيذه بريطانيا نفسها ، ويقضى بخلق انفراج سياسي داخلى يمتص النسمة الشعبية ويبعدها عن الانفجار المحتم .

وبالرجوع الى الواقع التاريخي نرى ان النشاط الاميركي دخل الى الكويت في اوائل القرن العشرين على شكل بعثات تبشيرية ، وبعد الحرب الاولى فرضت اميركا على بريطانيا سياسة الباب المفتوح في

الشئون الاقتصادية مما مكن الولايات المتحدة الاميركية من الحصول على نسبة هائلة من امتيازات واستغلال النفط واستمرت السياسة الاميركية لمدة طويلة على هذا الحال تاركة لبريطانيا مسئولية الاتساع على الوضع السياسي في الجزيرة العربية ، مكتفية هي بمشاركةتها في المصالح الاقتصادية ، وعندما انقلبت السياسة الاميركية رأسا على عقب بعد الحرب العالمية الثانية ، واخذت تتدخل في الشئون السياسية وبمضي الوقت اخذت الخلافات تتشعب بين العين والعين بين الدولتين وان حرصت الدولتان على عدم وقوع صدام مباشر صريح ، واستمر هذا الوضع حتى بعد العدوان الثلاثي على مصر ، حين شعرت بريطانيا بتقلص نفوذها السياسي في الشرق الاوسط ، فسعت الى تصفية خلافاتها الثنائية مع الولايات المتحدة مثل تلك الخلافات المتعلقة بالخليج ، وتم ذلك صراحة بتصریح جون فوستر دالاس وزير الخارجية الاميركية في ذلك الوقت الذي ادى به في يوليو ١٩٥٧ وقد بين الوزير الاميركي كيف ان الدولتين تصفيان خلافاتهما في سبيل الهدف الاكبر الا وهو منع تسلل السوفييت الى الشرق الاوسط ، وقد شمل هذا التنسيق السياسة الدافعية .

ولقد جاءت استراتيجية شرق السويس لتدفع بريطانيا اكثر نحو الاعتماد على اميركا ولتدفع وبالتالي النفوذ الاميركي الى التغلغل بصورة اوسع في الخليج العربي ، أي ان بريطانيا استطاعت باميركا سنة ١٩٥٧ حين شعرت بتقلص نفوذها ، وهي تكرر نفس التجربة الان .

٤

ولكن ما هو دور الولايات المتحدة الاميركية في مخطط شرق السويس هل هو مجرد حلليف تستعين به بريطانيا لمساعدتها في فترة حرجة تمر بها ؟ أم ماذا ؟ على هذا السؤال تعجب مجلة «الایكونومست» البريطانية في مقال لها تحلل فيه استراتيجية شرق السويس فتقول : «ان ما نحتاج اليه في الوقت الحاضر هو شرح وتبيان كيف يمكن ان يكون عمليا استمرار الالتزام البريطاني في شرق السويس من الناحية العسكرية الاستراتيجية في حين لا تقدر بريطانيا وحدتها ان تقوم بهذه الدور الهام الى الشرق من السويس ، لا حزب المحافظين ولا حزب العمال قادر ان يقرر ما اذا كان لبريطانيا مكان مفيد او دور تقوم به في المحيط الهندي . ذلك كلّه يعتمد على الولايات المتحدة .»

اما الاهرام فتجيب على نفس السؤال قائلة « ان الولايات المتحدة تستفيد من وجود القواعد البريطانية هناك اكثر من بريطانيا التي لا تستفيد الا من تصفية هذه القواعد برغم مسرحية الغضب الاميركي التي احيط بها اعلان المخطط البريطاني وكان اول اثاره شراء بريطانيا طائرت اميركية بـ ٦ مليار دولار » .

ان بريطانيا قبل ان تضع سياستها ناقشتها مع الولايات المتحدة وهي بريطانيا ليست صاحبة نظرية الفراغ ولكنها اصبحت تؤمن بها فهي سياسة اميركية اصلاً تنفذها بريطانيا . ودليل آخر هو ان بريطانيا لم تكن تؤمن ان تشارك في السياسة الاميركية لاحتواء الصين ، ولكنها اصبحت بمخططها شرق السويس تشارك فيها .

ان البرنامج اذيع رسمياً في فبراير سنة ١٩٦٦ وانه قد سبقه باربعة اشهر اعلان من الدولتين عن برنامج انشاء قواعد عسكرية مشتركة في المحيط الهندي .

وتصل الاهرام في ذلك الى نتيجة فتقول « ان مسألة شرق السويس » ليس اكبر من مخطط اميركي يحمل العلم البريطاني ، وان له اهدافاً غير مكتوبة ولكنها باللغة الخطير على مستقبل العالم الثالث .

هذا هو اذن دور الولايات المتحدة في مخطط شرق السويس ، دور رئيسي يكاد يفوق دور بريطانيا نفسها ان لم يكن فاقه فعلاً .

واذا ما عدنا للتاريخ ايضاً لنرى طبيعة علاقات بقية « اصدقاء » بريطانيا التي تستعين بهم في مخططها او سياستها الجديدة « شرق السويس » فاننا نرى ان هناك تنافساً قدماً بين السعودية وايران على النفوذ في الخليج العربي . وبالذات الصراع على ملكية بعض مناطق كالبحرين مثلاً . ومن امثلة ذلك احتجاج ايران على المعاهدة السعودية البريطانية الخاصة بالبحرين عام ١٩٢٧ ، بالإضافة الى وجود الخلافات المذهبية المعروفة بين الدولتين . وعلى النفوذ في الخليج ايضاً فان المعروف ان هناك صراعاً بين السعودية والكويت على تزعم امارات الخليج العربي من ناحية وعلى مد نفوذهما الجغرافي من ناحية اخرى . فكيف حل كل هذه التناقضات ضمن التنسيق الحال المشترك ؟

لقد كانت زيارة فيصل لايران ذات اهمية كبيرة بالنسبة لتصفية هذه المتناقضات وتجهيزه جهود هذه الدول الثلاثة جميعها نحو خدمةصالح المشتركة بينهم . ففي هذه الزيارة صفى فيصل مع شاه ايران المشاكل المتعلقة بين دولتيهما ، والسكوت مؤقتا على الوضع الراهن بالخليج ، كما اتفقا ايضا على تنسيق سياستيهما في الخليج، وعملهما على اقتسام صالح فيه . والعارفون ببواطن الامور يقولون ان مباحثات فيصل والشاه تناولت امور محددة ضمن نطاق اقتسام صالح والنفوذ في الخليج ، وان هذه المباحثات والامور التي بحثت فيها تمت بمعرفة وشرف بريطانيا ، وان زيارة فيصل للكويت التي استغرقت يوما واحدا والتي تمت وهو في طريق عودته من ايران ، هذه الزيارة تناولت بصورة محددة طلب فيصل من حكام الكويت الموافقة على ما اتفق عليه مع الشاه من تقسيم صالح في الخليج ولكن حكام الكويت تمنعوا في اعطاء فيصل هذه الموافق نتيجة لخطورة هذا الامر . وذلك لأن ضمن ما اتفق عليه الملك مع شاه ايران تنازل الكويت عن جزر الكويتية لايران !! ، والجدير بالذكر ان الاجتماعات التي تمت في الكويت اثناء زيارة فيصل لها اقتصرت على افراد من الاسرتين الحاكمتين في كل من السعودية والكويت وانه لم يسمح بالاشتراك فيها لبقية الوزراء الكويتيين الذين لا ينتمون الى الاسرة الحاكمة في الكويت !

وتحتاج لهذا التمنع الكويتي ، اتفق على اجراء مباحثات «الجرف القاري » بين السعودية وايران والكويت ، واستثنى العراق رغم انها دولة مطلة على الخليج ولها مياه اقليمية فيه ، مما يدل على ان مباحثات «الجرف القاري» لا تختص باليابان الاقليمية فقط ، ائما بأمور اخطر من ذلك بكثير . وقد عقدت عدة اجتماعات بين الاطراف الثلاثة انتهت كلها بالفشل ، او بعدم التوصل الى اتفاق .

وبعد ان نتحدث عما دار في تلك الاجتماعات نود الاشارة الى ان مباحثات «الجرف القاري» كانت تجري منذ مدة طويلة بين الكويت وايران من ناحية ، وبين السعودية وايران من ناحية اخرى . ولقد كان الفشل حليفا دائم للمباحثات الكويتية الإيرانية ، لأن ايران - كما تقول المصادر الحكومية الكويتية - كانت دائما في بداية كل اجتماع من اجتماعات هذه المباحثات تشترط ايقاف الحملة عليها وعلى اهدافها

في الخليج العربي التي تشنها الصحف الكويتية . وانه في كل مرة وقبل بداية هذه الاجتماعات يعقد المسؤولون الكويتيون اجتماعا لرؤساء تحرير الصحف ، ويطلبون منهم عدم التعرض لايران حتى يتم التوصل الى اتفاق معها .. ولقد استمرت هذه الاجتماعات تعدد مدة طويلة بين ايران والكويت دون التوصل الى نتيجة تذكر ، حتى جاءت الاجتماعات الثلاثية الاخيرة بين الكويت وال سعودية وايران باسم مباحثات الجرف القاري فماذا دار في الاجتماعات الثلاثة ؟

ان الموضوع الذى تناولته مباحثات الجرف القاري الثلاثية فى اجتماعاتها ليس تحديد المياه الاقليمية لكل دولة من هذه الدول تبعا للاسس الدولية المعروفة فى هذا المجال وانما تحديد وتوزيع مناطق نفوذ هذه الدول فى الخليج . ويدخل ضمن هذا الموضوع سحب جزر الخليج تابعة لدولة معينة وتسليمها لدولة اخرى . وادخال امارة او اكثر من امارات الخليج ضمن منطقة نفوذ دولة من هذه الدول الثلاث او سحبها من اخرى ، وبصورة اكثرا تحديدا فان المشروع الذى دارت حوله المباحثات كما تقول معلومات بعض المصادر العلية هو :

(١) ضم ثلاث جزر كويتية فى الخليج العربي لايران ، احدهن الجزيرة التى اثيرت حولها ضجة فى عام ١٩٦٤ بين الكويت وايران حين وقع سفير الكويت فى ايران على خريطة تعترف بتباعية هذه الجزيرة لايران وحاولت ايران احتلالها معتمدة على توقيع السفير واعترافه وكذلك ضم جزيرة او اكثرا من الجزر التابعة لامارات ساحل عمان فى الخليج الى ايران ، ضمن التقسيم الذى يقترحه المشروع .

(٢) فى التقسيم المقترن ادخال البحرين وقطر ضمن المياه الاقليمية لنامملكة العربية السعودية ، اي وضعهما ضمن منطقة النفوذ السعودية فى الخليج ، ومن المعتقد ان امارات اخرى تدخل ضمن منطقة النفوذ السعودية هذه .

(٣) اما الكويت فبجانب حصولها على المياه الاقليمية التى تحتوى على البترول ، فإنه اقترح تعويضا ماليا عن الجزر التابعة لها ، والتى ستتضمن لايران ، وفي بداية الاجتماعات الاولى التى عقدت فى كوبنهاجن اقتربت السعودية تعويض الكويت بمد رقعتها الجغرافية فى المنطقة بمحايدة بين السعودية والكويت ، وكانت الكويت ان توافق على ذلك،

لولا ان مندوب السعودية تلقى معلومات فى اللحظات الاخيرة من الاجتماعات من حكومته ترفض هذا الامر وتوافق على تعويض الكويت ماليا . والعقبة التى ما زالت تقف فى وجه الاتفاق هي ان ايران تصر على طلبها بتسليم الجزر الكويتية الثلاث اليها ، والكويت ترفض ذلك ، لأنها ليست محتاجة الى المال من ناحية ولانها لا تستطيع تحمل خطورة نتائج تسليم ايران الجزر الكويتية التى تطلبها من ناحية اخرى .

واللاحظة الهامة والجديرة بالتسجيل هنا – بالإضافة الى خطورة تسليم جزر الكويتية ومن ساحل عمان لایران – هي اعتراف ایران ضمنياً بزيف ادعائهما في البحرين التي لا زالت تعتبرها جزءاً من اراضيها . وأهمية هذا الاعتراف ستظل واردة سواء نجحت هذه المباحثات او فشلت .

اما الملاحظة الاخرى التي يسجلها المطلعون على هذه المباحثات فهي تمحس السعودية لایران ، والعمل على ارضائها بأى وسيلة ممكنة أثناء المباحثات ، مما يدل على مدى الوفاق والتنسيق المصلحي المشترك الذى توصلت اليه الدولتان أثناء زيارة فيصل لایران . وفي هذا المجال تجدر الاشارة الى تصريحات شاه ایران لصحيفة «الجارديان» البريطانية التي قال فيها ايضاً بالحرف الواحد : « حدودنا الان تمتد حتى البحر الاحمر » .

واذا كان تصريح شاه ایران هذا يدل بوضوح على مدى ما وصلت اليه العلاقات الايرانية السعودية من التعاون والالتحام .. فان التعاون العسكري بين الدولتين من جهة ، وتزويد بريطانيا واميركا لها بالسلاح ضمن عمليات اعدادها وتنسيق سياساتها الدفاعية في الخليج العربي من جهة اخرى ، قد اعطت لموضوع التعاون المصلحي المشترك ابعاداً جديدة ، بل واخطر من اتفاق مرحلى لتحقيق هدف محدد ، خاصة اذا ما ربطنا ذلك كلـه بعمليات تسليح كل من اسرائيل والاردن التي جاءت فى نفس الفترة وفى وقت اشتتد فيه الهجوم الرجعى الاستعماري الصهيونى فى الوطن العربى ، وفي العالم .

فالسعودية قد حصلت اخيراً على دفعات كبيرة من الاسلحـة من بريطانيا بلغت قيمتها ١١٤ مليون جنيه استرليني بينها طائرات

وصواريخ ، ومع هذه الطائرات حصلت السعودية على طيارين وضباط انجليز ، كما ان العمل يجرى في السعودية الان لانشاء قاعدتين بريطانيتين ، بالإضافة الى قاعدة الظهران الاميركية ، ومن اجل ذلك عينت بريطانيا جـ٠٠ ادرى مديرًا لعمليات تزويد السعودية بالطائرات العربية واجهة الرادار والمواصلات والطيارين وكل ما يتطلب السلاح الجوي السعودي من المساعدات الفنية . وفي الجيش السعودي ايضا ضباط ايرانيون . بعضهم اشتراك في عمليات التسلل التي تقوم بها قلول امام اليمن المخلوع الى الاراضي اليمنية كمدربين لرتقته ، وبعضهم يمارس عمله في الجيش السعودي في داخل الاراضي السعودية . هذا بالإضافة للمساعدات التي قدمتها حكومة ايران الى السعودية في العمليات العسكرية التي جرت على حدود اليمن .

وايران قد حصلت هي الاخرى على اسلحة من بريطانيا بلغت قيمتها حتى الان – كما صرحت المصادر الايرانية نفسها ٣٦ مليون جنيه استرليني بينها خمس مدمرات وعددا آخر من السفن الغربية والصواريخ التي تطلق من الارض الى الجو ، باعتراف الشاه نفسه ، الذي قال ايضا تفسيرا لالاغراض التي ستستخدم فيها هذه الاسلحة « انها للدفاع عن منطقة الخليج العربي » . وانه من اجل ذلك قال الشاه ايضا « انه سيسعى للحصول على مزيد من الاسلحة من بريطانيا والولايات المتحدة زيادة على الاسلحة التي حصل عليها من بريطانيا اخيرا » .

والواقع ان دور ايران المرسوم لها ليس الدفاع عن منطقة الخليج العربي ، وانما الهجوم على منطقة الخليج العربي ، والهجوم الايراني في المور المرسوم لها ذو شقين : داخلي تقوم به التنظيمات الايرانية المسلحة في امارات الخليج – والتي تحدثنا عنها في فصل سابق – وخارجي من ايران نفسها بواسطة الجيش الايراني .

اما السعودية فان الدور المرسوم لها أبعد من ذلك بكثير لانه اولا يشمل الجزيرة العربية بأكملها، ولانه ثانيا ذو طابع سياسي وعسكري في نفس الوقت . وبمعنى آخر فان الاستعمار البريطاني قد اختار ايران لتكون «حارسا» لمصالحه في الخليج العربي ، بينما اختار السعودية لتكون «حارسا» لمصالحه في الخليج والجنوب اليمني ، وعمان ، وتشكل قاعدة هجومية ضد النظام الجمهوري في شمال

اليمن ، تعمل على اجهاضه او على الاقل كبع جماحه .

و اذا كان شاه ايران قد حدد توقيت بدء تنفيذ ايران دورها بقوله « استعدادنا لمواجهة الموقف الناجم عن انسحاب بريطانيا من المنطقة » فان السعودية قد بدأت منذ عام ١٩٦٠ بتنفيذ دورها في الجنوب والخليج معاً وان نتحدث عن قبول دور السعودية هذا وما نفذته منه ، نود ان نجيب على سؤال قد يطرح هنا وهو : لماذا اختيرت السعودية بالذات لتنفيذ هذه الدور الكبير والغطير ؟ والجواب على هذا السؤال هو ان السعودية دولة « عربية » رجعية موالية للغرب ومعتمدة عليه ، وان وضع النفوذ العسكري والسياسي البريطاني الاميركي في السعودية ليس وضع مساعدتها وانما تحكم وسيطرة وبالاضافة الى ذلك فان للسعودية نفوذ مادي وروحي في امارات الخليج عملت فعلاً على تطويره منذ أن أوكل اليها دورها في هذه المنطقة وقبل ان نتحدث عن هذا النفوذ ، نعود الى تعبير « السعودية دولة عربية » ونورد بهذا الصدد مقال كتب في مجلة الطبيعة الكويتية عن دور السعودية في الجنوب الذي هو نسخة اخرى من دورها في الخليج وعن اسباب اختيارها لهذا الدور . قيل في تلك الفقرة من ذلك المقال « وبمعنى آخر فان الفرق بين المحافظين والعمال هو ان المحافظين يريدون ان يبقى حارس صاحبهم بقبضة مع فتح جبهة بعد ان كان مغلقاً ، أما العمال فانهم يريدون ان يلبس حارسهم كوفية وعقل ، وان يقف خارج الحدود لا داخلاً ! وهذا يفرض على حكومة بريطانيا العمالية متطلبات جديدة لتمكين حارسها من الرؤية الواضحة داخل الحدود ، والتحرك بسرعة عند اللزوم ، وفي هذه المتطلبات منحة الفرصة والتسهيلات الازمة لذلك . غير ان العارض اغرته التسهيلات التي منحته ايها بريطانيا فحاول ان يكون سيداً مقاماً مع عدم نسيان مهمته الاساسية » .

ثالثاً - النفوذ السعودي في الخليج :

ونفوذ السعودية في الخليج كان يغلب عليه الطابع الروحي لفترة طويلة حيث كان معظم أمراء الخليج يعتزون ملك السعودية ، احتراماً أبوياً من ناحية ونتيجة للتزعيم للذهب الدينى الذى تعتنقه بعض الامارات ثم تطور هذا النفوذ الى نفوذ مادى فأصبحت ملك السعودية

كلمة على امراء الخليج نادرا ما ترد او تعصى . ومن امثلة هذا النفوذ ارسال حكام البحرين شحنات غذائية الى قلول الامام البدر في الاشهر الاولى من عام ١٩٦٦ بناء على طلب حكومة السعودية أما بالنسبة لقطر فان نفوذ السعودية على الاسرة الحاكمة فيها كبير جدا وهو وان كانت تختلف قوته من فرع الى اخر من فروع هذه الاسرة ، فان ابرز مظاهره واضحة في تشابه نظام «الدولة» في قطر مع النظام السعودي الرجعي المتجرج ، الذي يعتبر السينما مثلا كفرا ! وفي نشاط الاخوان المسلمين الواسع - عملا الاستعمار والسعودية - حتى اصبحت سيطرتهم هناك على المراكز الحكومية ، وكأنهم حكومة داخل حكومة . وفتحت لهم خزانات حكومة قطر على مصراعيها ينذرون منها ما أرادوا من اموال وخاصة اموال والد قطر الحالى ، التي تصرف منها عشرات الالاف من الروبيات لزعماء الاخوان المسلمين المقيمين في قطر والذين يلتجأون اليها من القاهرة وببروت .

ولدرجة ان الكتبيات الصفراء التي وزعت على الحجاج في موسم من مواسم الحج في مكه والتي احتوت على هجوم الجمهورية العربية المتحدة والاشتراكية .. الخ . ان هذه الكميات قد طبعت بكميات كبيرة في قطر، ثم شحنت الى السعودية والادهى من ذلك ان الاخوان المسلمين عن حسن أو سوء نية منهم كادوا يسببون فضيحة كبيرة لحكومة قطر حين كتبوا عليها «طبعت على نفقة حاكم قطر» لولا ان الحاكم تدارك الموضوع وأمر باتلاف هذه الاغلفة وازالة هذه العبارة قبل شحنها الى السعودية .

وما دمنا في الحديث عن نفوذ السعودية في قطر فلا بد من الاشارة إلى ظاهرة غريبة غير موجودة في امارات الخليج الأخرى وهي ظاهرة ولا، منطقة بالمعنى لها في قطر للسعودية ولا مطلقا بل ومتعبسا ، رغم ان هذه المنطقة بعيدة عن الحدود السعودية القطرية وهذه المنطقة هي «الوكرة» التي يسكنها آل عبد الرحمن وهم فرع من فروع عائلة آل ثاني التي تحكم قطر وهذه المنطقة رغم اظهار استقلالها التام عن بقية مناطق قطر وحكومتها ، سرطه وحرس وقوائين فانها لا زالت متمسكة بتقالييد رجعية اخذت تتلاشى حتى في السعودية نفسها كتحرير التليفزيون والراديو . ومنع صور الدعاية التي فيها امرأة وتحريم التدخين . واكثر من ذلك ان حكام هذه المنطقة لا يتواونون بين

فترة واخرى عن رفع العلم السعودى على منطقتهم ، تعبيرا عن تبعيتهم ولولائهم للسعودية وخصوصا اثناء الاحتدامات التى تمر بها قطر كالمظاهرات مثلـ .

اما بالنسبة لساحل عمان فقد بدأت السعودية فى تقوية نفوذها هناك بشراء حاكم دبى حين منحته فى عام ١٩٦٤ مليونى جنيه استرليني وكلفته بالدعایة لنفوذها وتكوين الانصار من حولها فى امارات ساحل عمان ، وآخر المعلومات الواردة من ساحل عمان فى هذا السبيل تتحدث عن ان حاكم دبى أصبح يشكل كتلة مع حاكم قطر موالية للسعودية ، ومعزولة عن بقية حكام امارات الخليج ، لا لكنه بقية الحكام السعوديين ، ولكن لأن حاكم دبى لم ينجح فى اداء الدور الذى كلفته به السعودية .

و قبل أن ننتقل الى الحديث عن الدور الموكول للسعودية تنفيذه فى الخليج لابد من توضيح نقطة لا زالت معلقة ، وهى عن مصير صراع السعودية والكويت على النفوذ والزعامة فى الخليج والاسباب التى دعت الانجليز الى ابعا دال الكويت عن تمثيل هذا الدور فى الخليج .

ان الانجليز عندما توصلوا الى حل اختيارات السعودية لا الكويت لتمثيل هذا الدور كانوا قد وضعوا فى اعتبارهم الاسباب التالية التي لا تؤهل الكويت للقيام بهذه المهمة : -

(١) ان هناك خلافات وحساسيات قديمة وحديثة بين حكام الكويت وحكام امارات الخليج ، نذكر من ملامساتها على سبيل المثال ان حكام البحرين رفضوا اكثرا من عرض من حكومة الكويت لبناء مدارس فى البحرين ، كما رفضوا عرضا لبناء جامع ايضا ، رغم ان الجامع تبرع ببنائه مليونين كويتى معروفا .

(٢) ان تجربة الكويت اثبتت للانجليز عدم ضمان السيطرة على الوضع فيها ، نتيجة لتأثير عاملين فى هذا الوضع احدهما داخلى وممثل بالقوى التقديمية فى الكويت التى اثبتت التجربة امكانية تأثيرها على الوضع السياسى والاقتصادى واردة فى اي وقت . والآخر خارجى ويتمثل بصفة عامة فى الدول العربية المتحررة وبصفة خاصة بالعراق التى لها تأثير كبير على اتجاهات الوضع الكويتى مدا وجزرا نحو الانحياز للمعسكر الرجعى او التقرب من القوى التقديمية .

(٣) اما السبب الثالث فان فكرة امريكية قديمة ، انشأت على اساسها الولايات المتحدة قاعدتها العسكرية في الظهران وهي ان السعودية - بخلاف جميع امارات الخليج - بما فيها الكويت - تتمتع بامكانيات وبرقة كبيرة تتبع لها امكانية اوسع للتحرك في الخليج ، كما انها تتمتع بوضع اكثر استقرارا عن بقية الامارات .

(٤) اما السبب الرابع فهو اقتصادي ويقول انه لو اختيرت الكويت لزعامة الخليج فان الدينار الكويتي الذي يتمتع بانتعاش الان سوف يختار تلقائيا عملة رسمية للخليج ، وبالتالي سوف يؤثر على الوضع الاقتصادي في الامارات الاخرى ، ولن يربح من هذه العملية سوى التجار الكويتيون . وسيكون ربهم هذا ضد مصلحة بقية تجار الخليج ، اما الشق الثاني من هذا السبب فيقول ان اي دولة تقوم « ويقصدون اتحاد امارات الخليج العربي » بهما ان تكون لها استقلالية في العملة تدعم بها مركزها الدولي .

لهذه الاسباب مجتمعة أبعد الانجليز الكويت عن القيام بدور مباشر في الخليج ، وقرروا ان يكون لها دور خاص غير مباشر ، تؤديه بعيدا عن الاصوات التي سيسعها دخولها بالعضوية الكاملة في اتحاد امارات الخليج تحتها ، وذلك مراعاة لوضعها الخاص .

ونعود لدور السعودية ... لقد بدأت السعودية فعلا في تمثيل دورها كزعيمة لاتحاد امارات الخليج المزعزع انساؤه . ومنذ مدة ليست بالقصيرة وهي تسعى لتوثيق علاقاتها بهذه الامارات وتوسيع نفوذها بينها ، ومن مظاهر تمثيل السعودية لهذا الدور (على سبيل المثال لا الحصر) زيارات سفيرها في الكويت - الخاصة والسرية - المتكررة لامارات الخليج ... ودعم السعودية لوقف بريطانيا من مساعدات جامعة العربية لامارات الخليج ... هذا الدعم الذي لم يقتصر على اشتراك السعودية مع بريطانيا في الضغط على حكام الامارات بسحب موافقتهم على مشاريع الجامعة العربية ... وانما أمند الى اسهام السعودية في الصندوق الذي انشأته ببريطانيا بـ مليون جنيه استرليني .

ومن مظاهر تقوية السعودية لنفوذها في امارات الخليج اختيارها لحاكم دبي ليكون رجلها الاول في امارات ساحل عمان ومكافأته على دوره هذا بـ مليون جنيه استرليني والخافي اعظم من ذلك . وبالنسبة

للحرين فان المطلع على الاتفاقية التي وقعتها مع السعودية حول حقل البترول «بوسعفة» في مياه الخليج العربي يتضح له بجلاء ان مبدأ المناصفة في الارباح من انتاج بترول هذا العقل ما هو الا رشوة او ثمن شراء من السعودية للبحرين . وذلك بسبب بسيط وهو ان موقع هذا العقل ضمن المياه الاقليمية السعودية ويبعد كثيراً عن المياه الاقليمية للبحرين . ومن ناحية اخرى فان الحديث يدور الان عن قرب البدء ببناء جسر يربط السعودية بالبحرين تتكلف السعودية بانشائه . والجدير بالذكر ان مشروع اقامة هذا الجسر قد تم . وانه ما ان كان يخرج الى السطح حتى يطمر مرة اخرى والاسباب المعقلة - حسب ما كان يشاء دائماً - هي اما معارضة الانجليز لبنائه او اختلاف على من يدفع تكاليف البناء . ويبدو الان ان المصلحنة قد جمعت بين السعودية والانجليز فأعطى الانجليز الموافقة وتحملت السعودية التكاليف .

وتعد السعودية الان مشروعات تعمير ضخمة لتنفيذها في امارات الخليج العربي من بينها شق طريق طويلاً يبدأ من السعودية فقط ذابو ظبي فدبى وطريق آخر يبدأ من دبى حتى رأس الخيمة . واذا ما تصور الانسان ملايين الجنيهات التي ستصرفها السعودية على شق هذين الطريقين فقط فانه يتصور مدى ثنوق السعودية من المستقبل وعملها من اجله . ويبدو ان السعودية قد استعانت بالامم المتحدة في تنفيذ الاغراض الحقيقة من مشاريعها في الخليج . وتطلب مساعدتها وكذلك الكويت في المشاركة بتحمل التكاليف الباهظة لهذه المشاريع ويتحقق ذلك من تصريح مندوب الامم المتحدة في السعودية والكويت وامارات الخليج الذي عين حديثاً والذي قام بجولة في امارات الخليج تم عاد الى مقره الرئيسي في جده . وجاء تصريحة «ان الامم المتحدة وال سعودية والكويت ستتشترك في انشاء صندوق للتنمية لتمويل المشاريع المقرر تنفيذها في الامارات الفقيرة . وسيتم الاتفاق على هذه المشاريع مع مجلس حكام الامارات ومجلس التنمية التابع له » .

وبالاضافة الى ذلك فان هذا التصريح هو الثاني من نوعه الذي يؤكّد رسميّاً مساحة السعودية في الصندوق البريطاني وبالتالي تعاونها مع بريطانيا ضد الجامعة العربية . وكان التصريح الاول على ألسنة وزير الدولة البريطاني وسفراء بريطانيا في القاهرة وال العراق والكويت

حيث أبلغوا وزارات الخارجية في هذه الدول مسامحة السعودية رسميًا في صندوق التطوير البريطاني . . . كما انه في تصريح الامم المتحدة شئء آخر مهم . . أنه لأول مرة يعلن مندوب للامم المتحدة تعاون الكويت مع صندوق التطوير البريطاني وانحيازها لجانب السعودية في هذا الموضوع ضد الجامعة العربية .

ورغم ان الكويت كذبت هذا التصريح الا أنه من المشكوك فيه أن يدلل مندوب للامم المتحدة بمثل هذا التصريح دون ان يكون متاكدا منه مما يضع علامه استفهام حول تكذيب حكومة الكويت . . وهل هي الاخرى بدأت فعلا تؤدي دورها المرسوم لها في الخليج والذى يقضى بان تظل بعيدة عن الاوضواء ؟

وتحقيق عملة امارات الخليج العربي من الروبية الى الريال السعودي اكبر مقياس على مدى ما وصل اليه نفوذ السعودية من قوة في الخليج كما انه دليل آخر على اختيار بريطانيا للسعودية لتزعيم امارات الخليج ، وقد جاءت سرعة التغيير التي حصلت بها لتوحى وكأن الموضوع متفق عليه مسبقا ، وقبل ان تخفض الهند قيمة الروبية ، يضاف لذلك تحمل السعودية لدفع قيمة الفرق بين الروبية والريال السعودية .

وعلى نطاق أوسع واشمل يجري العمل لاقامة الحلف الاسلامي الذى أوكلت بريطانيا وامريكا مهمة الدعوه له للسعودية بالتعاون مع ايران والاردن وبقية الدول الرجعية ، ليحمل بصورة اشمل المصالح الاستعمارية الرجعية . . وبالنسبة للخليج فان بريطانيا أرادت ان يتحقق لها هذا الحلف ما فشل حلف بغداد في تحقيقه عام ١٩٥٤ من انسجام امارات الخليج له كتأكيد وضمان علىبقاء نفوذهما حتى بعد افول نجمها وانسحابها التدريجي من هذه المنطقة في المستقبل ، كما انه من شأن هذا الحلف أن يدعم نفوذ ايران والسعودية في منطقة الخليج ، وباجراء مقارنة بين حلف بغداد والتحالف المسمى بالاسلامي نجد ان حلف بغداد كان منذ قيامه وحتى ١٩٥٨ يضم دولتين تتناخمان الخليج هما العراق وايران ، بالإضافة لبريطانيا الدولة المستعمرة ، ولقد جاء انسحاب العراق من هذا الحلف بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ضربة قوية له باعتبار العراق أحد اركان الحلف الاساسية من جهة ، والدولة العربية الوحيدة المتاخمة للخليج والتي بامكانها اكثر من غيرها

من دول الحلف التحرك فى منطقة الخليج والتاثير على حكامه ، ومن مساعى بريطانيا لاجتذاب بعض الحكماء العرب فى الخليج الى حلف بغداد استخدام نورى السعيد فى مساعيها هذه لاجتذاب الكويت . كذلك حثت بريطانيا سلطان مسقط زيارته العراق على امل اقناعه بالانضمام الى الحلف . اما بالنسبة للبحرين فقد استخدمت بريطانيا الاعضاء غير العرب فى الحلف لاجتذابها اليه . ففى فبراير ١٩٥٥ قام رئيس جمهورية تركيا ورئيس وزرائها بزيارة البحرين صحبها فيه السفير الباكستانى بأنقره . ولكلهم فشلوا فى مهمتهم نتيجة لوضوح الوعى الوطنى فى البحرين ، ومعادنة القاهرة لهذا الحلف الاستعمارى .

وبالنسبة للحلف المسمى بالاسلامي فانه يبدو ان السعودية هي التى حلت محل العراق فى حلف بغداد ، يساعدها فى ذلك النفوذ الذى تتمتع به فى امارات الخليج انتربي ، والذى لم يكن متوفراً ل العراق نورى السعيد ، وبما أنه فكرة اميريكية أصلاً (كما جاء فى مذكرات ايزنهاور) فانه لن يكون كحلف بغداد الذى وصفه شاه ايران فى تصريحاته لصحيفة (الجارديان) البريطانية « بأنه يفتقد الاسنان القوية وانه مجرد من القوة لان الولايات المتحدة ليست عضواً كاملاً فيه » . وانه لذلك « لا يعول كثيراً على حماية الحلف المركزي – بغداد سابقاً – تحكمه » .

هذا هو دور حلفاء واصدقاء بريطانيا فى مخطط «شرق آسيا» وهو شئ المخطط الذى سميته «بالدولى» على اعتبار ان لهؤلاء الحلفاء والاصدقاء دور فيه اكبر من الدور الذى لبريطانيا . . . التي ترکز دورها فى النطاق الداخلى مع عملياتها فى الداخل ، هذا الدور ، وهؤلاء العملاء الذين قال عنهم الفيلسوف المؤرخ британی ارنولد توينىبي « . . . فلقد ارسلنا – يقصد بريطانيا – قوات فى عدد من المرات لمنع بعض الشعوب من قلب حكوماتها غير التمثيلية وغير الشعبية فى آسيا وافريقيا وهذه الحكومات غير المرغوب فيها وغير المستحبة هي التركية التى ورثتها الشعوب من النظم الاستعمارية الماضية فمن الوسائل الكلاسيكية للاستعمار ان يحكم من خلال الدمى المحلية الذين يمكن الاعتماد عليهم لينفذوا رغبات الدولة الاستعمارية لانهم يعتمدون على بنادق هذه الدولة الاستعمارية . . . وما زلنا نساند حكامها من هذا النوع فى الخليج العربى وفي بورنيو » .

ولكن بنادق الدولة الاستعمارية لم تعد مجدها في عصرنا الحاضر لتحقيق رغبات الدولة الاستعمارية وحماية العمالء - الدمي - خاصة وإن ظروف خريف الامبراطورية البريطانية الزمنتها كما قلنا الى تحويل استعمارها التقليدي القديم الى استعمار جديد بأسرع ما يمكن ، أقصاه سنة ١٩٧٠ كما المع الشاه فى تصريحاته ٠٠ فكيف تعمل بريطانيا على اجراء هذا التغير او التعول فى داخل امارات الخليج العربى ؟

ن الاطار العام الذى تعمل بريطانيا على خلقه لهذه الامارات قبل ربطها بالحلف المسمى بالاسلامى هو تكتيela فى اتحاد فدرالى ، وبمعنى اصح اعادة العمل على تكتيela فى هذا الاتحاد ، ذلك لأن فكرة اتحاد امارات الخليج فكرة بريطانية قديمة ، طرحت فى اكثرا من فترة ، ولكنها ما تثبت فى كل مرة ان توضع على الرف ، اما اسباب ذلك فهى - كما كان يقال دائمًا - خلافات الحكم وحزازاتهم التي ما تکاد تنتهي حتى تبدأ من جديد ، وعدم اتفاق هؤلاء الحكم على من يتزعم هذا الاتحاد ، نتيجة لهذه الخلافات ، وعدم تحمس بريطانيا جديا لانشاء هذا الاتحاد ، وربما يرجع ذلك الى عدم وجود مستعمرة فريبة مثل عدن ، أو لأن انشاء اجهزة ادارية للاتحاد كان يتطلب نفقات كبيرة .

اما الان ومنذ ان تدفق النفط فى ابو ظبى ، وانعقاد مؤتمر حكام امارات الخليج فى دبى، هذا الاجتماع الذى صفى - كما اشرنا سابقا - اكثير من خلافات الحكام .. فان الظروف قد تغيرت ، واصبح الطريق ممهدا ، والامكانيات متوفرة ولم يبق سوى التنفيذ .

ولكن . . اذا كان طريق القيادة التى ستتولى انشاء هذا الاتحاد
ومهدًا فان طريق القاعدة لم يمهد بعد . ونقصد بالقاعدة الشعب
العربى فى الخليج الذى تزداد نقمته على الاوضاع الاستعمارية الرجعية
يوماً بعد يوم، هذه النقمه التى لم تعد كما كانت فى اوائل الخمسينيات
عندما طرقت لاول مرة فكرة اتحاد امارات الخليج ، وانما تطورت
فازدادت قوه وتنظيمها واتساعها . من هنا ، ومن استفاده بريطانيا من
تجربة اتحاد امارات الجنوب الذى انتهى تحت ضربات الثورة فى
الجنوب . . لذلك كله انتهت السياسة البريطانية المرحلية فى انشاء
هذا الاتحاد ، بمعنى ان يتم انشاؤه على مراحل متعددة ومتواليه ،

ومن مجريات الاحداث وخط سيرها فانه يبدو ان بريطانيا تريد تطوير الاوضاع السياسية وتشبها في داخل كل امارة من الامارات الرئيسية اولا ، ومن ثم ضمنها للاتحاد . أما الهدف من تطوير الاوضاع السياسية فهو تطويق الحركة الوطنية ، وامتصاص النسمة الشعبية المتفاهمة بغرض منها من الانبعاث المحتوم .. وحتى الان لم تتضخم القواعد الاساسية التي ستتجزى على اساسها بريطانيا عملية تطويرها هذه الاوضاع السياسية . ولكن الملامح العامة لهذا في كل امارة من امارات الخليج الرئيسية هي كما هو متوقع مما نشر واذيع وتحدثت به الاوساط التي لها علاقة بالحكم في هذه الامارات .

وابعاً - مستقبل امارات ساحل عمان

بالنسبة لامارات ساحل عمان السبع : دبي ، الشارقة ، ابو ظبي ، رأس الخيمة ، عجمان ، والفجيرة فان الانجليز يعلمون على تكرار تجربة اتحاد امارات الجنوب فيها ، مع شيء من التطوير ، فمنذ مدة ليست بالقصيرة شرعوا في اتخاذ الخطوات الكفيلة باقامة اتحاد لامارات ساحل عمان ، من هذه الخطوات التي اتخذت اعادة تشكيل مجلس حكام الامارات «المتصالحة» وانتخاب حاكم رئيس الخيمة رئيسا لدورته الاولى ، هذا المجلس الذي سبق ان شكلته بريطانيا من حكام الامارات السبع في سنة ١٩٥٢ باسم المجلس الاستشاري يجتمع بصفة دورية مرتين في السنة كخطوة اولى لانشاء الاتحاد ، وقد رافق تكوينه انشاء قوة شرطة في ساحل عمان والتي ذكر الميجور «متني» وهو أحد مؤسسي هذه القوة ان الهدف من انشائها هو حماية اعمال التنقيب عن البترول والقضاء على القوى العربية الاخري التي تعرقل اعمال التنقيب لسبب او لآخر مما يؤكّد الاهداف الاستعمارية التي انشئت من اجلها هذه القوة .. ومن ثم حماية هذا المجلس . المجلس الاستشاري نواة الاتحاد .. وقد جمد هذا المجلس ثم اعيد احياؤه بعد ذلك تحت اسم مجلس حكام الامارات وكانت الخطوة الثانية هي اختيار علم موحد لامارات رفع على مقر مجلس الحكام في احتفال رسمي شهد العتمد البريطاني في المنطقة ، والخطوة الثالثة صدور قرار باصدار جوازات سفر موحدة لامارات «المتصالحة» .

اما الخطوة الرابعة التي اتخذت في شهر يوليو عام ١٩٦٥ فهي صدور قرار من مجلس الحكم بتشكيل لجنة برئاسة الشيخ صقر بن

محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة وعضوية البيطار وإبراهيم المدفع ، مهمتها وضع دستور اتحادي للامارات «المصالحة» يعقبه تكوين مجلس شريعي اتحادي يتولى سلطة التشريع واصدار القوانين الاتحادية التي تطبق على مستوى الامارات جميعاً ، وقد عهد للبيطار بوضع مواد مشروع الدستور قبل عرضه على الجهات المعنية تمهيداً لاقراره وبعد العمل به . ويشغل البيطار هذا وظيفة المستشار القانوني لحكومة دبي الى جانب كونه نائب رئيس «مكتب تطوير الامارات المصالحة» الذي انشأته بريطانيا ليكون بدليلاً لمشروعات الجامعة العربية . كما يشغل ابراهيم المدفع وظيفة سكرتير حاكم الشارقة وممثله الشخصي في مكتب التطوير .

وتهدف بريطانيا من وراء انشاء هذا الاتحاد الى ايها شعب المنطقة بانها تتحقق له أمنية طالما تمناها ، وهي توحيد هذه الاجزاء المبعثرة ، والقضاء على هذه التجزئة المصطنعة ذلك لانه لا يوجد في عمان ولا في الخليج من يقر الوضع في ساحل عمان بكيانته الهزلية ذات الحدود والمناطق المقسمة والتداخلة والتي لا تحمل من الكيان المستقل الا الاسم فقط ، والتي عجز الاستعمار البريطاني حتى الان ان يقنع بها اي فرد من ابناء المنطقة وزائرها .

وبهذا الاتجاه يكون الاستعمار البريطاني قد غير سياسته السابقة في هذه المنطقة من الخليج - **سياسة المحافظة على الوضع الراهن** - فالاستعمار البريطاني هو الذي خلق هذه التجزئة وغذيها عندما تعسر عليه السيطرة على المنطقة واحتضاعها في القرن التاسع عشر ، وبالتحديد في شهر يناير عام ١٨٢٠ م وهو الشهر الذي وقع فيه قائد الحملة الاستعمارية البريطانية (جرانت كير) اول المعاهدات الاستعمارية المنفردة مع شيوخ القبائل ، وقسم بذلك ساحل عمان الى سبع مشيخات منفصلة عن بعضها .

والاستعمار البريطاني هو الذي غنى هذه التجزئة بعد ذلك واستغلها في المحافظة على نفوذه باخضاع كل منطقة لوحدها . ولكن بتغير روح العصر والظروف الدولية وال محلية التي وصل تأثيرها الى حكام الامارات أنفسهم وجعلتهم يت漠دون على السلطة البريطانية لسبب أو لآخر . سعت بريطانيا الى اجراء هذا التغيير في سياستها ، باعادة تجميع هذه الامارات . ومن المحتمل ان بريطانيا في محاولتها هذه

ايهام شعب المنطقة انها تحقق له أمنية .. سـوف تضيف الى نفس الخطوات التي اتبعتها في انشاء اتحاد امارات الجنوب خطوات تطورية أخرى .. هذه الخطوات التي من المحتمل ان تلعب ابو ظبى دورا اساسيا في تمويلها تساعدها السعودية و «مكتب التطور» في ذلك والتي من مظاهره بعض الاهداف التي من اجلها عزل شيخوط وجبي، بالشيخ زايد حاكما لامارة ابو ظبى . والحركة العمرانية الشكلية التي تشهدها دبي منذ عدة شهور والتي من بينها انشاء مجالس بلدية وغرف تجارية وضع برامجها وقوانينها «البيطار» والتي من المحتمل ان تطبق فى الشارقة ثم بقية الامارات .

وبجانب هذه الخطوات التطويرية فانه اصبح من المتوقع ان تكرر بريطانيا تجربة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي الذى عزلته عن الشارقة من ناحية ، وتجربة الشيخ شيخوط الذى عزلته عن حكم ابو ظبى من ناحية اخرى . وتنطاق السياسة البريطانية المقبلة في هذا السبيل من اعتبارين ، أولهما ان بريطانيا فى سعيها الحديث لتنفيذ مخططها لا تزيد معارضين لهذا المخطط او معارضين يقفون حجر عثرة فى سبيل تنفيذه . وعندما وقف الشيخ صقر بن سلطان القاسمي هذا الموقف لم تتوان بريطانيا من التخلص منه . وثانيهما ان بريطانيا فى سعيها الحديث الى الابتعاد عن صدر المسرح السياسي في المنطقة واحلال حرام لصالحها محلها من الخارج والداخل فانها لا تريد ان يكون حراسها من الداخل «تابلة» عاجزين عن التحرك وانتصرف الدبلوماسي وال سريع ، وانما رجال يوهمون كل من يراهم ويتعامل معهم أنهم الحكام الحقيقيين (ليس هناك من يرسم لهم سياستهم او يسيرهم ضمن سياسة معينة خارجة عن ارادتهم) .

ومن الحكام المرشحين لتكرار تجربة صقر بن سلطان القاسمي فيهم ولتطبيق الاعتبار الاول عليهم صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة الذى جرت عدة محاولات للضغط عليه وتهديده وعزله . من هذه المحاولات تاليب قبائل الجبال «الجبوس» ضده اكثر من مرة ولكن استطاع اخيرا ان يتصل بهم مباشرة ويسوى جميع الامور معهم ويكسبهم الى صفه .. ومحاولة فصل منطقة الرمس التابعة لرأس الخيمة واعلانها امار مستقلة ولكن استطاع احباط هذه المؤامرة قبل تنفيذها . ومن المعروف ان الشيخ صقر بن محمد القاسمي حليف

لصقر بن سلطان حاكم الشارقة المعزول وكان ابنه في قصر حاكم الشارقة عندما نفذ الانجليز عملية اعتقاله وابعاده عن المنطقة . ويومها زحفت القوات البريطانية الى رأس الخيمة ، وهددت صقر محمد القاسمي بالحاقه بصقر بن سلطان ولم يجد صقر بن محمد القاسمي أمامه الا الاستسلام لرغبات بريطانيا .

وبما أن المحاولات لا زالت مستمرة للتخلص منه فانه اخذ منذ فترة يحسن نفسه ضد هذا الخطر انوشيك تكون له قوة خاصة ، ربطها به مباشرة ، وجعلها على أهبة الاستعداد للدفاع ضد اي محاولة غزو عسكري لرأس الخيمة تستهدفه . وهو يحاول تكتيل بعض الحكماء الآخرين في جبهة واحدة مناوئة للجبهة التي يتزعزعها راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي ورجل السعودية الاول في المنطقة . ولكن مما بدت هذه المحاولات التي يقوم بها صقر بن محمد القاسمي ذات قيمة الا أنه من المشكوك فيه ان تساعدته على النصراو في وجه اراده بريطانيا في المنطقة ومحظطاتها . ومن الملاحظ ان الانجليز يحاولون الان شراء حاكم رأس الخيمة باغراءات المناصب قبل ان يلجموا الى اسمائيب العنف . ويتبين ذلك من تعينه رئيسا لمجلس حكام الامارات في دورته الاولى . ورئيسا للجنة وضع الدستور الاتحادي .

ورغم التطور العماني والشكلي الذي تعمل بريطانيا على ان يجعله يرافق قيام هذا الاتحاد فان الحقيقة الثابتة التي لم تستطع جميع هذه المحاولات طمسها ، هو ان هذا الاتحاد سيكون اتحادا مزيفا ، ليس له علاقة بارادة شعب ساحل عمان الذي يريد اتحادا تابعا منه يحدد هو هويته ومضمونه وممثليه فيه .

خامساً - مستقبل البحرين

بالنسبة للبحرين فان ما يفصح عنه الجو السياسي في هذه المنطقة من الخليج العربي يدل بوضوح على ان الاستعمار бритاني فيما يرسمه من مستقبل لهذه المنطقة نابع اساسا من تجربته مع الحركة الوطنية فيها . فرغم فشل هذه الحركة خلال العشر سنوات السابقة في تحقيق انتصار حاسم على القوى الاستعمارية والرجعية في البحرين الا أنها لقت الاستعمار والرجعية دروسا بدا واضحا انها يستفيدان منها فيما يخططان لمستقبل البحرين . اهم هذه الدروس ان الوعى

السياسي في البحرين قد بلغ مرحلة من النضوج متقدمة على
الامارات الأخرى .

ان وسائل القمع والتنكيل التي استخدمها الاستعمار طيلة الفترة
السابقة ضد الحركة الوطنية والتي نجحت في شلها مؤقتا قد اصبحت
غير ذات جدوى من ناحية ضمانها ومن ناحية الاستقرار المطلوب في
البحرين وروتينيته بالنسبة للحركة الوطنية التي تعودت عليها . ومن
هنا فان هذه الاساليب يمكن استبدالها بأساليب اخرى قد تكون
اكثر جدوى في تحقيق الغرض المنشود واكثر ملاءمة للمخطط البريطاني
الجديد . وبالذات شقه الذي يستهدف ابعاد بريطانيا عن صدر
المسرح السياسي في المنطقة ، وافساح الطريق لحراسها كي يحلوا
 محلها ويتولوا حماية مصالحها ..

والاساس الذي تطلق منه السياسة البريطانية الجديدة في البحرين
هو احداث انفراج سياسي في الوضع الداخلي يمتص النسمة الشعبية
على الوضع الاستعماري ، او كما قالت صحيفة (الديلي ميل) البريطانية
محذرة « انه اذا لم تعمل بريطانيا على ازدهار اقتصاد الجزرية واذا لم
تسمح بانشاء نوع من التمثيل الشعبي هناك فان الطريق سيكون
مفتوحا امام الحركات الوطنية واعمال العنف » . وفي مكان آخر من
المقال نفسه تنبأت الديلي ميل « ان تصبح البحرين عدن اخر في
حالة اذا لم تقم الحكومة البريطانية باعادة النظر في سياستها في
البحرين والخليج العربي بصورة كاملة » .

المعروف ان السياسة البريطانية في البحرين خلال السنوات العشر
الاخير كانت سياسة كبت وارهاب وخذن لجميع مظاهر الحرية وقد
ادى هذا الكبت الى افجارات شعبية متلاحقة ابتداء من احداث ١٩٥٦
التي حلت فيها « هيئة الاتحاد الوطني » واعتقل ونفي وشرد وجرح
المئات من افراد الشعب وقياداته الوطنية . مرورا بأحداث ١٩٥٨ ،
١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، التي استمرت فيها حركة الارهاب والكبت
والتشريد ثم احداث ١٩٦٥ عندما انفجرت الانتفاضة الشعبية التي
سقط فيها عشرات الشهداء والجرحى وامثلات السجنون والمعقلات
بالملايين ، وشردت مئات اخرى من وطنها ، واخيرا وليس آخر احداث
١٩٦٦ التي جاءت في الذكرى الاولى لانتفاضة مارس ١٩٦٥ الشعبية
والتي انتقم فيها الشعب من جلادين حين فجر سيارتى العميلين

«بوب» واحمد محسن . فكسر ساق الاول وتحطم العمود الفقري للثاني .. وقد كان هذان العميان مسئولين مسئولة مباشرة عن حركة الارهاب والتنكيل التي مارستها السلطات الاستعمارية ضد الحركة الوطنية ، لانهما كانوا الجهاز المنفذ لها .

وقد جاء مقال «الديلى ميل» بعد حادثة الانتقام من هذين العميين مباشرة ولكن بريطانيا كانت قد بدأت تنفذ ما طالبت به «الديلى ميل» فى مقالها قبل كتابته ببضعة شهور .

فسمحت باصدار صحفية لاول مرة منذ ثمان سنوات حين اغلقت جميع الصحف ، ورافقت صدور هذه الصحفية اشاعة قوية تقول انها ليست الا مقدمة لاعطاء تراخيص لصحف اخرى .

كما غيرت جهاز مخابراتها فحالست «بوب» واحمد محسن على التقاعد بعد ان اصبحا غير قادرين على العمل ، وكذلك «بن» الرئيس العام لجهاز المخابرات وعينت بدلا منهم ضباط انجليز واردنيين آخرين على رأسهم ايام هندرسون الذى عين فى منصب «بن» وكان يشغل قبل ذلك منصب رئيس جهاز مكافحة عصابات الماء ماو اثناء حرب التحرير فى كينيا .

وبمجىء هندرسون تغيرت اساليب المخابرات فتحولت من مرکزية الى الامرکزية .. كما بدأ هندرسون يتبع سياسة جديدة مع المعتقلين فيحدثهم عن تعاطف الانجليز معهم ، وعن استعدادهم للمغافر عنهم ، واجراء تغيير في سياسة الكبت .

واستمرارا لهذه السياسة تم الافراج على دفعات عن بعض هؤلاء المعتقلين ، والسماح لهم بالعمل فى البحرين ، خلافا للسياسة السابقة التى كان مجرد الاشتباہ فى الشخص معناه حرمانه من العمل ، وارغامه بطريقه غير مباشرة على الهجرة الى الخارج بحثا عن عمل ..

وآخر ما نصّر به الجو السياسي فى البحرين هو ابن الانجليز يبحثون الان بجدية اعطاء تراخيص لحزب سياسي فى البحرين ، ضمن خطوات احداث الانفراج السياسي فى الوضع .. وقد بدأت بعض الاوساط فى البحرين تتحدث عن اسم الشخص الذى من المتوقع الترخيص له بانشاء هذا الحزب .. ومن الاسم المطروح ، والفرض من انشاء هذا الحزب تتضح طبيعة الاهداف البعيدة لسياسة الانفراج

السياسي التي تعمل ببريطانيا على اتباعها في البحرين ، فالشخص المرشح لانشاء هذا الحزب هو من البرجوازية الوطنية التي كان لها دور في «هيئة الاتحاد الوطني» سنة ١٩٥٦ ، وقد غادر البحرين بعد ذلك الى السعودية وعاش فيها طوال السنوات السابقة ، وتقلد هناك اكثر من منصب منها مدير بنك ٠٠ وما عاد الى البحرين كانت الشكوك حوله عن صلته بالمخابرات البريطانية ٠٠ وعن الدور الذي تؤهله بريطانيا للقيام به في البحرين ، والذى يعتمد بصورة اساسية على ماضيه «الوطني» وفعلا وفرت له بريطانيا خلال الشهور السابقة سبل البروز الى السطح من جديد بنفس ثوب البرجوازية الوطنية ، ٠٠ التي تطالب بالاعتدال ، وبالحلول الوسط ، وتؤمن بمبادأ «خذ ثم طالب» .

وبذلك فان بريطانيا ت يريد ان تتحقق من وراء انشاء هذا الحزب ورئيسه هدفين في نفس الوقت : - اصفاء صبغة الوطنية على الحزب ، وضمان سيطرتها عليه من خلال ارتباط صاحبه بها . وحزب هذه صبغته لاشك انه سيؤثر على استقطاب العركة الوطنية الثورية للجماهير ، لاعتبارات علنية ، وطبيعية للشعارات التي سيرفعها ٠٠ وهذا ما اراده الاستعمار البريطاني بالضبط ، ٠٠ التشويش على الحركة الوطنية ، وامتصاص نسمة الجماهير الشعبية ٠٠

و ضمن التوقعات المنتظرة للتغيرات السياسية في البحرين احتمال عزل حاكم البحرين نفسه ، في عملية مشابهة لعزل شخبوط من حكم ابو ظبي ٠٠ واسباب هذا العزل المتوقع منطلقة اساسا من الاعتبار الثاني في السياسة البريطانية الجديدة الذي شرحناه اثناء حديثنا عن ساحل عمان ٠٠ وهو الاعتبار الذي يقول ان بريطانيا في سعيها الحيث الى الابتعاد عن صدر المسرح السياسي في المنطقة واحلال حرس محلها من الخارج والداخل ، فانها لا ت يريد ان يكون حراسها من الداخل «تنابلة» عاجزين عن التحرك والتصرف الدبلوماسي وال سريع ، وانما رجال يوهمون كل من يراهم ويتعامل معهم انهم الحكام الحقيقيين ٠٠ اما الاسباب المباشرة التي يدعم بها الانجليز وجها نظرهم هذه في الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين وتوابعها ، ٠٠ فهي مستندة من تجربتهم مع العركة الوطنية ، ومن ضمن الدروس التي استفادوها من هذه التجربة ، وبالذات من تجربة مارس ١٩٦٥ تقول وجها النظر البريطانية ان الشيخ عيسى اثبت

خلال هذه الاحداث وبعدها انه ليس من العناصر التي تستطيع **السياسة البريطانية الجديدة** الاعتماد عليها مستقبلاً . فهو مثلاً بدل ان يعمل بحنته السياسية على امتصاص النقاء الشعبية ضد الوضع قد ساعد بضعف حنته السياسية على زيادة هذه النقاء وانتشارها بين جميع فئات الشعب كانتشار النار في الهشيم . وبالاضافة لذلك فقد سبب لبريطانيا موقفاً محراجاً حين اثبتت بتصراته هذه لكل من تقدموا له بطالب من اولياء امور المعتقلين . انه ليس الحاكم الفعلى في البلد ، وانما مجرد واجهة لا حول له ولا قوة ، وبذلك فقد كشف للقاضى والدانى حقيقة تعرض السياسة البريطانية على كتمانها وعدم كشفها . ويؤيد الانجليز في وجهة نظرهم هذه احد اشقاء الحاكم (الذى يعمل بعد من اجل ان يكون رجل بريطانيا الاول فى البحرين ومن تم يقفز الى الحكم) ، والذى يبدي تذمره ايضاً من شقيقه الآخر باعتباره مسؤولاً عن حالة الامن اثناء الاحداث ، ويقول هذا ايضاً ان اخي هذا كشقيقى (الحاكم) لم تكن مسؤوليته عن الامن الا مستوىية شكليه . فقد كان لا يعلم شيئاً عن اجراءات الامن التي تتخذ الا بعد تنفيذها وظهور نتائجها . . ويستتر شقيق الحاكم هذا فى شرح وجهة نظره فيخرج بنتيجة كأنه يعرفها لأول مرة . يقول «ان احداث ١٩٦٥ قد اثبتت لنا اثنا - يقصد الاشقاء الثلاثة الحاكمين - لسنا اكثرا من ادوات فى يد بريطانيا» .

وإذا كانت بعض المصادر تقول ان الانجليز سوف يختارون حينما يصممون على عزل عيسى عن الحكم بين شقيقه الذى يؤيد وجهة نظرهم وبين عمه الشیخ دعیج بن حمد آل خلیفة المعروف بأنه رجل بريطانيا الاول في البحرين وبأنه يتمتع بكثير من المميزات التي تريد بريطانيا توفرها في حاكم البحرين ، فإنها من الارجح ان تختار الأخير . . ويشغل الشیخ دعیج الان وظيفة رئيس محاكم البحرين . . ومن الطبيعي ان تستبعد جميع المصادر تعيين وصى لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره ، وكان الشیخ عيسى يعلم بما يخبئه له الانجليز فهو منذ ان ول ابنته ولایة العهد وهو يحاول ابرازه على السstoiين الشعبي والرسمى ، وراء تقوية نفوذه واظهاره بمظهر القادر على ادارة دفة الحكم .

وإذا كانت بريطانيا في سعيها لاحداث انفراج سياسي في وضع

البحرين تجسد الشق الاول أيضا والذى يقول « انه اذا لم تعمل بريطانيا على ازدهار اقتصاد الجزيرة ..» و اذا سلمنا لما للوضع الاقتصادي والاجتماعي من ارتباط مباشر بالوضع السياسي ، وتأثير عليه ، فاننا نستطيع ان نقول بعد ذلك ان البحرين تعانى من مشكلة بطالة (٤)آلاف عاطل عن العمل ، ومن ازمة اقتصادية وكساد تجاري ترجع اساسا الى حالة الارهاب والاعتقال والتشرييد التى عاشتها البحرين خلال السنوات الاخيرة من جهة والى سوء توزيع واستغلال الثروة القومية ، وسيطرة الاجانب على اقتصاد البحرين ، ووجود حوالى ٧٠٪ من اموال البلد فى الخارج من ناحية اخرى .

لذلك فقد قصد الانجليز ابراز ما سمي بزيادة اجرة قواعدهم فى البحرين من حوالى ٤٠٠ جنيه الى مليون ونصف المليون جنيه حتى يظروا بمظهر المساعد فى حل المشكلة الاقتصادية ، ولاثبات «قانونية» وجودهم فى البحرين ، لانهم يدفعون ثمن هذا الوجود .. وقد رافقت زيارته الوفد б britainى الى لندن للتفاوض بشأن اجرة القاعدة دعاية واسعة حول دور القوات البريطانية التى ستصل البحرين والموجودة حاليا فى انماض الوضع الاقتصادى فيها والقضاء على الكساد التجارى الذى تعانى منه ، وقد تجسد ذلك - مثلا - فى مقالين نشر احدهما فى صحيفة كويتية مرتبطة بالانجليز تحت عنوان « القاعدة البريطانية عصب الحياة للبحرينيين » وآخر فى صحيفة بحرينية جاء فيه « انه اذا كنا عاجزين عن تصفية القواعد البريطانية فلماذا لا نستفيد منها اقتصاديا .. ! وعندما عاد الوفد الذى اجرى المفاوضات فى لندن ادى رئيسه الشيخ خليفة بن سلمان (شقيق الحكام) ورئيس المالية بتصریحاته جاء فيها « ومن قال لك ان استيرادات القوات البريطانية ستظل مغافلة من الضرائب كما كانت في السابق ؟ انتا نعترض المطالبة بتنفيذ القوانين السائدة في البلاد عن كل ما يتعلق بالتسهيلات الحالية التي تتمتع بها القوات البريطانية .. »

وعن اجراء القواعد نفسها التي تستدفعها بريطانيا قال الشيخ خليفة بمنتهى الطيبة « .. كان بوسع بريطانيا ان تنقل قاعدتها الى اي بلد مجاور من بلدان الخليج في حالة رفضنا هذا المبلغ او اصرارنا على رقم يتناسب مع التسهيلات - والنتيجة في مثل هذه الحالة - ان تخسر البلاد مبلغا يساعد في دعم اقتصادياتها مهما كان ضئيلا ، ويظل الوجود البريطاني قائما في الخليج بكل مسؤولياته السياسية

والعسكرية دون ان تستفيد البحرين اقتصاديا منه » ونعتقد ان انساب تعليق على هذا الكلام هو ان رئيس وزراء بريطانيا نفسه يخجل ان يقوله .

اما حقيقة هذه الاجرة التي يتباها بكسبيها الشيخ خليفة فقد كشفتها جريدة «المحرر» اللبناني في مقال لها صدر بعد عودة الشيخ خليفة من لندن ، فيبعد ان تذكر «المحرر» ان ميزانية جهاز المخابرات البريطاني في البحرين والتي بلغت في عام ١٩٦٥ مليون ونصف المليون جنيهها كانت تدفعها حكومة البحرين .

وان بريطانيا منذ ان زادت قواتها في البحرين ابان تهديد عبد الكريم قاسم باحتلال الكويت ، والكويت تدفع ثلاثة ملايين جنيه بريطانيا تقطية لصاريف اقامة هذه القوات في البحرين ، بعد ان تذكر «المحرر» ذلك تقول نعود فنجس ما حدث حسابا تجاريا محضا:

— بريطانيا كانت «تلطش» من البحرين مليون ونصف مليون جنيه اجرة جهاز المخابرات الانجليزي العامل في البحرين والملحق بالقيادة العسكرية هناك .

— وكانت «تلطش» ثلاثة ملايين جنيه من الكويت اجرة زيادة القوات البريطانية في البحرين ..

— اذا فالمجموع اربعة ملايين ونصف المليون جنيه مقابل اجرة القاعدة والتي كانت اربعمائة جنيه استرليني .

— اي ان الربع الصافي لبريطانيا — ايضا تجاريا وبعيدا عن المنطق انوطنى الذى يضيف للحساب ارباحا اخرى معروفة — كان طوال السنوات الماضية اربعة ملايين و٤٩٩ الف و٦٠٠ جنيه .

— الان «زادت» بريطانيا اجرة القاعدة الى مليون ونصف تقريرا (وفي احسن الاحتمالات) وهذا يجعل الربع الانجليزي الصافي ثلاثة ملايين جنيهها .. وهكذا تمت اللعبة .

وفي ترويجه للتسهيلات والمساعدات التي وافقت بريطانيا على تقديمها للبحرين قال الشيخ خليفة في نفس تصريحاته موضحا نصا جاء في البيان البريطاني البحريني المشترك حول المفاوضات « من المشاكل المعنية بمثل هذا القول مشكلة مطار البحرين الدولي فمن

المعروف ان المطار المذكور يدار ويستغل من قبل وزارة الطيران المدني البريطانية مقابل استلامنا لمبالغ اسمية لا تمثل في مجموعها ٤٪ سنوياً من تكاليف انشائه . . . هذا الوضع قد مسه كثير من التعديل نتيجة للتفاهم الذى اشار اليه البيان ونحن الان فى سبيل استلام السلطة الفعلية فى المطار وان كنا سنترن لوزارة الطيران ادارته ، على ان تكون للحكومة حقوق موارده والسيطرة عليه . . .

والنتيجة التى نخرج بها بعد هذا الاستعراض ان بريطانيا تعمل على توفير جو من الهدوء والاستقرار حول قواعدها فى البحرين مستقبلاً ، وان ذلك يمكن تحقيقه – كما ترى بريطانيا – عن طريقين: الانفراج السياسى المحدود والمقيد ، وانعاش الوضع الاقتصادى ، على شرط الا تضحي بريطانيا بأى شيء فى سبيل ذلك ، وانما استغلال هذا الانفراج السياسى وذلك الانتعاش الاقتصادى فى انعاش وضعها واستقراره بايمان الرأى العام المحلى والعالمى انها تتنازل عن اشياء وهى لا تفرط بشيء . ومن هذا المنطلق فانه من المستبعد ان تمدد بريطانيا الانفراج السياسى المحدود فى البحرين الى حد تكرار تجربة الكويت السياسية . . . على الاقل خلال الخمس سنوات القادمة .

سادساً – مستقبل قطر

اما بالنسبة لقطر فان مستقبلها الذى رسمته لها السياسة البريطانية الجديدة – كما صرحت بذلك المصادر الرسمية القطرية – هو انها ستكون ثانى امارة فى الخليج العربى تعطى « استقلالها » بعد الكويت التى نالت « استقلالها » فى عام ١٩٦١ .

ففي شهر نوفمبر الماضى صرخ الشیخ خلیفة بن حمد ولی العهد ونائب حاکم قطر فى اجتماع له مع مجموعة من المقاولين والتجار . . . قال نائب حاکم قطر « . . . انه تجرى حالياً اتصالات لانشاء اتحاد ما بين امارات الخليج ، واذا نجحت هذه الاتصالات فستكون قطر هي عاصمة هذه الاتحاد المزمع اقامته . . . وستكون الخطوات الاقتصادية ، مثل توحيد النقد ، هي الخطوات الاولى فى هذا السبيل . . . » .

وفى يوليو ١٩٦٦ كتب مراسل « اخبار الكويت » من قطر نقالاً عن مصدر قطري مسئول ما يلى : – « بات فى حكم المؤكد ان تعلن امارة

قطر في غضون عام من الان دولة مستقلة في الخليج العربي بعد الغاء اتفاقية العممية المعقودة بينها وبين بريطانيا وابرام معاهمة صداقة جديدة تنظم العلاقات بين قطر والمملكة المتحدة » . والمعروف ان بريطانيا تخاطب قطر بعبارة (دولة قطر) . هذا وقد اتخذت حكومة قطر في الفترة الاخيرة سلسلة من الاجراءات الهامة ابرزها اصدار نقد جديد باسم نقد قطر ودبي وقد طرحت العملة المعدنية للبنرول وستطير العملة الورقية في موعد اقصاه اكتوبر المقبل حيث يسحب الريال السعدي المتداول حاليا بصورة مؤقتة بعد ابطال تداول الروبية الهندية .

وامسcretت الصحفية قائمة « كما بدأ في اصدار مجموعة من القوانين اهمها قانون العمل ووضع أسس لنظام قضائي حديث وقد تم انشاء محكمة للعمل والعمال تعتبر ثانى محكمة في الشرق الاوسط ومن الاجراءات الهامة التي تتخذها قطر تحديد معالم علاقتها بالملكة المتحدة على اسس من الاحترام المتبادل وقد اخذت الحكومة البريطانية تراعي بالفعل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لقطر وقد برز هذا الموقف في الخلاف الذي نشأ على حقوق استغلال المياه الجوفية في المنطقة الواقعة بينها وبين البحرين اذ أصرت قطر على عرض النزاع على لجنة تحكيم دولية واختارت قطر احد اساتذة القانون في فرنسا مثلا لها » .

وتستطرد الصحيفة في شرح الخطوات التي تتخذمن اجل ابراز « دولة قطر المستقلة » فتقول « وتقوم مؤسسة دولية مخصصة في دراسة الاحوال الاقتصادية في الشرق الاوسط بتكييف من حكومة قطر بتحديد اهم المشروعات الانتاجية الممكن تنفيذها وانتهت الى التوصية باقامة مشروعات اهمها انشاء مصنع للاسماك ومصنع للاسماك واقامة ميناء بحري حديث وانشاء مصنع لاستخلاص الغاز الطبيعي ومصنع آخر لتكرير البنرول والاستفادة من مشتقاته ، كذلك تأسيس شركة وطنية للتأمين وبنك وطني يصبح بنكاً مركزيَا بعد اصدار النقد الجديد .. هذا بالإضافة الى مشروعات التنمية الزراعية التي يجري تنفيذها حاليا » .

ويستخلص المصدر المسؤول في حكومة قطر الهدف من كل هذه الخطوات والاجراءات فيقول في ختام تصريحه « .. ويمكننا القول انه

مع تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية ، واستكمال اصدار القوانين المدنية والجزائية وانشاء المحاكم ، تكون قطر قد استكملت مقومات الدولة بصورة تامة بما يحقق التمتع بوضع سياسي دولي جيد تلغى بعده معاهدات الحماية وتقوم العزقة بينها وبين المملكة المتحدة على اساس معاهدة صداقة »٠٠

ماذا يعني هذا الكلام هل يعني مثلا ان بريطانيا ستكرر تجربة الكويت في قطر ؟!

لقد سبق ان قلنا في مكان آخر من هذا الفصل ان السياسة البريطانية الجديدة في هذه المنطقة لا تزيد تكرار تجربة الكويت في امارات الخليج .. ولذلك فالجواب على هذا السؤال هو كلا .. رغم وجود بعض اوجه التشابه بين الوضعين الكويتي قبل الاستقلال - والقطري .. منها طبيعة الوجود الاستعماري الذي كان سائدا في الكويت ، والسائل الان في قطر .

اذن ما هي طبيعة هنا الاستقلال الذي من المتوقع ان تمنحه بريطانيا لقطر ؟

وللإجابة على هذا السؤال لابد من استقراء الملامح العامة للوضع القطري ، ذلك ان وضع قطر يتميز بخمسة عوامل أساسية لها علاقة مباشرة بأية تغييرات يمكن ان تحدث في هذا الوضع ، هذه العوامل هي:

(١) طبيعة الاستعمار : ان مرتكزات الاستعمار البريطاني غير ظاهرة على سطح قطر ، ولهذا العامل اهمية في اذكاء الشعور الوطني والقومي لدى المواطن ، من خلال طبيعة احتكاكه ، ومستوى وقوة هذا الاحتكاك اليومي مع الوجود الاستعماري ، وهذه الميزة لا تتمتع بها من امارات الخليج - باستثناء الكويت - الا قطر ، فليس في قطر قواعد عسكرية بريطانية او قوات عسكرية بريطانية يحتك بها المواطن القطري يوميا ، والسبب راجع الى ان الاستعمار البريطاني ليس في حاجة الى اقامة هذه القواعد في قطر ، لانه يعتمد على البحرين وبارجه العربية التي تجوب الخليج في حماية مصالحة الاستعمارية في قطر . ثم ان الاستعمار البريطاني حرص خلال سنوات سيطرته على قطر ، الا يبرز سيطرته هذه ولا نفوذه المتتحكم في الاوضاع على السطح ، وانما استتر في تنفيذ هذه السيطرة ، والنفوذ وراء واجهات محلية من المحاكم

وافراد العائلة الحاكمة ، ومجموعة اخرى من العملاء ، من ذلك مثلا تكوين مجلس الشورى من عدد من افراد الاسرة الحاكمة ، رغم انه فى حقيقته ليس الا مجلسا صوريا يحرر كه «كوكرن» الذى غير اسمه الى محمد المهدى واعلن اسمه فى عام ١٩٦٣ وارتدى اللباس العربى - **الضابط السياسي والمسكرى البريطاني الاول فى قطر ، والقائد العام لقوات الجيش والشرطة** . وقد جاء تكوين مجلس الشورى هذا بقرار من المحاكم نفسه وكان الانجليز ليست لهم علاقة بالموضوع ٠ وكوكرن هذا لا يظهر الى صور الاحداث - ان اضطر لذلك - الا لتنفيذ «ارادة» حاكم قطر .

(٢) وهذا العامل يقودنا الى عامل آخر له علاقة مباشرة بطبيعة الاستعمار وهو موقف الحركة الوطنية في تعبرتها من الوجود الاستعماري في قطر . لقد تأثرت الحركة الوطنية في قطر بطبيعة هذا الوجود ، ان لم نقل انخدعت بظاهره الزائف وظهرت خلال سنوات ٦٢، ٦٣، ٦٤، وهي تصب شعاراتها في مجرى اصلاحي بعيد عن ملامسة حتى اطراف العدو الرئيسي لها وهو الاستعمار البريطاني نفسه ، هذا المجرى هو افراد العائلة الحاكمة - باستثناء المحاكم نفسه - وبعض العمالء العرب والاييرانيين المتصدرين للوضع ، ثم بعض الموضوعات القريبة الى الشكلية منها الى جذور مركبات الوضع الاستعماري في قطر ، والامثلة على ذلك كثيرة حملتها بيانات ومتطلبات وتركيب الحركة الوطنية الطبقي ، من هذه الامثلة نسوق اهم المطالبات التي تضمنها بيان «جبهة التحرير الوطني» التي تصدرت العمل الوطني خلال عام ١٩٦٣ واوائل عام ٦٤ والتي استطاعت السلطات الاستعمارية ضربها على مراحل باستغلال نقاط ضعفها واهم هذه المطالب :

- أ - مساواة ابناء الاسرة الحاكمة مع ابناء الشعب امام القانون .
- ب - ان يسدد ابناء السلطة الحاكمة ديونهم المستحقة عليهم للتجار
- ج - ان يوزع اصحاب الاملاك والعقارات والذين يتلقاون رواتب من الحكومة جزءا من اجرور هذه الاملاك على افراد الشعب الفقراء .
- د - الغاء الامتيازات الشخصية عن افراد السلطة لحاكمة .
- ه - انشاء دوريات خفر سواحل وطنية تمنع دخول المتسلين .
- و - انشاء اذاعة ومحكمة وبلدية .

ورغم ان الحركة الوطنية في قطر تطورت خلال العامين الاخرين من حيث الشمول النضالي والثوري ، الا أن التفكير الاساسي لجزء كبير من هذه الحركة لا زال متاثرا بهذه الخطوط الاصلاحية في طابعه العنم ويمكن للحركة الوطنية ان تتخلص من هذا انتابع الاصلاحي ، عندما تتخلص تماما من تصدر البروجوازية الكبيرة لها ، هذه البروجوازية التي اثرت كثيرا في شعارات الحركة الوطنية طوال الفترة السابقة ، وذلك واضح من المثال السابق ذكره .

(٣) **التركيب القبلي لمجتمع قطر :** فرغم نفاذ النظام القبلي في معظم امارات الخليج ، وفقدانه لوزنه واهميته في التأثير على الاحداث والتطورات التي يمر بها المجتمع ، فلا زالت القبيلة في قطر تحكم في المجتمع بتزامن ، وتفرض عليه قوانينها ونظمها وتقاليدها التي لم تعد تناسب روح العصر ، والتي لا يستفيد منها الا الاستعمار نفسه . فسكان قطر ينقسمون الى مجموعة من القبائل التي تسكن كل واحدة منها منطقة خاصة بها تقريبا ، وفي هذه المناطق يكون السلاط الاول لزعيم القبيلة او زعمائها ، حيث ينفذ افراد القبيلة اوامر وطلبات زعيمها تنفيذا شبيه اعمى ، حيث تعتبر اقوال هذا الزعيم - او زعماء الفخاذ - حكمة وصائبة من الصعب الطعن فيها او معارضتها ، اما الشخص الذي لا ينتمي لقبيلة معينة فهو «دوني» كما يسمى هناك ، اي دون المستوى او غير اصيل في مواطنته .

ولшиوخ القبائل وزعمائها ارتباط وثيق بالحكم واغلبهم يعيشون على انهيارات التي يمنحها لهم الحكم كل عام . ولا يوضح خطورة التركيب القبلي في قطر نذكر أنه من أهم الاساليب التي اتبعتها السلطات الحاكمة في قطر للقضاء على الحركة الوطنية عام ١٩٦٣ ، من اهم هذه الاساليب «شراء» شراء معظم رؤساء القبائل .

(٤) **تشابه وضع قطر مع وضع السعودية والتاثير الكبير بها ، ومن ثم قوة نفوذ السعودية في قطر .** ذلك ان التمايز المذهبى ، والتركيب القبلي ، ونظام الدولة وتقاليدها ، وقوة نفوذ الاخوان المسلمين وارتباطهم الوثيق بالسلطة في كل من «الدولتين» وولاء بعض اجنحة العائلة الحاكمة المطلق في قطر للنظام السعودي وللملك السعودي راعى هذا النظام والارتباط الجغرافي بين الدولتين ، ووجود الحدود المشتركة بينهما ، والعمل الذي تقوم به السعودية من اجل تعبيد

الطريق الصحراوى الذى يربط هذه الحدود ، كل ذلك يوفر «انسجاما» بين النظامين السعودى والقطري غير موجود بانسبة لامارات الخليج الاخرى ..

(٥) ثم يبقى عامل خامس مميز للوضع القطرى رغم وجوده فى بقية امارات الخليج ، وهذا العامل هو **الوجود والنفوذ الايرانيين القوميين فى قطر واللذان يتمثلان باختصار فى وجود حوالى ٥٨ الف ايرانى مقابل ٣٢ الف عربى (كما ذكرنا فى فصل سابق) وفى الارتباط الوثيق بين النفوذ الايرانى والسلطات الاستعمارية والرجعية الحاكمة هذا الارتباط الذى مكنتهم من السيطرة الى حد كبير سياسيا ، والى حد اكبر اقتصاديا ، وفتح لهم بابا من اخطر الابواب على قومية وعروبة مستقبل قطر ، وهو باب التجنس ، والذى تكمن خطورته فى تدويب العنصر العربى وتغليب العنصر الايرانى عليه كما هو حاصل الان ومن ثم اتخاذ هذا وسيلة للسيطرة على مستقبل قطر السياسى .**

هذه هي اهم العوامل التى تميز وضع قطر عن الاوضاع فى امارات الخليج الاخرى فتتعطى - مع عوامل اخرى فرعية - طابعا خاصا ، لاشك ان بريطانيا راعتھ حين قررت منع قطر استقلالها فكيف راعت بريطانيا هذه العوامل حين قررت منع قطر استقلالها ؟

من استقراءنا للوضع القطرى ، وفهمنا لمعنى هذه العوامل التى تميزه فانه من المتوقع ان تمنع بريطانيا قطر احد الاستقلالين الآتىين:

(١) استقلال تكرر بريطانيا به التجربة السعودية فى قطر ، هذه التجربة التى من اهم مميزاتها افراج مؤسسات السلطة التنفيذية من مضمونها وصلاحياتها ، وربطها برأس الدولة مباشرة ، والتى لا وجود فيها للسلطة التشريعية ..

(٢) وفي احسن الحالات منحها استقلالا يكون الواقع والنظام القبليين العمود الفقرى للسلطة التشريعية فيه ، بالإضافة الى الوجود والنفوذ الايرانيين الذين يشكلون مع بقية العملاء الطابور الخامس للمحلف الاستعماري الرجعى في المنطقة .

اما عن امتصاص النسمة الشعبية عن طريق الالتفاف حول الحركة الوطنية فان ما جاء فى تصريحات المسئول القطرى عن مشاريع اصلاحية واضحة انسجامها بل وتفوقها على الطابع الاصلاحي الذى عبرت عنه

مطالب الحركة الوطنية السالفة الذكر . ولایضاح مدى اهتمام السلطات الاستعمارية الحاكمة بتقليل اظافر الحركة الوطنية فان ما جاء في تصريحات المسئول القطري ايضا من « اصدار قانون العمل ، وانشاء محكمة للعمل والعمال تعتبر ثانى محكمة في الشرق الاوسط » ابرز مثل على ذلك ، فقد كان هذان الموضوعان من اهم مطالب العمال في قطر طوال السنوات الایرة ، هذه المطالب التي قاد العمال من اجلها عدة اضرابات ، واشترکوا من اجلها في الاحداث الوطنية التي اجتاحت قطر ، والتي من نتائجها وجود بعض زعماء العمال في المنفى منذ ثلاث سنوات، ومع ان السلطات الحاكمة حاولت تمييع هذه المطالب بتكونها ثلاثة لجان منتخبة من العمال تمثلهم في منطقتي دخان وام سعید وشركة شل ، وموافقتها بان يتصل رؤساء هذه اللجان ببنائب الحاكم مباشرة ليحلوا معه المشاكل العمالية كلما طرأت ، الا ان العمال ظلوا متمسكيين بمطالبيهم الأساسية ، وقد ساعدهم في ذلك ان اللجان ليست لها علاقة بالعمال الا الاسم فهي اولا مجردة من الصلاحيات ، وثانيا تعرّض رؤسائها للضغط والمحاربة والثراء من قبل شركات النفط ، اما الاتصال ببنائب الحاكم فلم يكن يفيد الا في حالات نادرة .

تبقى بعد ذلك ملاحظة على جملة وردت في تصريحات المسئول القطري ولها علاقة مباشرة واساسية بمستقبل الاستقلال الذي ستمنحه بريطانيا لقطر ، جاء في هذه الجملة « .. و تقوم العلاقة بينها وبين المملكة المتحدة على اساس معايدة صادقة .. » ان هذا الكلام يعني ان قطر ستتعقد معايدة اخرى مع بريطانيا بعد الغاء معايدة الحماية الحالية ، وهو نفس الوضع الذي حصل للكويت عند استقلالها . والمعروف ان المعايدة الخاصة او معايدة الصداقة التي بين الكويت وبريطانيا هي التي تجيز لبريطانيا التدخل عسكريا لحماية الوضع في الكويت بناء على طلب الحكماء ، وقد طبق هذا النص من المعايدة ابان ازمة عبد الكريم قاسم .

سابعاً - مستقبل الكويت

كانت خطة بريطانيا لوضع الكويت السياسي تهدف ان يقوم نموذج اصلاحي يستطيع ان يقنع الشعب بجدواه في تحقيق الامدادات الاستعمارية في مناطق اخرى من الوطن العربي وغيره ، ولاشك ان

الاسلوب الجديد الذى بدأ عملياً منذ عام ١٩٦١ كان ذكياً ولكن النتائج المطلوبة كانت عكسية تماماً . ولكن ليس في الامكان افضل مما كان .

كيف بدأت هذه السياسة تتكشف ؟

وضع الاستعمار في اعتباره ان عدد سكان الكويت ٤٠٠ الف نسمة تقريباً وعددهم مع العرب الوافدين والاجانب يتجاوز ٥٠٠ الف نسمة وانتاج الكويت من البترول كبير جداً نسبة الى عدد سكانها ولذلك من الممكن رفع مستوى الشعب الكويتي اجتماعياً ومن ثم السير بسياساتين متضادتين الاولى خفية هي السير بر Kapoor الاستعماري تنفيذ مخططاته في المنطقة على جميع المستويات والثانية ظاهرة وهي موقف العياد من الصراع الدائر بين القوى الثورية العربية من جهة وبين الاستعمار والرجعية من جهة اخرى . ففي عام ١٩٦١ اعطت بريطانيا الاستقلال للكويت باتفاقية عقدت بين الطرفين تبيح لبريطانيا انزال قواتها في الكويت للدفاع عنها وتلزم الكويت بعدم اغاثتها الا بمشورة بريطانيا . وقد اتضحت السياسة الاصلاحية او الانفراج السياسي بنية السلطة في اجراء الانتخابات في البلاد وفجأة ظهرت ازمة فجات الشعب العربي في كل مكان وهي مطالبة عبد الكرييم قاسم بالكويت وتهديده بضمها الى العراق بالقوة وقد فسرت تلك المناورة عدة تفسيرات (اولاً) اظهار استقلال الكويت المنوح لها انه حقيقي وان الكويت لا تستطيع ان تواجه اي خطر الا بمساعدة بريطانيا تنفيذاً لما جاء في معاهدة الاستقلال . (ثانياً) ان عبد الكرييم قاسم يعاني من ضغط شعبي داخلي وارد بذلك ان يوجه انتظار الشعب الى الخارج ليلهيه عن مطالبه وقضياته المصيرية . (ثالثاً) ان بريطانيا وراء تلك المناورة لتفكير الشعب العربي بالكويت بفكرة الوحدة العربية حيث ان قاسم يريد تحقيقها بقو السلاح .

وتلى ذلك ان اجريت الانتخابات للمجلس التأسيسي الذي كانت مدته سنة واحدة لوضع الدستور ، ووضع الدستور حوى بعض المكاسب الشعبية المحدودة على امل ان تسير الديمقراطية الى مزيد من الحرية في المستقبل . وانتهت مهمة هذا المجلس فأجريت الانتخابات الثانية في اول عام ١٩٦٣ لمجلس الامة وكانت الانتخابات ديمقراطية حيث استطاعت عناصر تقدمية شعبية ان تصل الى المجلس وتلعب دوراً

في الحياة السياسية في الكويت . وتواريا مع هذا الخط الديمقراطي الاصلاحي سار الخط الاخر مع الرجعية العربية والاستعمار وووجدت هذه السياسة من مؤتمرات القمة مظلة تعتمى بها وظهور حرصها على مصلحة العرب واهدافهم وحتى سقوط مؤتمرات القمة وانكشف استغلال الرجعية لها ، استمرت السلطة في الكويت تنادى بها وتصر عليها ، الى جانب قصة الوساطة الكويتية في قضية اليمن والتي كان لها جانبين . الاول ليظهر الاستعمار ان للرجعية طرف في قضية اليمن ولا بد من التسوية على حساب الاهداف الثورية . الثاني لتظهر الكويت رسميا حيادها وحراصها على المصلحة العربية .

وسارت هذه الصورة التي تحمل في طياتها الاسلوبين المنضادلين حتى انفجرت في تزييف الانتخابات النيلية التي جرت في الكويت في ٢٥ يناير ٦٧ حيث ان الاستعمار وصل الى نقطة ادرك من خلالها ان اللعبة الديمocratية بقدر ما خدمت السياسة الاستعمارية قد خدمت القوى التقديمية في الكويت ولذلك لا بد ان تقف عند حد تعود بعدها الكويت الى الوراء خطوات سريعة حتى لا تعطى فرصة للقوى الشعبية في تهديد المصالح الاستعمارية في المنطقة بعد ان أصبحت قوة لها ثقلها في مواجهة الشركات البترولية الاستعمارية والتسليل الايراني في منطقة الخليج العربي .

ماذا عن مستقبل الكويت ؟

ينفذ الان في الجزيرة العربية والخليج العربي مخطط يهدف الى . -

(١) تصفية قضية اليمن ، والذى يسعى له الاستعمار هو أن تشتراك الكويت مع السعودية في هذا المخطط ضد ثورة اليمن ومواجهة القوى التقديمية في الخليج العربي ولم تكن زيارة الملك حسين بعد تزييف الانتخابات في الكويت مجرد صدفة او زيارة ودية انما سيرا في تنفيذ المخطط المرسوم .

(٢) تصفية القوى التقديمية التي أصبحت في الفترة الاخيرة تؤثر سياسيا على المصالح البترولية الاحتكارية وخاصة بعد ان استطاعت المعارضة التقديمية في مجلس الامة الكويتي احباط اتفاقية تنفيق العائدات التي جاءت بها الشركة الانجليزية عن طريق الحكومة الى المجلس تعطل الموافقة عليها . ولستنا بقصد الحديث عنها . ولكن

نذكر ان الكويت لو اقرتها في حينها وعلى الصورة التي كانت عليها لخسرت كما كانت في الماضي تخسر سنويا مبلغ ثلاثة ملايين دنانير . وحينما اقدمت السلطة على تزيف الانتخابات في الكويت سلكت اسلوبا استفزازيا كانت تهدف من ورائه جر القوى التقنية الى معركة تقوم بتصفيتها ولكن استطاعت هذه القوى ان تحبط ذلك .. المخطط

(ثالثا) يهدف الاستعمار كذلك من ربط الكويت بفلكه والقضاء على الحركة التقنية في البلاد التخلص من التيار التقديمي الذي يواجهه التسلل الايراني الى الكويت وباقى مناطق الخليج العربي .
والان انكشف كل شيء ولم تستطع السلطة بالكويت ان تشير الى اللعبة الديمocratية لانها اصبحت تهدى المصالح الاستعمارية وانزاح الغطاء الذى كانت الكويت تغطي به حقيقة سياستها باسم العياد عما يجرى في الوطن العربي وفي الخفاء من تضامن مع الرجعية في السعودية والأردن والاستعمار .

القوى التقنية في الكويت : لعبت القوى التقنية دوراً في الوعي القومي وتأكيد الاهداف الشعبية الاساسية واثارة قضيائ الخطيرة والمصيرية فقد اثارت قضية البرتول وكشفت استغلال الشركات الاحتكارية وسرقاتها التي بلغت (٢٠٠) مائة مليون دينار سنويا تقريباً من ثروة الشعب العربي في الكويت ، واثارت قضية التسلل الايراني الى الخليج العربي وخطورته علىعروبة المنطقة وكشفت السلطة والسياسة الاستعمارية في المنطقة ، وهذه القوى التقنية مطالبة الان وفي المستقبل ان تبني قواعدها وتكتل صفوفها وتواجه التحرّكات الرجعية والاستعمارية .



المراجع

- (١) التيارات السياسية في الخليج العربي للدكتور صلاح العقاد .
- (٢) تقرير بعثة الجامعة العربية للخليج العربي .
- (٣) مجلة الطليعة الكويتية الاعداد ، ١٧١ ، ١٢١ ، ٦٩ ، ٩٤ ، ٨٢ ، ١٠٦ ، ٩٥ ، ٩٧ .
- (٤) جريدة الاهرام القاهرية بالتواريخ الآتية : ٢٤ - ٤ - ٦٦ ، ٢١ - ٧ - ٦٦ و ٢٦ - ٦ - ٦٦ .
- (٥) دراسات سابقة للاتحاد .